مكسيم لوفابفر

السياسة الخارجية الأميركية



عويدات

السياسة الخارجية الأميركية



مكسيم لوفابفر

السياسة الخارجية الأميركية

تعريب

حسين حيدر



عويدات للنشر والطباعة

بيروت ـ لبنان

ص . ب : 628 ـ تلفاكس : 853757 1 00961 ـ تلفون : 616033 3 00961

Email: oueidat_editions@hotmail.com

ISBN 9953-28-086-X

رقم التسجيل في الترقيم العالمي ISBN 9953 - 28

الطبعة الأولى 2006

المدخل

في العديد من الاعتبارات، تعتبر الولايات المتحدة بلداً استثنائياً. فهي بلد استثنائي في تاريخه: ففي حين تعود نشأة الدول الكبرى الأخرى في العالم لماضٍ طويل يمتد إلى آلاف السنين، فقد ولدت الولايات المتحدة منذ قرنين تقريباً؛ وهي لا زالت تتمتع بالفتوة والحيوية والهجرة الوافدة. وهي استثنائية بالجغرافيا: ففي مقابل قوى أخرى ناشئة وسط الكتلة «الأوروبية الآسيوية»، تأخذ الولايات المتحدة وضع الجزيرة. وهي استثنائية بالقيم: فالولايات المتحدة لم تبتكر الحرية ولا الديمقراطية ولا البرلمانية ولا حقوق الإنسان؛ ومع ذلك فقد جعلت قيم الديمقراطية الليبرالية تنتصر في العالم، في رؤية مسيحية وشبه دينية دفعت مادلين أولبرايت مثلاً للحديث عن «الأمة الضرورية». وهي استثنائية بطاقتها التي دفعت وزير الخارجية الفرنسي السابق هوبير فيدرين (1997ـ2002) لوصفها بـ«القوة المفرطة».

لا يمكن لسياسة بلدٍ بهذا القدر من الاستثناء إلا أن تكون فريدة. ويختلط تاريخه مع تاريخ القوة الأميركية، وصعودها الذي «لا يقاوم». وقد عرفت الولايات المتحدة ظروفاً عكسية

في بعض الأحيان، لكن أشكال مقاومتها الأساسية لالتزامها في الشؤون الدولية، كانت تصدر عنها ذاتها، وعن انعزاليتها. ويُظهر القسم الأول من هذا الكتاب التاريخي هذا الجدل الدائم بين الالتزام والانسحاب، والمرقم بتواريخ رمزية تشكل منعطفات هامة: 1823، 1898، 1917، 1941، 1947، 1990، 2001.

يستعرض القسم الثاني التحليلي حوافز السياسة الخارجية الأميركية: المحركات الداخلية والقدرات والخطط الاستراتيجية، وغالباً ما يُظهر المؤرخون أنه، إذا كان الرجال يصنعون التاريخ تبعاً لمصالحهم وطموحاتهم وميولهم، فإنهم يتصرفون في أطر ذهنية وهياكل وموازين تحدد قدراتهم. وفي مقابل أوروبا التي تركت وراءها ساعة مجدها (كما ساعة خجلها) في صميم التاريخ العالمي، فإن الولايات المتحدة اليوم «تصنع التاريخ». فتمتزج السياسية الخارجية الأميركية أكثر فأكثر مع القوة، الأمر الذي يجعلها في الوقت ذاته أكثر إثارة للاهتمام والمفاجأة.

القسم الأول

صعود لا يُقاوَم للقوة الأميركية

الفصل الأول

ظهور القوة (1776 ـ 1914)

من مناطق قليلة الأهمية تحولت المستعمرات الإنكليزية في أميركا، بعد ما يقرب من قرن من الاستقلال، لتصبح الاقتصاد الأول في العالم. فوضعت الولايات المتحدة لنفسها سياسة خارجية مزجت بين ميزتين: الانعزالية والدفاع عن مصالح قوتها.

أولاً ـ أصول المنشأ: أمة أوروبية، متشددة غير مستعمرة وديمقراطية

عندما استقرت جماعات إنكليزية على شواطئ أميركا الشمالية، في نهاية القرن السادس عشر، أقامت جماعات إسبانية في أميركا الوسطى والجنوبية (مع فلوريدا) وأقامت جماعات فرنسية في المناطق التي سميت في ما بعد كندا. وقام

ريلاغ بتأسيس «فرجينيا» في عام 1584 (على شرف الملكة إليزابيت الملقبة بـ«العذراء») لكن الاستعمار البريطاني لم ينطلق إلا في ما بعد، من قبل بضعة تجار مغامرين أقاموا في ڤيرجينيا في عام 1607، وأخذوا يزرعون الذرة والتبغ، ثم من قبل مجموعة من الحجاج الإنكليز المتشددين الذين هربوا من أشكال الاضطهاد الديني في أوروبا ونزلوا مع أطفالهم ونسائهم في سوتامبتون، في نيسان 1620. ووضع هؤلاء المتشددون لأنفسهم ميثاقاً سياسياً للحكم وأسسوا «إنكلترا جديدة» سرعان ما جرى استيعابها من قبل مستعمرة جديدة أخرى هي مستعمرة ماساشوستيس. وهكذا وُجد الإعمار الأميركي لأول مرة في الدلالة الثلاثية المكونة من المغامرة الاقتصادية والتشدد البروتستانتي والديمقراطية المستندة إلى المساواة.

وظهرت مستعمرات أخرى متميزة دينياً: رود إيسلاند (المعمدانية)، وميريلاند (الكاثوليكية) وبنسلڤانيا (أسسها المتشدد وليم بن، وعاصمتها فيلادلفيا «مدينة الحب الأخوي»). وقام الهولنديون بتأسيس «أمستردام الجديدة» التي احتلها الإنكليز في عام 1664، وعُمِّدت ثانية باسم «نيويورك» (على شرف الدوق يورك، شقيق الملك جاك الأول). وفي نهاية القرن الثامن عشر، كان عدد المستعمرات ثلاث عشرة

وملأت الشاطئ الشمالي الأميركي بين فلوريدا الإسبانية وكندا الفرنسية. وأصبحت تعد الآن 2,5 مليون من السكان (عشر مرات أكثر مما في عام 1700)، وتمثل ثلث سكان واقتصاد المملكة المتحدة.

صارت هذه المستعمرات تتأفف أكثر فأكثر من النظام الضريبي والرسوم الجمركية المفروضة من قبل العاصمة البريطانية. فحوَّلت ضد إنكلترا المبادئ التي استُخلصت من تاريخها السياسي. (القبول بالضريبة عبر البرلمان، والعقد بين الحكومة وشعبها). وقد سهلت وحدة اللغة (الإنكليزية) وسيطرة البروتستانتية المتشددة والمتسامحة، ظهور الوعي المشترك وأقامت مؤسسات تمثيلية. ويعبِّر إعلان الاستقلال في 4 تموز/ يوليو عام 1776 عن فلسفة العقد الاجتماعي والليبرالية السياسية («المساواة في الحرية»).

وكانت انطلاقة الإعمار تحت سيطرة الفئات الأنكلو ـ ساكسونية البروتستانتية: الإنكليز، والألمان، والهولنديين، والسكنديناقيين والإيرلنديين، مع عدد قليل من البروتستانت الفرنسيين والكاثوليك واليهود. كما كان في عداد السكان 20% من العبيد السود المستوردين من أفريقيا والمستخدمين في المزارع الجنوبية. بالمقابل فقد قُضي على السكان الهنود (ما

بين 10 و12 مليون كانوا يعيشون قبل استعمار الأرض الحالية للولايات المتحدة) بشكل شبه كامل تحت تأثير المرض والعمل في المزارع وشرب الكحول والكفاح ضد المستعمرين.

أما فرنسا فقد ساعدت المستعمرات الأميركية للحصول على استقلالها، رغبة في الثأر من بريطانيا التي كانت قد استولت على ممتلكاتها في أميركا الشمالية في عام 1763. وقدَّم نبلاء ليبراليون مثل الكونت بومارشيه والمركيز لافاييت المساعدة لهذه المستعمرات. ثم كانت فرنسا أول قوة تعترف بالولايات المتحدة في عام 1778، وأرسلت حملة بإمرة الكونت روشامبو، واستقبلت بنيامين فرانكلين أول سفير للولايات المتحدة في فرنسا. وفي عام 1783 اعترفت إنكلترا، عبر معاهدة باريس، باستقلال مستعمراتها. واتخذت هذه المستعمرات دستوراً مشتركاً جعل «الولايات المتحدة»، جمهورية منظمة على نهج اتحادي (ميثاق فيلادلفيا 1787). وأصبح جورج واشنطن في عام 1789 أول رئيس لها.

وتعتبر أصول نشأة أمة معينة من الشؤون الأساسية. في حين نشأت الولايات المتحدة بإدارة الظهر للتاريخ والدسائس والآفات الأوروبية، والتباينات الاجتماعية. وباستلهام التوراة كسب المستوطنون مثل موسى «الأرض الموعودة» من أجل أن

يقيموا عليها مجتمعاً متوافقاً مع نظام الطبيعة والنظام الإلهي في آن معاً. تلك هي أسطورة «الصفحة البيضاء» والطهارة الأصلية. ويبرر القدر الإلهي الذي يكمن في ولادة الأمة الأميركية هزيمة الهنود ومحوهم من الذاكرة الأميركية. وتتجه الولايات المتحدة الآن «لتجديد العالم» (حسب تعبير توماس بين). إنها الديمقراطية العصرية الأولى مع عدم كونها النظام البرلماني الأول (إنكلترا) ولا الأولى في إعلان حقوق الإنسان (التعديلات العشرة الأولى للدستور المقررة في عام 1791، تلت إعلان حقوق الإنسان والمواطن بعد عامين). إنها أمة من المستعمرين الأوروبيين، وفي الوقت ذاته، الأمة الأولى غير المستعمرة في التاريخ وتشجع على تسريع إنهاء استعمار أميركا اللاتينية.

ثانياً ـ الانعزالية الأميركية ومذهب مونرو

أدت الثورة الفرنسية والحروب التي تلتها إلى وضع الجمهورية الفتية أمام أحد خيارين، وكان أمين سر الدولة (المكلف بالشؤون الخارجية) جيفرسون ذو ميول متعاطفة مع فرنسا حيث عمل فيها سفيراً لبلاده. وكان هاملتون وزير الخزانة يميل نحو إنكلترا ويريد إلغاء التحالف مع فرنسا. فاختار واشنطن الحياد الذي نادى به في عام 1793. وتوصل جون

جاي، في اتفاق تفاوضي مع إنكلترا إلى تسوية الخلافات المرتبطة بحرب الاستقلال، وتسهيل المبادلات التجارية بين البلدين (1794). وامتدح واشنطن الانعزالية، في رسالته الوداعية في عام 1796 : «إن قاعدة السلوك الكبرى حيال الأمم الخارجية هي في توسيع علاقاتنا التجارية، وأن يكون لنا معها أقل قدر ممكن من العلاقات السياسية (. . .)، ولأوروبا جملة مصالح من الدرجة الأولى لكنها لا تخصنا أو لا علاقة لنا بها إلا من بعيد». ولم يدع إلى استبعاد العلاقات التجارية، ولا الدبلوماسية عندما تكون ضرورية، لكنه أوصى أن تحتفظ الولايات المتحدة قدر الممكن بحريتها وسيادتها بالنسبة للنظام الدولي.

ويجب في المقام الأول ترسيخ الاستقلال الأميركي. ولمَّا كانت البحرية الفرنسية تهاجم التجارة الحيادية، وخاصة المراكب الأميركية، فقد وضع اتفاق مورتفانتين (1800) حداً للحوادث الفرنسية ـ الأميركية، بالحفاظ على حرية الملاحة والتجارة. وباع نابليون منطقة لويزيانا الفرنسية (التي أطلق عليها هذا الاسم نسبة إلى الملك لويس الرابع عشر) إلى الجمهورية الأميركية الفتية في عام 1803، ونشبت حرب جديدة بين الولايات المتحدة وإنكلترا بين عامي 1812

و1814. وانتهت بجولة لم يربح فيها أحد: فظلت الولايات المتحدة مستقلة كما بقيت كندا بريطانية.

وانفجر التناقض، حيال أميركا اللاتينية، بين الانعزالية ومصالح القوة. فالولايات المتحدة كانت تشجع المستعمرات الإسبانية على الثورة (بين عامي 1810 و1824)، لكن ليس لإنشاء ولايات متحدة في أميركا الجنوبية وفقاً لحسابات بوليفار. وفي عام 1818 احتل أندريو جاكسون (الذي أصبح رئيس الولايات المتحدة) فلوريدا الإسبانية من أجل حماية مزارعي تينيسي ضد هجمات المغامرين وقد كتب الوزير الأميركي جون أدامس إلى الحكومة الإسبانية أنه «رغم جميع قوانين الحياد والحرب، كما قوانين الحذر والإنسانية فقد أتيح لجاكسون أن يسبق عدوه بشكل سلمي، وكانت هذه الصيغة قد دُحرت، بفضل الاحتلال بالقوة (...)». ووافق الرئيس على هذه العملية «الشفعية» دون موافقة الكونغرس، وثبتت بشراء فلوريدا من إسبانيا في عام 1819.

ورغم الضعف العسكري لحكومة واشنطن، فقد عارضت محاولات «الحلف المقدس» إقامة ملكيات في الدول الجديدة في أميركا الجنوبية. وأكد الرئيس جايمس مونرو أمام الكونغرس، في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر 1823: «لن نستطيع اعتبار

كل تدخل من أية قوة أوروبية تستهدف اضطهاد المستعمرات الإسبانية أو القيام بأي عمل يسيء لمصيرها، إلا مظهراً لاستعداد غير ودي حيال الولايات المتحدة» تلك هي عقيدة مونرو التي تختصر بالصيغة التالية: «أميركا للأميركيين». وبقيت هذه العقيدة الأساس للسياسة الخارجية الأميركية حتى الحرب العالمية الأولى. ففي عام 1867، أرغمت الولايات المتحدة فرنسا، التي استفادت من سياق حرب الانفصال للتدخل في المكسيك، على التخلي عن ذلك. لكن عقيدة مونرو لم تمنع الأوروبيين في الوقت ذاته من البقاء حاضرين اقتصادياً (تجارة واستثماراً) وإقليمياً (أصبحت كندا البريطانية دولة مستقلة في عام 1867، وكوبا كانت ملْكاً لإسبانيا، وجزر الكاراييب وغويانا إلخ).

ثالثاً ـ القوة الاقتصادية

كان التوسع نحو الغرب صاعقاً، وعلى حساب إبادة الهنود أو احتجازهم في أرض مفردة ومحصورة: بعد احتلال تكساس (1845)، وحرب المكسيك (1846ـ1848)، ضمت الولايات المتحدة كل الغرب مع كاليفورنيا. واشترت ألاسكا من روسيا في عام 1867. وخسر الهنود (السيوكس) معركتهم الأخيرة في عام 1890، في ووندد كني.

وسرعان ما صارت الأراضي الأميركية الشاسعة مأهولة بالسكان بفضل نسبة عالية للمواليد وارتفاع كبير للهجرة من أوروبا (5 ملايين قادم جديد بين عامي 1815 و1860، و27 مليوناً بين عامي 1865 و1914). وبعد موجة الهجرة الأولى من الإنكليز بشكل أساسي، تفوَّق عدد الإيرلنديين الكاثوليك والألمان في عام 1850، قبل أن يتقدم عدد مهاجري أوروبا الشرقية وأوروبا حوض البحر المتوسط في نهاية القرن. ومنذ عام 1882، اتُّخذت إجراءات حصرية ضد الهجرة الصينية.

كانت السلطات العامة تشجع روح المبادرة لدى المستوطنين. وفي الشمال كان يسود الاتجاه الصناعي (في الأغذية الزراعية والأقمشة والتعدين)، وفي الجنوب كانت تسود المزارع الكبيرة (القطن والتبغ والسكر والذرة). وفي عام 1860، كانت خطوط السكك الحديدية قد أصبحت لا تقل عما في بقية بلدان العالم. وبعد حرب الانفصال (1861ـ1865) التي انتهت بانتصار الشمال وإلغاء العبودية، استعاد التوسع انطلاقته. وفي عام 1869 تم إنجاز أول خط عابر للقارة ويربط الشاطئ الشرقي بكاليفورنيا. وتراكمت ثروات كبيرة لدى العصاميين (أندريو كارنجي في صناعة الحديد والسكك الحديدية، وجون روكفلر في المجال النفطي). ولقي النظام

الرأسمالي وتكديس الثروات شرعيتهما في الدين البروتستانتي وفي «الداروينية الاجتماعية» للفيلسوف الإنكليزي هربرت سبنسر. وجرى تخفيفهما بالنظام الأبوي وصدقة أرباب العمل (تلك كانت بداية الرعاية الخاصة للآداب والعلوم على نطاق واسع)، وبظهور النقابية الإصلاحية. وضمنت تشريعات مضادة للاحتكارات (1890ـ1914) احترام التنافس.

وفي عام 1896، أصبحت الولايات المتحدة القوة الاقتصادية الأولى في العالم وأصبح ميزانها التجاري فائضاً. وفي عام 1913 بلغ عدد سكانها 95 مليوناً من الأفراد، وزاد إنتاجهم الصناعي عن إنتاج فرنسا وألمانيا وبريطانيا مجتمعة، وصارت تصدر من الرساميل أكثر مما تستورد، ومع ذلك لم تمثل حينذاك إلا 8% من المخزون العالمي من الاستثمارات الخارجية (مقابل 80% للبلدان الأوروبية الثلاثة).

رابعاً ـ «نهاية البراءة»

أدت القوة إلى إرغام الولايات المتحدة على الاستثمار في السياسة العالمية رغم تحفظاتها التقليدية. فكان ينبغي أولاً توفير الضمان السياسي لحرية التجارة، وفقاً لخط السلوك الذي نادى به واشنطن. وفي عامي 1853ـ1854، أرغمت حملة العميد

البحري بيري اليابان على الانفتاح على المستوردات الأميركية؛ وتلك هي نقطة الانطلاق في الإمساك باليابان وبالمنافسة بين البلدين. وكان وزير الخارجية جون هاي قد صاغ في عام 1899، عقيدة الباب المفتوح: في التأكيد على حق التداول والتجارة بحرية في وجه تقاسم الصين بين القوى الأوروبية. ومع ذلك لم تكن الولايات المتحدة ترفض اتخاذ إجراءات الحمائية لتحمي صناعاتها (تعرفة ماكينلي 1890).

وكان الرؤساء الذين توالوا على الحكم في الولايات المتحدة قد جاؤوا من الجمهوريين بشكل حصري تقريباً حتى انتخاب وودرو ويلسون في عام 1912. وقد دفع ماكينلي (1897ـ1901) وتيودور روزفلت (1901ـ1908) بلدهما في سياق استراتيجية إمبريالية حقيقية. وحسب الطروحات الشعبية للأميرال ألفرد ماهان، فقد وضع أسطول قوي في ورشة العمل. وقام بجولة حول العالم في عام 1908، وارتقى إلى المرتبة العالمية الثالثة في عام 1914.

أصبحت أميركا اللاتينية حقل التوسع المتميز للقوة الأميركية الجديدة، التي تستهدف الوصول بها إلى أسواق جديدة، واستثمار رساميلها والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية. وبإيعاز من الولايات المتحدة، عقد مؤتمر دولي للجمهوريات

الأميركية، بشكل منتظم، واعتباراً من عام 1889. وتحول إلى اتحاد للدول الأميركية في عام 1910، مع مكتب دائم في واشنطن.

في عام 1898، قدَّمت الولايات المتحدة الدعم لتمرد الوطنيين الكوبيين، الذي أطلقه جوزيه مارتي في فلوريدا، ضد السلطات الإسبانية. وشكل انفجار باخرة أميركية في مرفأ هافانا الحجة لحرب خاطفة مع إسبانيا. واحتلت الولايات المتحدة كوبا وجزيرة بورتوريكو في جزر الأنتيل والفيليبين (المتحولة إلى مستعمرة)، وجزيرة غام في ماريان، وأخيراً جزر هاواي[1]. وفي عام 1902، أخلت الجيوش الأميركية كوبا (ما عدا قاعدة غوانتنمو التي لا زالت تحتلها حتى اليوم). ويمنحها الاتفاق الأميركي - الكوبي حق التدخل في الجزيرة (تعديل بلات، المقترح من قبل عضو مجلس الشيوخ بلات).

ومن أجل توسيع المبادلات التجارية وتجنب الالتفاف حول القارة الأميركية الجنوبية عبر رأس هورن، تمنت الولايات المتحدة حفر قناة تجتاز المحيط إلى أميركا الوسطى. وعقدت اتفاقاً مع كولومبيا يربط بها برزخ بنما، لكن الكولمبيين تأففوا من الأمر بسبب الالتزامات المالية غير الكافية. فلجأت

(1) أصبحت بورتوريكو، في عام 1953 «دولة حرة وشريكة» للولايات المتحدة، ويتمتع مواطنوها بالجنسية الأميركية، وفي عام 1959 ضمت إليها هاواي وألاسكا.

الولايات المتحدة إلى تشجيع التمرد في بنما، مما أدى إلى إقامة دولة جديدة (1903)، وأنجزت أعمال حفر القناة في عام 1914 وحصلت الجيوش الأميركية على حق الوقوف الدائم على شواطئ القناة (التي أُنجزت في عام 1999).

واستمراراً للسابقة الكوبية، وبينما كان الأوروبيون يهددون بالتدخل من أجل الحصول على سداد ديونهم، أضفت الولايات المتحدة على حق تدخلها في أميركا اللاتينية طابعاً رسمياً (1904). فشكل ذلك مسلمة روزفلت الطبيعية لعقيدة مونرو: «في نصف الكرة الغربي يمكن لانتساب الولايات المتحدة إلى عقيدة مونرو أن يرغمها، ولو بتحفظ، على ممارسة سلطة شرطة دولية في حالات صارخة من عسر الأداء الوظيفي المزمن أو من العجز». ويقصد روزفلت ممارسة سياسة العصا الغليظة: «تكلم بهدوء، لكن ليكن معك عصاً غليظة في اليد، فتصل إلى البعيد». هكذا كانت الولايات المتحدة تفضُّ الخلافات المالية لفنزويلا مع القوى الأوروبية وتتولى الرقابة على جمارك ومالية الدومينيك.

أما الرئيس تافت (1908ـ1912) فقد كان يغلب دبلوماسية الدولار: فتمر أميركا الوسطى كلها تحت الرقابة الاقتصادية والسياسية للمصرفيين والدبلوماسيين الأميركيين. لكنه لم يتراجع، لا هو ولا خليفته وودرو ويلسن (1912ـ1920) عن

استخدام القوة، وخاصة لمواجهة التأثير الألماني. وكانت الجيوش الأميركية حاضرة بشكل متواصل في نيكاراغوا بين عامي 1911 و1933. وكانوا يتدخلون في هاييتي (1914ـ1933) وسان دومينيك (1916ـ1924) وفي المكسيك (1914ـ1917).

في عام 1914، سيطرت الولايات المتحدة على القارة الأميركية وأصبحت قوة عالمية، حتى وإن كان ثقلها العسكري لا يزال قليلاً. وكانت حاضرة في مؤتمري السلام في لاهاي بهدف أنسنة الحرب وتسوية النزاعات سلمياً (1899ـ1907). وفرضت وساطتها لوضع حد للحرب الروسية ـ اليابانية لعام 1905. لكنها أصبحت قوة إمبريالية وحتى استعمارية، وضد مبادئها الأصلية، فقد تم الوصول إلى القوة، على حساب «نهاية البراءة».

الفصل الثاني

عصر التحفظات (1914 ـ 1947)

في عام 1914، كانت الولايات المتحدة غائبة كلياً عن الأنظمة الدبلوماسية التي تحكم التوازن الأوروبي. وبعد حربين عالميتين تجاوزت انعزاليتها بشكل نهائي، وأصبحت زعيمة «العالم الحر».

أولاً ـ الحرب العالمية الأولى

عندما اندلع النزاع العالمي الأول، أبدت الولايات المتحدة تحفظها، وكانت المصالح الاقتصادية والميول الإيديولوجية تدفعها إلى معسكر الديمقراطية. لكن قسماً هاماً من سكان البلد كان من أصل ألماني، ولم تحرك روسيا القيصرية المتحالفة مع فرنسا وإنكلترا، أية ميول تعاطفية. فكانت هذه الحرب بالنسبة للولايات المتحدة حرباً أوروبية، حيث لم تكن لها مصالح

مباشرة فيها. وبعد إعادة انتخاب وودرو ويلسن، في نهاية 1916، عرض توسطه من أجل «سلام دون انتصار».

لكن الولايات المتحدة زودت الحلفاء بالمؤن وأصبحت دائنة لهم، بينما تعرضت ألمانيا للحصار الفرنسي - البريطاني، وكان لا بد من انتظار نتائج الحرب البحرية التي أطلقها الألمان في عام 1915 (بإغراق الباخرة البريطانية، لوزيتانيا، وعلى متنها 128 راكباً أميركياً)، وحولوها إلى «حرب بلا هوادة» في بداية عام 1917، من أجل تحويل الأذهان بوضوح نحو تحالف «الوفاق». وعندما التقط الإنكليز برقية ألمانية موجهة من قبل وزير الشؤون الخارجية طارحاً تحالف المكسيك مع ألمانيا واليابان، تأرجح الرأي العام الأميركي. وأجرى ويلسن تصويتاً حول الدخول في الحرب، في نيسان/ أبريل 1917 في الكونغرس.

وأدى دخول الولايات المتحدة في الحرب إلى ترجيح الميزان لكفة تحالف الوفاق، رغم ارتداد روسيا البولشفية التي عقدت صلحاً منفصلاً مع اليابان في نيسان / أبريل 1918، فأجرت الولايات المتحدة تجنيداً وقامت بتعبئة حملة بلغ عديدها، مليونين من الرجال في نهاية المعركة، وجرى تجهيزها بأسلحة فرنسية. وبلغت الخسائر العسكرية حد الخمسين ألف رجل (مقابل 1,4 مليون بالنسبة لفرنسا). وكان

الدعم الأميركي للحلفاء أخلاقياً واقتصادياً بشكل خاص. وتولت الدولة الأميركية الاتحادية الرقابة الاقتصادية وأنفقت للمجهود الحربي في سنة ونصف، بقدر ما أنفقت الحكومة الفرنسية خلال السنوات الأربع من الحرب. وقدّمت واشنطن القروض لحلفائها على نطاق واسع، وليس دون قصور خفي: كان ويلسن يأمل «أن يصبح الحلفاء بين يديه من الناحية المالية» في نهاية الحرب.

ولمّا أصبحت ألمانيا مرغمة على الدفاع، توجهت بصورة مباشرة إلى ويلسن من أجل معرفة شروطه. لكن هذا الأخير رفض التفاوض مع السلطة القائمة حينذاك، مفضلاً الثورة واستقالة الإمبراطور غليوم الثاني. وقبلت الحكومة الألمانية الجديدة توقيع الهدنة، وتسليم أسلحتها الثقيلة وإخلاء الضفة الشمالية لنهر الراين (11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918). وبعد أن حُرمت ألمانيا من وسائل استئناف القتال، ولم تدعَ إلى مؤتمر السلام، اضطرت للتوجه إلى الرئيس الأميركي ليكون حكماً بشأن مصالحها.

ثانياً ـ فشل الويلسنية

1ـ فشل معاهدة ڤرساي

لقد اعتبر الرئيس وودرو ويلسن دخول الولايات المتحدة في

الحرب، من أجل الحق والعدالة وليس بحثاً عن مصالح خاصة. ورغم الود الذي يربطها مع فرنسا وإنكلترا (نداء الجنرال بيرشينغ، قائد الحملة الأميركية، لدى وصوله إلى فرنسا: «لافاييت، ها نحن هنا!!)، فالولايات المتحدة «شريكة» وليست «حليفة» للمنتصرين.

فالنقاط الأربع عشرة، التي قدَّمها الرئيس ويلسن إلى المؤتمر كأساس لسلام عادل، مستوحاة من الصورة المثالية، كما إنها تحقق المصالح الاقتصادية (الغاية من الدبلوماسية الهادئة، وحرية التجارة، ونزع السلاح، وتطبيق حق الشعوب في تقرير المصير). ومنعاً لعقد الحلفاء لـ «صلح منفرد» مع ألمانيا، فقد وضع ويلسن في شروط الهدنة بلورة السلام على أساس هذه «النقاط الأربع عشرة». وقد جرى تعليق نظام المساعدة المالية للحلفاء منذ انتهاء العمليات الحربية، الأمر الذي يضع الدبلوماسية الأميركية في موقع قوي.

النقاط الأربع عشرة للرئيس ويلسن
(8 كانون الثاني/ يناير 1918)

1 ـ «اتفاقات سلام معدة في وضح النهار، وبعد ذلك (. . .) تعمل الدبلوماسية بصراحة دائمة ومن أجل الجميع».

2 ـ «الحرية المطلقة للملاحة البحرية (. . .)»

3 ـ «إلغاء قدر الممكن، لجميع الحواجز الاقتصادية (. . .)».

4 ـ تخفيض الأسلحة لكل بلد «إلى الحد الأدنى الملائم للأمن الداخلي».

5 ـ تسوية الخلافات حول المطالب الاستعمارية، بشكل متكامل مع «مصالح الشعوب المعنية».

6 ـ «إخلاء الأراضي الروسية» وحرية روسيا في «تقرير تطورها السياسي الخاص، بشكل كامل الاستقلال».

7 ـ إخلاء وإعادة بلجيكا.

8 ـ تحرير الأراضي الفرنسية وإعادة الألزاس ـ اللورين إلى فرنسا.

9 ـ تصحيح الحدود الإيطالية على أساس «مبدأ الجنسيات».

10 ـ الآلية الذاتية لتطور شعوب النمسا ـ هنغاريا.

11 ـ إخلاء وإعادة رومانيا، وصربيا والجبل الأسود، والمنفذ الحر لصربيا على البحر.

12 ـ ضمان سيادة وأمن «المناطق التركية من الإمبراطورية العثمانية»، مع الآلية الذاتية لتطور «الأمم الأخرى التي لا زالت خاضعة للسيطرة التركية»، وحرية الملاحة والتجارة في مضيق الدردنيل.

13 ـ إقامة «دولة بولونية مستقلة» مع «منفذ حر على البحر».

14 ـ إنشاء «جمعية عامة للأمم» تقدم «ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي والتكامل الإقليمي للدول الصغيرة كما للدول الكبيرة».

شارك ويلسن شخصياً في مؤتمر السلام الذي عقد في باريس وفرساي بين كانون الثاني/ يناير وحزيران/ يونيو 1919، لكن أشكال تحكيمه أغضبت الجميع. وساهم في إعادة السلام لألمانيا أكثر اعتدالاً؛ لكن هذه الأخيرة، التي اتخذت نظاماً ديمقراطياً، اعتبرت معاهدة فرساي «أمراً مفروضاً». كما اعتبرت فرنسا أنها خُدعت. وسخر كليمنصو رئيس الوزراء من المثالية الويلسنية: «النظرة الضائعة في هوة الأعمار، إنها تندفع، من منطلق جميل، عبر الزمن والمسافة، لكي تحلق في الفراغ فوق أمور هي في موقع أدنى من الوجود».

رفض ويلسن إعطاء فرنسا الضفة الشرقية لنهر الراين، التي كانت تطالب بها من أجل أمنها، لكنه وعدها بالمقابل بمعاهدة ضامنة لذلك الأمن، وقبل أن يعهد للفرنسيين والإنكليز واليابانيين بشكل من «الانتداب» لملحقات الإمبراطورية العثمانية والمستعمرات الألمانية. كما خيَّب أمل الإيطاليين الذين كانوا يريدون التجمع حول بحر الأدرياتيك، وترك البلاشفة «يطبخون في مرقتهم» متجنباً دعم إرادة التدخل لدى الفرنسيين والبريطانيين. وفي الواقع، وضع كل آماله في عصبة الأمم، كنظام للأمن الجماعي الذي يريد أن يجعله حجر الزاوية لسلامه العادل.

لكن سلام ويلسن المتجرد سقط أمام الكونغرس الأميركي الذي كان تحت سيطرة الجمهوريين منذ انتخابات 1918. وكان هؤلاء يخشون أن تُجر الولايات المتحدة إلى نزاعات جديدة في أوروبا ولا يريدون رؤية عصبة الأمم تتدخل في شؤون القارة الأميركية. ورغم التعبئة الشخصية القوية للرئيس، فقد رفض مجلس الشيوخ، في آذار/ مارس 1920، التصديق على معاهدة فرساي بأكثرية الثلثين الضرورية. فخرجت فرنسا من الضمان الأميركي للأمن. وظلت الولايات المتحدة خارج عصبة الأمم. وفي نهاية عام 1920 تم انتخاب المرشح الجمهوري هاردينغ على أساس موضوع الأميركانية و «العودة إلى الوضع الطبيعي» ورفض عصبة الأمم. ووقعت معاهدة سلام منفصلة مع ألمانيا في آذار/ مارس 1921.

2ـ الدبلوماسية الاقتصادية

لقد شكل رفض معاهدة فرساي عودة للاتجاهات الانعزالية الأميركية، لكنه لا يعني أن الولايات المتحدة تحللت كلياً من التزاماتها.

واعتباراً من 1920ـ1921، شهد الاقتصاد الأميركي أزمة زيادة في الإنتاج. وفي حين كانت الولايات المتحدة مدينة

بوضوح للعالم في عام 1914، أصبحت بعد ذلك أولى الدائنين. وأرغمتها مسألة ديون حرب الحلفاء، وما يرتبط بها من التعويضات الألمانية، على اتباع «دبلوماسية الدولار» من أجل دفع المبادلات التجارية وإعادة البناء في أوروبا. وكان المصرفي الأميركي ديوز قد سهل أول تسوية لمسألة التعويضات الألمانية في عام 1924 (خطه ديوز) الأمر الذي وضع حداً لاحتلال نهر الرور من قبل فرنسا. وفي عام 1929، وضعت خطة يانغ سجل استحقاقات الدفع الموازية لديون الحلفاء والتعويضات الألمانية حتى عام 1988.

لكن الولايات المتحدة قلقت من تقدم اليابان التي انتُدبت من عصبة الأمم على الجزر الألمانية في المحيط الهادي وزادت من تغلغلها في الصين. ووضع المؤتمر البحري في واشنطن (تشرين الثاني/ نوفمبر 1921 ـ شباط/ فبراير 1922) نظاماً لتحديد مدى حركة الأساطيل البحرية على قاعدة معامل العدد 5 لكل من الولايات المتحدة وإنكلترا مقابل 3 لليابان، و1,5 لكل من فرنسا وإيطاليا. فأصبحت الولايات المتحدة على حد متساوٍ مع القوة البحرية البريطانية، وفي الوقت نفسه، أُرغمت اليابان على إخلاء المناطق التي احتلتها في سيبيزيا والصين.

وشهدت عشرينات القرن الماضي رجحان الاتجاهات الانعزالية. وأدى تزايد الإضرابات والاعتداءات في عام 1919 والانتصار النهائي للبلاشفة في روسيا في نهاية 1920 إلى تغذية هستيريا مضادة للشيوعية («الخوف من الأحمر»)، وهاجت أصولية متشددة، وخاصة في الغرب والجنوب، حيث التزايد السكاني أكثر فأكثر. وفُرض حظر الكحول بين عامي 1919 و1933، وفي عام 1925 حُكم على أستاذ من قبل القضاء لأنه قال إن الإنسان متحدر من القرد (قضية دايتون). وانتعشت العنصرية، (فأعيد تأسيس جمعية عنصرية سرية ضد السود في عام 1915) ووضعت نسب للحد من الهجرة بين عامي 1921 و1924. ورفعت تعرفة حمائية رسوم الجمرك إلى 38% وسطياً في عام 1922 (تعرفة ماكنبر).

رغم ذلك، عرف الاقتصاد الأميركي انطلاقة مشهودة، وخاصة في الفروع الأكثر حداثة (الكهرباء السيارة، الملاحة الجوية، وسائل الإعلام). وأصبحت أساليب الإنتاج الأميركية نموذجاً للعالم: التايلورية (العمل على السلسلة، وحسب حركات بسيطة ومتكررة، الأمر الذي طوره المهندس تايلور)، وتوحيد المعيار للمنتجات أو «الفوردية» (التي أنتجت 15 مليون نموذج بين عامي 1908 و1927). وفي عام 1929 تجاوز الإنتاج

الأميركي مستوى عام 1913 بنسبة 26%، لكن هذا الازدهار كان سريع العطب لأنه ارتكز في جزء كبير منه على مضاربة البورصة، والقروض للمنازل وعلى نظام مالي دولي سريع العطب.

دعمت الولايات المتحدة مسار الانفراج العالمي، رغم بقائها بعيدة عن عصبة الأمم، وعقد وزير خارجيتها فرانك كيلوغ مع وزير الخارجية الفرنسي أريستيد بريان ميثاقاً يضع «الحرب خارج القانون» (ميثاق بريان ـ كيلوغ، 1928) وصُدِّق من قبل حوالى ستين دولة.

3ـ الأزمة الكبرى وصعود الانعزالية

أدى انهيار بورصة نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر 1929 إلى إغراق الولايات المتحدة والعالم بأسره في ركود لا سابق له. وبين عامي 1929 و1932، هبط الإنتاج الأميركي بما يقرب النصف. وفي حين كان الرؤساء الجمهوريون، في عشرينات القرن الماضي، (هاردينغ وكوليدج وهوڤر) قد شجعوا الأعمال بكف تدخل السلطات العامة، انتُخب الديمقراطي فرانكلين روزڤلت في عام 1932 على أساس برنامج «نيوديل» يستهدف «إعادة إنعاش مضخة» الاقتصاد الأميركي بتدخل الدولة (تعويم القطاع المصرفي، تخفيض قيمة النقد، الأعمال الكبيرة، وضع

أطر الإنتاج الزراعي والصناعي والمعايير الاجتماعية). واستعاد الإنتاج الأميركي في نهاية ثلاثينات القرن الماضي مستوى عام 1929، لكن البطالة بقيت مرتفعة.

أدت أزمة عام 1929 إلى نتائج دولية خطيرة، كان أولها، الانكفاء العام للمبادلات والصعود لسياسة الحماية. وارتفعت الرسوم الجمركية على المستوردات الأميركية إلى نسبة 59% وسطياً (تعرفة ولي ـ سموت، حزيران/يونيو 1930) كما ارتفعت في البلدان الأخرى. ولم تستطع ألمانيا الغارقة في الأزمة، دفع التعويضات، وفي بادئ الأمر عُلِّق سداد الديون الحكومية (1931). وفي النهاية تقرر إنهاء التعويضات في عام 1932 (مؤتمر لوزان) ورفضت البلدان المدينة سداد ديون الحرب للولايات المتحدة. تلك هي نهاية «دبلوماسية الدولار». وعندما وضع روزفلت برنامجه الوطني الإنعاشي، تخلى عن مؤتمر لندن الاقتصادي، لعام 1933، الذي كان يحاول إيجاد حل عالمي للأزمة. وكانت النتيجة الأخيرة لهذا الركود الكبير تراجع الديمقراطية في بلدان عديدة، وخاصة في اليابان وألمانيا اللتين انطلقتا حينذاك في سياسة توسعية إقليمية وعسكرية.

بَيْدَ أن الولايات المتحدة أصبحت أكثر انعزالية من أي وقت

مضى. وقامت لجنة تقصي من مجلس الشيوخ برئاسة جيرالد ناي، في عامي 1934ـ1935، بتحليل أسباب تورط الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى واستنتجت أن المصرفيين ورجال الأعمال الأميركيين قد بالغوا في تورطهم لدى المتحاربين الأوروبيين. فكان على السياسة الأميركية بالتالي منع تجدد مثل هذا التشابك. وباستخلاص نتائج عدم سداد ديون الحرب، منع قانون جونسون (1934) إقراض بلد لم يسدد ديونه السابقة. كما منعت قوانين الحياد المقرة بالتصويت في عامي 1935 و1937 مبيعات الأسلحة لدول تكون في حالة حرب، وأرغمت مشتري الأسلحة على الدفع نقداً وتأمين النقل.

أقامت الولايات المتحدة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي في عام 1933 وظهرت أكثر احتراماً لأميركا اللاتينية، واستبدل روزفلت سياسة «العصا الغليظة» بسياسة حسن الجوار. وغادرت الجيوش الأميركية أراضي هاييتي ونيكاراغوا في عام 1933. وتم الغاء تعديل بلات Platt الذي أعطى للأميركيين حق التدخل في كوبا.

أما التوسع الياباني والألماني فقد أوجد وعياً بطيئاً. وفي عام 1931، احتُلَّت منشوريا من قبل اليابان التي أقامت فيها دولة دمية، ماند شوكويو. وردت الولايات المتحدة بإعلان عدم

اعترافها بالدولة الجديدة. ولما كانت اليابان لم تحصل على حد التعادل البحري مع الولايات المتحدة وبريطانيا في مؤتمر لندن (1935)، فقد شجبت اتفاقات تحديد ذلك الشأن لعام 1922. كما اعتمدت سياسة قضم إقليمي في الصين، تحولت في عام 1937 إلى حرب هجومية. وفي أوروبا ظهرت ألمانيا هتلر مهددة أكثر فأكثر (الانسحاب من عصبة الأمم في عام 1933، إعادة التسلح اعتباراً من عام 1935، إعادة عسكرة رينانيا في عام 1936). واكتفى روزفلت، المدرك للخطر والمتهم بانعزالية رأيه، بإلقاء أحاديث تحذيرية (خطاب الحجر لعام 1937، المستهدف وضع الدول المهددة للسلام في حالة الحجر)، والإسراع بإعادة تسليح أميركا.

ثالثاً ـ الحرب العالمية الثانية

كما الحرب الأولى، فقد أرغمت الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة، المتحفظة في البداية، على الدخول في إعادة الاستثمار، في السياسة العالمية والإعداد بفعالية للسلام.

1 ـ الحرب

في عام 1938، قام هتلر بضم النمسا، ثم انتزع من تشيكوسلوفاكيا، بمباركة من فرنسا وبريطانيا، «السوديت»

بسكانها الألمان (اتفاق ميونيخ). وفي عام 1939 احتل بوهيميا التشيكية، وحوَّل سلوفاكيا إلى دولة تابعة وتقاسم أوروبا الشرقية مع ستالين (حسب الاتفاق الألماني ـ السوفياتي) قبل احتلال بولونيا (الأول من أيلول/ سبتمبر). فأعلنت فرنسا وبريطانيا الحرب ضده.

ونجح روزڤلت في زج بلاده أكثر فأكثر إلى جانب الحلفاء. وفي تشرين الثاني نوفمبر 1939، جرى تلطيف القوانين الحيادية: فصار بإمكان الولايات المتحدة تصدير المعدات الحربية إلى الحلفاء، رغم استمرار بند إدفع واستلم. وأحدثت هزيمة فرنسا في عام 1940 صدمة نفسية وقربت الخطر بشكل مفاجئ. وأُطلق برنامج جديد لإعادة التسلح البحري، وأُعيد العمل بالخدمة العسكرية، وسلّمت الولايات المتحدة خمسين مدمرة قديمة لبريطانيا مقابل التنازل عن قواعد عسكرية في الأطلسي. لكن الرأي العام ظل منقسماً بين أنصار التدخل (لجنة أسسها الصحافي كنساس) وأنصار الانعزال (اللجنة الأولى في أميركا). وراوغ روزڤلت مع الرأي العام، واعداً الأميركيين، قبل الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1940 : «أولادكم لن يُرسلوا في أية حرب خارجية». وبعد انتخابه، قرر أن يجعل من الولايات المتحدة «ترسانة الدفاع عن الديمقراطيات». وأتاح

قانون القرض الإيجاري إعطاء قروض أو بيع منتجات لكل بلد يعتبر الدفاع عنه شأناً حيوياً للولايات المتحدة.

ففي صيف 1941، أدى اندلاع الحرب الألمانية ـ السوفياتية واحتلال اليابان للهند الصينية إلى دفع الولايات المتحدة للدخول في الحرب. ووسع روزفلت الفائدة من قانون الإقراض ـ الإيجاري إلى الاتحاد السوفياتي وألزم البحرية الأميركية في الصراع ضد الغواصات الألمانية التي تعكر التجارة عبر الأطلسي. كما فرض حصاراً على اليابان في المجال النفطي والمواد الأولية، وطلب الانسحاب من جميع أراضي الاحتلال الياباني منذ عام 1931. وبدلاً من التراجع، قرر اليابانيون الاندفاع في حرب سريعة من أجل إتقاء إعادة التسلح الجارية من قبل السلطة الأميركية، ذلك هو الهجوم على بيرل هاربور في السابع من كانون الأول/ ديسمبر 1941. وفي اليوم التالي صوَّت الكونغرس على الدخول في الحرب، لكن هتلر سبق روزفلت في إعلان الحرب ضد الأميركيين.

كانت نجاحات قوى المحور (برلين ـ روما ـ طوكيو) سريعة، لكن غير كافية لترجيح القرار. وتوقفت الجيوش الألمانية على أبواب موسكو في نهاية 1941، ثم نزلت الهزيمة في ستالينغراد، خلال شتاء 1942ـ1943 واحتلت الجيوش اليابانية

قسماً كبيراً من آسيا (ومنها الفيليبين) في أقل من ستة أشهر، ثم لحقت بهم هزيمتان في أواسط سنة 1942 (معارك بحر كوراي وميدواي). وأخيراً أفشلت مضاعفة فرق الحرس الحليفة حرب الغواصات الألمانية في عام 1943.

وأسهمت الولايات المتحدة بالجهد الأساسي بخوضها الحرب على جبهتين، ورغم قلق قصير من احتمال إنزال ياباني في كاليفورنيا، فقد تحولت أرضها إلى مصنع أسلحة ضخم بعيد عن ضربات العدو. وكانت الدولة تنسق الشأن الاقتصادي وتراقب الأسعار وعمليات التموين. فتضاعف الناتج الوطني الإجمالي بين بداية الحرب ونهايتها. وأنتج الأميركيون من الطائرات ضعف ما أنتجه أعداؤهم مجتمعين، وأعدوا 12 مليون رجل وقدموا مساعدة مادية لبريطانيا والاتحاد السوفياتي. وأخيراً، أتاحت خطة مانهاتن استكمال القنبلة الذرية، في أكبر قدر من السرية، فظهر وجه أسود في السياسة العسكرية الأميركية بنفي 120 ألف ياباني ـ أميركي (أُدخلوا إلى معسكرات في الغرب الأميركي) تعرضوا على عكس الألمان ـ الأميركيين أو الطليان ـ الأميركيين لمصير مؤلم ومهين تأجج بالعدوان على بيرل هاربور.

كانت الأفضلية للجبهة الأوروبية، من أجل تخفيف الضغط على الاتحاد السوفياتي، وقد تعرضت المدن الألمانية لقصف

ضخم اعتباراً من عام 1943، وأخذ القصف في النهاية طوراً بربرياً (تدمير درزد في شباط/ فبراير 1945). ونزلت القوات الأميركية في أفريقيا الشمالية في نهاية عام 1942، ثم في إيطاليا (مع الإنكليز) في صيف 1943، الأمر الذي أدى إلى إسقاط نظام موسوليني. ولم تلجأ الولايات المتحدة إلى هذه الاستراتيجية في «المحيط» إلا إرضاءً لحلفائهم البريطانيين. ومع عملية «أوڤر لورد»، في النزول إلى شواطئ النورماندي في 6 حزيران/ يونيو 1944، فرضوا استراتيجية «المجابهة»؛ فركزت القوى الأنكلو-أميركية على العدو بشكل مباشر. وتم تحرير فرنسا في أقل من ثلاثة أشهر، واجتازت القوى الحليفة نهر الراين في آذار/ مارس 1945، واستسلمت ألمانيا في أيار/ مايو.

أما في مواجهة اليابانيين، فقد طبَّق الأميركيون استراتيجية لعبة «القفز فوق ظهر الآخر». واحتلوا أرخبيلاً بعد آخر في عامي 1943 و1944. واحتُلَّت الفيليبين وبورما وغينيا الجديدة في عام 1945. لكن اجتياح الجزيرة اليابانية أوكيناوا كان مكلفاً. وبسبب ذلك دون شك، قام الأميركيون، الذين فجّروا أول صاروخ ذري في التاريخ في تموز/ يوليو 1945، بإلقاء قنبلتين ذريتين على مدينتي هيروشيما (6 آب/ أغسطس، 140 ألف قتيل) وناكازاكي (9 آب/ أغسطس، 70 ألف قتيل).

وأعلنت اليابان الاستسلام في 2 أيلول/ سبتمبر، ولم تكن الولايات المتحدة قد ضمنت لها إلا بقاء الإمبراطور.

2 ـ السلام

يندرج روزفلت في مسار ويلسن. فكان يريد سلاماً عادلاً وإعادة تأسيس للنظام العالمي عبر الأمن الجماعي، لكن هذه الحرب، وبقدر أكبر بكثير من الوضوح من الحرب الأولى، كانت حرب الخير ضد الشر، ففي بداية عام 1941، ألقى الرئيس الأميركي أمام الكونغرس خطاب «الحريات الأربع» التي تحميها أميركا: حرية التعبير، وحرية الاعتقاد، والتحرر من الخوف، ومن الحاجة، وترسخ شرعة الأطلسي المقرة إثر لقاء بين تشرشل وروزفلت، في آب/ أغسطس 1941، أسس سلام المستقبل، وتستعيد بعض نقاط ويلسن «الأربع عشرة»: حرية البحار والتجارة، وحق تقرير المصير (بما فيه حق الشعوب في اختيار شكل حكومتهم) والتعاون الاقتصادي الدولي، ونزع السلاح.

بعد دخول أميركا في الحرب، أكد 26 بلداً، في تصريح للأمم المتحدة صدر في واشنطن (الأول من كانون الثاني/ يناير 1942)، أنهم «ملتزمون الآن في صراع مشترك ضد القوى الوحشية والشرسة التي حاولت إخضاع العالم» وأنهم

سيخوضون هذا الصراع حتى النهاية، ودون هدنة أو سلام منفصل.

كما كان الرئيس الأميركي مقتنعاً بأن الأفق الجماعي يرتكز بعد الحرب على تعاون سليم بين أربع «قوى أمنية في العالم»: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، وبريطانيا العظمى والصين. ومن أجل إنجاح السلام لا بد من الحفاظ على «التحالف الكبير» الذي يجمع بين القوة الرأسمالية الأولى، والقوة الشيوعية الأولى والقوة الاستعمارية الأولى.

وقد التقى الرؤساء الحلفاء الثلاثة في عدة مؤتمرات. فأكد مؤتمر طهران (تشرين الثاني/ نوفمبر 1943) فتح جبهة ثانية في الغرب، وأعلن عن إنشاء منظمة دولية بعد الحرب، واتخذ قرارات حول ألمانيا (تجزئة البلد، تعديل في الحدود الألمانية - البولونية). وتبنى مؤتمر يالطة (شباط/ فبراير 1945) مبدأ حق النقض للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وأعلن مبدأ الانتخابات الحرة في كل مكان، وقسَّم ألمانيا إلى أربع مناطق احتلال (إحداهما لفرنسا) وتوقع دخول الاتحاد السوفياتي في الحرب ضد اليابان. وأخيراً، مؤتمر بوتسدام (تموز/ يوليو 1945) الذي وضع نظام احتلال مشترك في ألمانيا والنمسا، وتبنى سياسة إزالة النازية.

ورأى الأميركيون صحة المعركة ضد النازية والإمبريالية اليابانية في التحالف مع الشيوعية. فقد شارك الاتحاد السوفياتي في مؤتمر بريتون وودز (تموز/يوليو 1944) الذي استهدف إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي حول مؤسسات جديدة (صندوق النقد الدولي من أجل التعاون النقدي، والبنك الدولي للتعمير والتنمية، والمنظمة الدولية للتجارة، انظر صفحة 152 حول هذه المنظمة) كذلك أنشئت منظمة الأمم المتحدة. ووضع مؤتمر دومبارتون أواكس بين الحلفاء الأربعة (الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي وبريطانيا والصين) مشروع هذه المنظمة (خريف 1944) وافتُتح مؤتمر سان فرنسيسكو على توقيع شرعتها (27 حزيران / يونيو 1945) وصادق عليها مجلس الشيوخ الأميركي بأكثرية ساحقة ودخلت حيز التنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر. ومن أجل تمييز أفضل لدخول الولايات المتحدة في هذه المنظمة الجديدة، حدد مقرها في نيويورك في عام 1946، ومن جهة أخرى فإن المحاكمات المنظمة ضد المجرمين النازيين واليابانيين (محاكمات نورمبرغ خلال عامي 1945 و1946، ومحاكمات طوكيو بين عامي 1946 و1948) لا زالت تحتفظ بالإجماع المعنوي للمنتصرين.

رابعاً ـ مذهب ترومان وتجديد الالتزام

أدَّت الحرب العالمية الثانية إلى ظهور الولايات المتحدة كقوة متفوقة، لكونها تنتج نصف إجمالي الناتج الوطني العالمي، لتعداد سكاني يبلغ 140 مليون نسمة. وكانت الفاعل الأساسي في تحقيق النصر (مع خسائر متواضعة ـ 300 ألف قتيل) والمهندس المعماري الأساسي لما بعد الحرب. بَيْدَ أن شيئاً لم يكن قد جرى في عام 1945: كان روزفلت، الذي أراد مشاركة جميع القوى الكبرى في عبء الأمن الجماعي، قد أسرَّ إلى تشرشل بأنه يشك في القدرة على إبقاء الجيوش الأميركية في أوروبا لأكثر من سنة بعد انتهاء العمليات الحربية. وفي الواقع سرعان ما جرى إنهاء استنفار الجيش الأميركي.

1ـ الخطر السوفياتي

لم يكن روزفلت يريد رؤية الاختلافات الناشئة مع الاتحاد السوفياتي، لكنه أصبح ضعيفاً تحت تأثير المرض (توفي في 22 نيسان/ أبريل 1945). وكان يهمل تحذيرات سفيره في موسكو، هاريمان، ومستشار هذا الأخير، جورج كينان، بشأن السياسة السوفياتية في أوروبا الشرقية. وكان تشرشل أكثر قلقاً، فزار موسكو في تشرين الأول/ أكتوبر 1944، في محاولة للوصول إلى «تقاسم النفوذ» مع ستالين.

إذا كان الأميركيون قد أظهروا نوعاً من الرضى حيال الاتحاد السوفياتي، فذلك لأنهم كانوا بحاجة لانهاء الحرب بأقل كلفة. وفي الأيام الأخيرة من النزاع رفض أيزنهاور بصفته القائد العام للحلفاء في أوروبا، الهجوم على برلين رغم ضغوط تشرشل، وترك السوفيات يحتلون (على حساب الخسائر الفادحة) العاصمة الألمانية، وبشكل مفارق، ظهر روزفلت أكثر حذراً حيال الجنرال ديغول: فكان يفضل التفاوض مع دارلان وجيرو بعد النزول في أفريقيا الشمالية، وحاول إقامة إدارة عسكرية أميركية بعد النزول، الأمر الذي تداركه قائد فرنسا الحرة عند توليه السلطة الشرعية.

وظهر الرئيس الديمقراطي الجديد هاري ترومان (1945ـ1952) أكثر حزماً، لكنه اعتقد أن السوفيات بحاجة للمساعدة الأميركية وأنهم سيقدمون تنازلات. وأثارت قضية بولونيا التي كانت في منشأ الحرب، مظاهر التململ الأولى وأقلقت العديد من الأميركيين ذوي الأصل البولوني. وعلى عكس الوعد بالانتخابات الحرة الذي قدّم في مؤتمر يالطة، ظهر ستالين متمسكاً بمقولته: «من يحتل أرضاً يفرض فيها نظامه الاجتماعي أيضاً». وكانت جميع الحكومات التي أقيمت في أوروبا الشرقية تحت سيطرة الأحزاب الشيوعية. وفضلاً عن

ذلك، ففي مواجهة رفض الحلفاء الاعتراف القانوني بتعديل الحدود الألمانية على خط أودر ـ نيس، أقام ستالين أمراً واقعاً بالتغاضي عن طرد جميع السكان الألمان الذين كانوا يعيشون في الأراضي البولونية أو السوفياتية، كما في منطقة السوديت، وأخيراً استفاد الاتحاد السوفياتي من الدخول في الحرب ضد اليابان من أجل احتلال جنوب جزيرة ساخالين، شمالي كوريا، ومنشوريا.

2 ـ مذهب ترومان

في شباط/ فبراير 1946، كتب الدبلوماسي جورج كينان من موسكو رسالة مطولة وصف فيها أهداف القوة في السياسة الخارجية السوفياتية، المستوحاة من النظرية الثورية كما من التقاليد القيصرية، واقترح احتواء هذا الضغط بـ«قوة مضادة». وقد أوضح نظرته في مقالة دون توقيع نشرت في مجلة الشؤون الخارجية عام 1947: «العنصر الأساسي في كل سياسة الولايات المتحدة حيال الاتحاد السوفياتي، يجب أن يكون السد الطويل والصبور، لكنه الحازم والحذر من الاتجاهات الروسية التوسعية».

ففي وجه مراوغات الاتحاد السوفياتي (التأخر في الانسحاب من منشوريا وإيران، والمطالب بشأن المضائق التركية) وترسيخ النفوذ الشيوعي في أوروبا الشرقية أثناء «الانتخابات الحرة»

لشتاء 1946ـ1947، تأرجحت إدارة ترومان في استراتيجية السد المنظم أمام السلطة السوفياتية. وردت الولايات المتحدة، التي اعتبرت أنها خُدعت في يالطة وبوتسدام، بتشدد نسبي على الحفاوة التي أظهرتها قبل ذلك الوقت.

أعلنت بريطانيا أنها لن تستطيع الاستمرار في مساعدة تركيا واليونان (كانت الأخيرة قد غرقت في حرب أهلية بين قوى حكومية وشيوعية). فقررت الولايات المتحدة أخذ الزمام من أجل كبح الاندفاع السوفياتي نحو الشرق الأوسط وموارده النفطية. وقد أعلن ذلك ترومان في خطاب إلى الأمة في 12 آذار/ مارس 1947، مقابلاً بين معسكر الديمقراطية المعبّر عنها بالانتخابات الحرة، ومعسكر القوة والاضطهاد: «إن الشعوب الحرة تنتظر منا أن نساعدهم على إنقاذ حرياتهم».

وعندما خرجت الولايات المتحدة من انعزاليتها بشكل نهائي، تولت زعامة ما يمكن تسميته بـ«العالم الحر» منذ عام 1949.

الفصل الثالث

القوة المتفوقة في الحرب الباردة (1947 - 1990)

إن التعارض بين الاتحاد السوفياتي والشيوعية يعطي معنًى وشرعيةً لالتزام القوة الأميركية في الشؤون الدولية. فخلال ما يقرب من نصف قرن من الزمن، كانت الحرب الباردة تحدد بنية العلاقات الدولية وتقيم تقاسماً للعالم بين قوتين عظميين.

أولاً - سياسة الاحتواء

1 - الاحتواء في أوروبا

بتطبيق عقيدة ترومان وضع وزير الخارجية الجنرال مارشال، برنامجاً واسعاً من المساعدات الاقتصادية في أوروبا، في حزيران/ يونيو 1947. وانطلق هذا البرنامج من مبدأ أن البؤس هو الذي يدفع إلى التمرد والشيوعية، بينما يدعم

الازدهار مفاهيم الحرية. وقد عُرضت المساعدة على بلدان الشرق التي رفضتها، بضغط من موسكو لكي لا تخضع للوصاية. أما خطة مارشال (13 مليار دولار من القروض الموزعة بين عامي1947 و1952) فقد ساعدت أوروبا الغربية لإعادة بنائها وأنعشت في الوقت ذاته الصادرات الأميركية. وهي تندرج في السياسة الأميركية لتحرير المبادلات التجارية، الذي تجسد في الاتفاق العام حول التعرفة والتجارة (الغات 1947).

رغم بعض الإجراءات التأديبية، خلال الحرب (خطة أمين الخزانة هنري مورغنتو المستهدفة جعل ألمانيا بلداً زراعياً)، قرر الأميركيون إعطاء فرصة ثانية للألمان، الذين أصبحوا المحفز الأمامي للعالم الحر. وكانوا يشجعون نهضة الديمقراطية، خلال قيامهم بأعمال إزالة النازية التي كانت تصبح أقل فأقل صعوبة مع الزمن. فدمجوا منطقة احتلالهم مع منطقة احتلال البريطانيين في عام 1947، ومع المنطقة الفرنسية في عام 1948، ثم أجروا فيها إصلاحاً نقدياً (فكانت ولادة المارك الألماني) وكان الانقسام بين الألمانيتين يصبح أكثر فأكثر وضوحاً، وأطلق السوفيات حصار برلين (الغربية)، لأجل توحيد المدينة تحت سيطرتهم (حزيران/ يونيو 1948 ـ أيار/ مايو 1949). ورد الأميركيون إقامة جسر جوي كبير لتموين المدينة،

وإفشال الحصار السوفياتي والتوفيق بين المنتصرين السابقين والخاسرين السابقين في الدفاع عن الحرية، وأُعلنت جمهورية ألمانيا الاتحادية (مناطق الاحتلال الغربي الثلاث وبرلين الغربية) في الثامن من أيار/ مايو 1949. وتبنت مبادئ الديمقراطية والاقتصاد الحر وأصبحت حليفاً صادقاً لواشنطن.

وبينما كانت السيطرة السوفياتية تهب على «الديمقراطيات الشعبية» في أوروبا الشرقية («ضربة براغ في شباط/ فبراير 1948»، وإقامة الجمهورية الديمقراطية الألمانية في تشرين الأول/ أكتوبر1949)، كانت الولايات المتحدة تعمل لوحدة أوروبا الغربية تحت إشرافها. وكان توزيع مساعدات خطة مارشال يسهل التوحيد الاقتصادي (إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي 1948). وجاء قرار فاندنبرغ المصدق من قبل مجلس الشيوخ (بأكثرية جمهورية) في حزيران/ يونيو 1948، يتيح للحكومة عقد ميثاق دفاعي عن أوروبا الغربية. وشكّل ذلك تحولاً تاماً نسبة لوصية جورج واشنطن ونظرية مونرو.

وأجرت الولايات المتحدة مفاوضات مع البلدان الخمسة التي ارتبطت بـ«ميثاق بروكسل» (فرنسا، المملكة المتحدة، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ). وتوصلت إلى توقيع معاهدة شمال الأطلسي، في واشنطن (4 نيسان/ أبريل 1949)،

كمعاهدة تحالف .ارتبطت بها كذلك كل من كندا والدانمارك وإيسلندا وإيطاليا والنرويج والبرتغال، كما ارتبطت بها في عام 1952 كل من اليونان وتركيا. وتؤمن منظمة معاهدة شمال الأطلسي، التي أنشئت في عام 1950، الدفاع عن أوروبا. وشجع الأميركيون تشكيل جيش أوروبي متكامل (هيئة الدفاع الأوروبية) لكن فشل هذا المشروع أمام الجمعية الوطنية الفرنسية (1954) أدى إلى انضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى منظمة شمال الأطلسي (1955) وإلى إعادة تسليحها في إطار البنية العسكرية للتحالف.

كما تكيف الجهاز السياسي ـ العسكري الأميركي مع الدور الجديد للقوة المتفوقة التي بلغتها الولايات المتحدة. وأنشأ قانون «الأمن الوطني» لعام 1947 مجلس الأمن الوطني، ومنصب أمين سر الدفاع (كان جيمس فورستال، أول حامل لهذا اللقب) والسي آي إي CIA (التي حلت محل مكتب الخدمات الاستراتيجية الذي أنشئ في عام 1942، وقامت بتمويل الحركات المضادة للشيوعية). كذلك أصبحت الدبلوماسية شأناً اقتصادياً، مع انطلاقة المساعدة الخارجية كمثال شاهد لخطة مارشال (وكانت تمثل نسبة 2,7% من الناتج الوطني الإجمالي الأميركي في عام 1946، وظلت تتناقص هذه النسبة

بانتظام حتى بلغت 0,8% في عام 1963). بالمقابل، كانت التجارة مع الاتحاد السوفياتي موضوعاً للتقلص: تبعاً لقانون صدَّقه الكونغرس كنظام للرقابة على الصادرات الحساسة نحو البلاد الشيوعية (لجنة التنسيق) طبّق في عام 1949 مع الحلفاء الأوروبيين، وبعد ذلك مع اليابان.

2 ـ الاحتواء في آسيا

في آسيا، بدا الخطر السوفياتي أقل ضغطاً. فوحدها الولايات المتحدة، احتلت اليابان، حيث وضع الجنرال ماك آرثر دستوراً ديمقراطياً في عام 1947، وأيدت بفتور الحرب الاستعمارية التي خاضها الفرنسيون في الهند الصينية، ومعركة وطنيي تشانغ كاي تشك في الصين ضدد الشيوعيين، ومن جهة أخرى انسحب الاتحاد السوفياتي من منشوريا (1946). لكن شيوعيي ماو تسي تونغ انتصروا في الصين وأقاموا فيها جمهورية شعبية في عام 1949، وأرغموا الوطنيين على الانكفاء إلى فورموزا (تايوان).

حول كوريا اندلعت الحرب في آسيا. وكان هذا البلد قد احتُل في عام 1945 من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حيث أعلنا قيام جمهوريتين متعارضتين في عام 1948، ثم سحبا جيوشهما. وفي حزيران/ يونيو 1950،

اندلعت حرب كوريا بهجوم لجيش كوريا الشمالية، الذي احتل شبه الجزيرة بكاملها عدا منطقة محصورة حول مدينة بوزان. ورغم أن وزير الخارجية دين أكيسون ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ قد ارتكبا عملاً أخرق، في تصريحاتهما العامة، بعدم إدخال كوريا الجنوبية في «الإطار الدفاعي» للولايات المتحدة، فقد قررت أن تلجأ للرد العسكري.

قاطع الاتحاد السوفياتي جلسات مجلس الأمن في الأمم المتحدة احتجاجاً على استمرار أخذ تايوان للمقعد الصيني في المجلس. فحصل الأميركيون بالتصويت على قرار يجيز التدخل العسكري في كوريا بإمرتهم. ونزلوا في كوريا وأعادوا احتلال الجزيرة كلها، لكنهم اضطروا للانكفاء اعتباراً من تشرين الثاني/ نوفمبر أمام تدخل «المتطوعين» الصينيين، ورفض ترومان استخدام السلاح النووي، كما أوحى له بذلك ماك آرثر، قائد جيوش الحلفاء وأقال هذا الأخير من منصبه وتجمدت الجبهة على الحدود بين الكوريتين في آذار/ مارس 1951، وأعادت مهادنة عقدت في بانمونجم في عام 1953 إلى وضعه الأولي. وقتل حينذاك ثلاثون ألف جندي. واستمر الوجود العسكري الدائم للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية.

3ـ الحرب الباردة

هل كان الاتحاد السوفياتي وحده المسؤول عن «الحرب الباردة»، أم شجعتها الولايات المتحدة بردود فعلها غير المتناسبة؟ لقد حلَّت الشيوعية السوفياتية محل النازية الألمانية في عيون الرأي العام الأميركي. فأطلق الكونغرس الخاضع لسيطرة الجمهوريين تحقيقاً في أوساط السينما (هوليود) في عام 1947. وفي عام 1950، اتُّهِم مساعد سابق لروزفلت الذي شارك في مؤتمر يالطة، ألجيه هيس، بالخيانة وأُدين بذلك. أما السيناتور جوزيف ماكارثي فقد استدعى أمام لجنة التقصي جميع المتواطئين في «المؤامرة» الشيوعية: من سياسيين وموظفين وممثلين ومثقفين. وحكم على الزوجين روزنبرغ بالموت وأُعدما بتهمة الغدر (الأمر الذي أثار قسماً من الرأي العام الذي اعتبرهما بريئين. وصار يحكي عن الماكارثية (1950ـ1953).

أعلن الرئيس الجمهوري إيزنهاور (1952ـ1960) ووزير خارجيته جون فوستر دالاس (1952ـ1959) نظرة جديدة. وزعما الانتقال من الاحتواء إلى الردع. وفي الواقع اكتفيا بالحفاظ على الوضع القائم مع الاتحاد السوفياتي وتعزيز الهيمنة الأميركية على المعسكر الغربي. وأظهر تفاعلهما مع

حالتي التمرد في برلين الغربية (1953) وبودابست (1956) اللتين قمعهما الجيش الأحمر. وأدت هزيمة فرنسا في الهند الصينية، رغم المساعدة الأميركية، إلى وضع تعريف لـ«نظرية الدومينو» (1954): فيجب منع كل بلد من الوقوع بين يدي الشيوعية خوفاً من انتشار العدوى إلى جيرانه. وبعد إطلاق يد الفرنسيين والبريطانيين في أزمة السويس (1956) عرض الأميركيون تقديم المساعدة لكل بلد في الشرق الأوسط يرغب في اتقاء العدوان والتدمير (نظرية إيزنهاور، كانون الثاني/ يناير 1957).

شكل عقد الاتفاقات المنفذ الدبلوماسي لاستراتيجية الاحتواء. وعُقدت اتفاقات تحالف مع أستراليا وزيلندا الجديدة (1951)، ومع اليابان (1951 ثم 1960) ومع كوريا الجنوبية (1953) والباكستان والصين الوطنية وڤيتنام الجنوبية (1954)، وأُنشئت منظمة معاهدة جنوب شرقي آسيا بمشاركة فرنسا وبريطانيا وأستراليا وزيلندا الجديدة والفيليبين والباكستان وتايلاند (معاهدة مانيلا 1954). وشكل ميثاق بغداد (1955) بين تركيا والعراق وإيران والباكستان والمملكة المتحدة حلقة وصل بين منظمة معاهدة شمال الأطلسي ومنظمة معاهدة جنوب شرقي آسيا.

على الصعيد العسكري، فقدت الولايات المتحدة احتكار السلاح النووي في عام 1949، لكنها صنعت السلاح النووي الحراري (القنبلة الهيدروجينية الأقوى ألف مرة من القنبلة الذرية، وفجرت لأول مرة في عام 1952). وتطلعت استراتيجية مجلس الأمن الوطني المصدقة من قبل ترومان في عام 1950، إلى تسليح جديد ضخم وتركيز الجيوش الأميركية حول الاتحاد السوفياتي. وكان عديد الجيوش الأميركية يزيد عن 400 ألف رجل في أوروبا، في أواسط خمسينات القرن الماضي. واعتُمدت عقيدة الرد على نطاق واسع في عام 1954: إذا قام الاتحاد السوفياتي بعدوان، فإنه سيتعرض لرد نووي ضخم. وعندما قصفت الصين الشعبية جزر كيموي وماتسو المحتلة من قبل تايوان (1954 و1958) قامت الولايات المتحدة بإظهار للقوة عبر أسطولها السابع (سياسة «حافة الهاوية»). ومع ذلك فإن عقيدة الرد الضخم كانت تفقد من مصداقيتها بقدر ما كان السوفيات يطورون قدرتهم على الرد النووي. وفي عام 1957، أطلق السوفيات أول صاروخ بالستي عابر للقارات والقمر الأول في الفضاء (سبوتنيك)، مما أثار المخاوف الأميركية من صاروخ فراغي.

في موازاة ذلك، كانت الولايات المتحدة ترسخ سياستها في

عدم تكاثر السلاح النووي. ومنذ الحرب العالمية الثانية، احتفظت بالسر النووي بحرص شديد، حتى حيال حلفائها. ففي عام 1946، اقترحت إقامة رقابة دولية على الطاقة النووية. وإذا لم تستطع منع الاتحاد السوفياتي ثم المملكة المتحدة من الوصول إلى السلاح النووي وحتى النووي الحراري، فإنها شجعت على إقامة وكالة دولية للطاقة النووية (خطاب الذرة من أجل السلام، ألقاه إيزنهاور في الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1953). ووُلدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المكلفة بالتحقق من الطابع السلمي للنشاطات النووية الخاضعة لرقابتها، في عام 1957، وستلعب دوراً هاماً في تطبيق معاهدة عدم التكاثر النووي الموقعة في عام 1968. ومع ذلك لم تستطع الولايات المتحدة منع فرنسا (1960) ثم الصين (1964) من أن تصبحا طاقتين نوويتين عسكريتين.

في الواقع، خرج الأميركيون تدريجياً من الرؤية المانوية التي كانت ردة فعلهم على خيبات التحالف مع ستالين. فبعد موت الديكتاتور (1953) بدأ نوع من «الإزالة للستالينية» أطلقها خروتشيف، الرجل القوي الجديد في الاتحاد السوفياتي (المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي 1956). وكانت فكرة إزالة الاستعمار التي شجعتها الولايات المتحدة سرًا (فقد

منحت الاستقلال للفيليبين منذ عام 1946) قد أدت إلى ظهور العالم الثالث مع عقد مؤتمر باندونغ (1955). ومنذ نهاية خمسينات القرن الماضي، لم يعد المعسكر الغربي مسيطراً على الجمعية العامة للأمم المتحدة. وظلت «الحرب الباردة» (التعبير الذي ابتكره الصحافي الأميركي هربرت سوابه) مستمرة في منطق «سلام مستحيل، وحرب غير محتملة»، لكنها أكثر فأكثر أصبحت محصورة ضمن عدة قواعد. وفُتح بين المعسكرين نوع من التعايش السلمي، الذي شكل رمزاً لتسوية وضع النمسا (1955) وزيارة خروتشيف إلى الولايات المتحدة (1959).

ثانياً ـ الانفراج والفشل في ڤيتنام

لم تكن عودة الديمقراطيين إلى الإدارة الأميركية مع جون كنيدي (الذي اغتيل في عام 1963) ثم ليندون جونسون (1963-1968) أبداً تراخياً في الحذر الأميركي أمام الخطر السوفياتي. وخلافاً لذلك فإن تخوف الرؤساء الديمقراطيين من إظهار الضعف وتكرار خطأ الديمقراطيين الأوروبيين في ميونيخ، قد دفعهم للإسراع في فك الاشتباك الڤيتنامي.

1 ـ مأزق الحرب الباردة

في عام 1958، طلب خروتشيف تحويل برلين الغربية إلى

مدينة حرة وخالية من السلاح تحت إشراف الأمم المتحدة. وفي النهاية أقام النظام الألماني الشرقي جداراً يفصل المناطق الغربية من برلين الغربية عن منطقة برلين الشرقية (13 آب/ أغسطس)، من أجل وضع حد للنزف الألماني من الشرق نحو الغرب (3 ملايين شخص بين عامي 1958 و1961). ولم يبال كنيدي بذلك. وكان الجدار يؤدي إلى تركيز خطوط الفصل في الحرب الباردة، ويكشف للعالم ضعف ولا إنسانية الأنظمة الشيوعية. واستنكره كنيدي خلال زيارته الرسمية لبرلين في حزيران/ يونيو 1963 (مطلقاً قوله الشهير: «أنا برليني»).

كانت أزمة كوبا أشد خطورة. وجرت في نصف الكرة الغربي في منطقة شكلت مغنماً للولايات المتحدة منذ نظرية مونرو. ففي عام 1959، نجح الثوري فيديل كاسترو في قلب نظام الديكتاتور باتيستا. وتقرَّب من الاتحاد السوفياتي شيئاً فشيئاً. وردت واشنطن بعقوبات مالية وتجارية، وبقطع العلاقات الدبلوماسية. وفي نيسان/ أبريل 1961، دعمت المخابرات المركزية الأميركية، إنزالاً للمنفيين الكوبيين في خليج الخنازير. وآلت العملية إلى الفشل. وطلب كاسترو المساعدة العسكرية من الاتحاد السوفياتي. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1962 كشفت طائرة يو (U) 2 منصات إطلاق صواريخ نووية سوفياتية قابلة

لإصابة أراضي الولايات المتحدة. وفي 22 تشرين الأول/ أكتوبر، قرر كنيدي فرض حصار بحري، مستبعداً القصف أو الغزو للجزيرة، بينما كانت بواخر سوفياتية تتجه نحو كوبا. ولم يكن العالم أكثر اعتقاداً من قرب حرب عالمية ثالثة. في السادس والعشرين، أمر خروتشيف بواخره بالعودة إلى الوراء، وتم التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن. وفكك الاتحاد السوفياتي منشآته الهجومية في كوبا. وسحبت الولايات المتحدة صواريخها المركزة في تركيا ووعدت بعدم مهاجمة كوبا.

هكذا شهد مأزق الحرب الباردة بداية انفراج. وقررت موسكو وواشنطن إقامة «هاتف أحمر» من أجل منع أي نزاع نووي طارئ. وجاء سباق التسلح النووي لصالح الولايات المتحدة، لكن القوتين العظميين وقعتا مع بريطانيا معاهدة منع التجارب النووية في الجو (معاهدة موسكو 1963). وشكلت هذه المعاهدة بداية سياسة السيطرة على التسلح، وتبعتها معاهدة نزع السلاح الفضائي (1967)، ثم معاهدة عدم زيادة انتشار السلاح النووي (1968)، ومعاهدة إزالة الأسلحة النووية من أعماق البحار (1971)، واتفاق منع الأسلحة البيولوجية (1972).

بعد أن فقدت نظرية الرد الانتقامي مصداقيتها مع تطور صناعة

الأسلحة النووية السوفياتية، حدد وزير الدفاع الأميركي، روبيرت ماكنمارا نظرية الرد المتدرج (1962): في حال وقوع عدوان عسكري سوفياتي، لم تستبعد الولايات المتحدة اللجوء إلى السلاح النووي، لكنها تتصاعد تدريجياً في الرد. وثبتت منظمة معاهدة شمال الأطلسي هذه النظرية في عام 1967.

2ـ الصدمة الڤيتنامية

أدت حرب الهند الصينية التي خاضتها فرنسا (1946ـ1954) إلى تقسيم ڤيتنام إلى قسمين متعارضين: الشمال الشيوعي والجنوب ذو الاتجاه الغربي. وأدى تطور الثورة الشيوعية في الجنوب، اعتباراً من نهاية خمسينات القرن الماضي، إلى جر كنيدي إلى عملية خليج تونكين (حيث زُعم تعرض مدمرة أميركية لهجوم من قبل وحدات ڤيتنامية شمالية) مما دفع الكونغرس إلى منح جونسون تفويضاً مطلقاً (1964). فرفع العديد العسكري للأميركيين من عشرين ألف إلى 500 ألف رجل حتى عام 1968. وتورط الجيش الأميركي الذي تعرض لضربات الڤيتكونغ، في عمليات تمشيط في الوسط الريفي وقام بعمليات قصف فاقت عمليات الحرب العالمية الثانية. وقام الشيوعيون بعمليات هجومية في عام 1968، وأظهروا صلابة تامة ساهمت في تحريك الرأي العام الأميركي ضد الحرب.

وقرر جونسون عدم التقدم في الحرب والدخول في مفاوضات للسلام. لكن الجمهوري ريتشارد نيكسون الذي تولى الرئاسة بعد جونسون نادى بـ«ڤتنمة» النزاع: بسحب القوات الأميركية، والإبقاء على مساعدة نظام الجنوب والاستمرار في عمليات القصف. لكن المفاوضات لم تصل إلى شيء إلا في شهر كانون الثاني/ يناير 1973 برعاية هنري كيسنجر، مستشار الأمن الوطني حينذاك (اتفاقات باريس). غير أن النظام الڤيتنامي الجنوبي انهار سريعاً (سقوط سايغون في عام 1975).

لقد كشف الفشل في ڤيتنام وسرَّع في الوقت ذاته، نشوء أزمة عميقة في الولايات المتحدة. هي في أول الأمر أزمة داخلية، رغم التطور الاقتصادي والنزول الأميركي على سطح القمر (تموز/ يوليو 1969) الذي حقق حلم «الحدود الجديدة» التي وعد بها كنيدي. وتضاعفت المظاهر السلمية خلال النصف الثاني لستينات القرن الماضي. وتواءمت مع تطور «الثقافة المضادة» (الهبيين، والمخدرات، والمثلية الجنسية إلخ..). وانتهت الحرب بمقتل 50 ألف من أجل لا شيء. وأُلغيت الخدمة العسكرية في عام 1973. وصدرت اعتراضات على صلاحيات المخابرات المركزية الأميركية، وتعرضت سلطة الرئيس الأميركي («الرئاسة الإمبراطورية»)، حسب تعبير آرثر

شليسنغر) للقدح فيها، إلى درجة اضطر معها ريتشارد نيكسون للاستقالة في عام 1974 إثر فضيحة ووترغيت.

كانت الأزمة خارجية: بدأت الولايات المتحدة تشك في صحة قضيتها واستراتيجيتها. وأصبح الزعيم الأميركي الذي تعارض مع الجنرال ديغول (الذي تولى السلطة في فرنسا بين عامي 1958 و1969) في وضع الأزمة، وتعرض الدولار للهجوم بسبب عدم التوازن المتصاعد لميزان المدفوعات منذ نهاية خمسينات القرن الماضي. وفي عام 1971 تعرض الاقتصاد الأميركي لأول عجز تجاري منذ عام 1896، وكان لا بد من خفض قيمة الدولار. وأدت هذه التطورات إلى ضعف دائم للقوة الأميركية خلال سبعينات القرن الماضي.

3 ـ العالم المتعدد الأقطاب

من الواضح أن عالم سبعينات القرن الماضي كان أكثر تعقيداً من عالم العقود السابقة، فقد هشم السوفيات والصينيون تحالفهم في بداية ستينات القرن الماضي، وتعرضوا لأحداث حدودية خطرة في عام 1969. وجابهت الصين الهند في عام 1962 وتوصلت إلى صنع السلاح الذري في عام 1964. وحينذاك أخذ نيكسون وهنري كيسنجر (مستشار الأمن الوطني ثم وزير الخارجية) يتحدثان عن «عالم متعدد الأقطاب».

وتقاربت الولايات المتحدة من الصين. وزار كيسنجر بكين في عام 1971 وأعد انقلاباً في التحالف. وأخذت الصين الشعبية في تشرين الأول/أكتوبر مركز الصين الوطنية في الأمم المتحدة، بما في ذلك صفة العضو الدائم في مجلس الأمن. وقام نيكسون بزيارة إلى بكين في شباط/فبراير 1972، قبل أن يزور موسكو بزمن قليل.

وأوصلت مفاوضات حول الحد من الأسلحة النووية في عام 1972 إلى اتفاق سالت (مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية) الذي حدد سقف صناعة الأسلحة الاستراتيجية للقوتين العظميين، وإلى معاهدة الصواريخ البالستية المضادة التي تحدد بموقعين (ثم بموقع واحد) أنظمة الصواريخ المضادة لكل قوة عظمى. وكرست هذه الاتفاقات توازن الرعب. ولقيت المبادلات الاقتصادية التشجيع القوي، وكانت الولايات المتحدة تتوقع أن يؤدي التطور التجاري إلى تحرير النظام الشيوعي (النظرية المسماة «التقارب»). لكن المعاهدة التجارية لعام 1972 لم تُصدّق من قبل مجلس الشيوخ الذي ربطها بإعطاء اليهود السوفيات فرصة السفر بحرية (تعديل جاكسون 1974).

لقد أتاح الانفراج تطوير العلاقات بين شرق وغرب أوروبا. وأوصل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الذي افتُتح في عام

1973 ، إلى وثيقة هلسنكي (1975) التي تضمنت ثلاث سلال: التعاون السياسي (المستند إلى الاعتراف بحدود الحرب العالمية الأولى) والتعاون الاقتصادي وحقوق الإنسان. وأظهر الأميركيون الاهتمام الأكبر حول الوجه الثالث مع تأسيس هيئة أعمال هلسنكي التي تحولت إلى منظمة غير حكومية منظمة مراقبة حقوق الإنسان.

فضلاً عن ذلك، فقد تدخلت الولايات المتحدة في مشكلات الشرق الأدنى. ففي عام 1967 ، قامت إسرائيل بحرب وقائية فاحتلت عدة مناطق عربية (الضفة الغربية وغزة والجولان السوري وسيناء المصرية). وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1973 ، حاولت مصر وسورية الأخذ بثأرهما. وفشل هجومهما، ولم يتوقف الهجوم المضاد الإسرائيلي إلا بالضغوط المتواصلة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وتحت تأثير ذلك، أطلقت البلدان العربية المنتجة للنفط الصدمة النفطية الأولى (مضاعفة أسعار النفط أربع مرات) التي أغرقت العالم الغربي كله في الأزمة الاقتصادية.

في داخل المعسكر الغربي نفسه، ظهرت العلاقات أكثر توازناً. فهدأت العلاقة مع فرنسا بعد رحيل الجنرال ديغول. وكانت الولايات المتحدة مضطرة للتعاون مع شركائها استجابة

لاضطرابات الاقتصاد العالمي: فهنا أصل نشوء مجموعة الستة في عام 1975 (الولايات المتحدة، اليابان، فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة، إيطاليا) لتصبح بعد ذلك مجموعة السبعة بانضمام كندا ورئيس اللجنة الأوروبية.

4 ـ فشل سياسة المشاعر الطيبة

يمكن اعتبار الرئيس الديمقراطي جيمي كارتر (1976ـ1980) عميد السياسة الموجهة بالاستقامة والعدالة وحقوق الإنسان والمساواة بين الشعوب. وقد خفض من دعم الديكتاتوريات ومبيعات الأسلحة. ومن نجاحاته الدبلوماسية الأساسية، عقد اتفاق السلام الإسرائيلي ـ المصري (اتفاقات كامب ديڤيد 1978)، والمعاهدة مع بنما في عام 1977، التي نظمت إعادة القنال في عام 1999.

أما الإدارة الأميركية فكان عليها مواجهة العودة إلى «حرب فاترة» (حسب تعبير المسؤول السوفياتي الأول ليونيد برجنيف في عام 1978). حيث كان الاتحاد السوفياتي يقوم بتحديث صناعة ترسانته النووية. ونشر اعتباراً من عام 1977 «صواريخ أوروبية» (SS ـ 20) تهدد الأراضي وتولد خطر «فك الارتباط» في الدفاع الغربي: لو كان السوفيات هاجموا أوروبا الغربية بأسلحة نووية، فهل كانت الولايات المتحدة تخاطر ببقائها من أجل الرد؟

لقد عرفت سياسية المشاعر الطيبة أوجهاً معاكسة في جميع القارات. فشبه جزيرة الهند الصينية خرجت بالكامل من المعسكر الغربي: أصبحت لاوس شيوعية في عام 1975، واحتلت ڤيتنام حليفة الاتحاد السوفياتي (1978) كمبوديا في عام 1979. وسجل الاتحاد السوفياتي نقاطاً لصالحه في أفريقيا وتدخل عسكرياً في أفغانستان (1979) من أجل دعم نظام موالٍ له. وفي نيكاراغوا، جرى قلب الديكتاتور سوموزا، بعد أن تخلت عنه الولايات المتحدة، من قبل الثوريين الساندينيين، مما كان ينعش خيال العدوى الكاستروية في أميركا اللاتينية. وفي إيران أخيراً، قلب نظام الشاه الذي تخلت عنه الولايات المتحدة أيضاً، بثورة إسلامية. وتعرض ملاك السفارة الأميركية للأخذ بصفة رهائن، ولقيت غارة محاولة تحريرهم فشلاً ذريعاً (نيسان/أبريل 1980).

في نهاية ولايته أضفى جيمي كارتر على سياسته قدراً أكبر من الحزم. فأعطى دفعاً للنفقات العسكرية. وقررت منظمة حلف الأطلسي في عام 1979 نشر «صواريخ أورو» أميركية (صواريخ برشينغ وصواريخ مطاردة) للرد على «صواريخ أورو» السوفياتية. ورفض مجلس الشيوخ التصديق على معاهدة سالت 2 المعقودة في عام 1979 (لكن الولايات المتحدة احترمت

نصوصها). وفي عام 1980، فرض حظر تجاري على الحبوب والمنتجات ذات التقنية العالية الموجهة إلى الاتحاد السوفياتي. وجرت مقاطعة الألعاب الأولمبية في موسكو. لكن كارتر لم يتوصل إلى تصحيح الشعور بالضعف الناشئ عن سياسته، وخسر في الانتخابات الرئاسية في مواجهة رونالد ريغان الذي قام بحملته على معاداة الشيوعية والليبرالية الاقتصادية.

ثالثاً ـ ريغان والوثبة الأخيرة للحرب الباردة

رونالد ريغان ممثل سابق شارك في الحملات الماكارثية، وجدد النشاط المعادي للشيوعية في خمسينات القرن الماضي. وبعودته إلى تجربة ثلاثينات القرن الماضي، لم يقصد إظهار أي ضعف في وجه ما سماه «إمبراطورية الشر» في عام 1983.

وقامت الولايات المتحدة برفع ضخم لنفقاتها العسكرية التي تجاوزت 6% من إجمالي ناتجها الوطني في أواسط ثمانينات القرن الماضي (ما يقرب من 300 مليار دولار). وأدى فشل المفاوضات مع السوفيات إلى نشر صواريخ أورو الأميركية اعتباراً من عام 1983. وفي السنة نفسها، أطلق ريغان (رغم معاهدة الصواريخ البالستية المضادة) مبادرة الدفاع الاستراتيجي أو «حرب النجوم»، كبرنامج دفاعي مضاد

للصواريخ بهدف حماية الأراضي الأميركية من أي هجوم نووي.

وخاضت أميركا الحملة المضادة في كل مكان، فصدر حظر تجاري في عام 1982 من أجل إعاقة بناء قناة للغاز بين أوروبا والاتحاد السوفياتي، وقدّمت مساعدة عسكرية لكل من هندوراس وسلفادور اللتين كانتا مهددتين بالتمرد الشيوعي، وكذلك لجماعة كونتراس في نيكاراغوا (رغم معارضة الكونغرس بين عامي 1984 و1986). واحتل الجيش الأميركي جزيرة غرانادا في عام 1983 من أجل قلب نظام ماركسي فيها: وكان ذلك أول نجاح عسكري بعد ڤيتنام.

ومع وصول ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي في عام 1985، فُتحت فرصة جديدة أمام الولايات المتحدة. فبعد إعادة انتخاب رونالد ريغان في عام 1984، إثر نجاحاته الاقتصادية والدبلوماسية، أصبح رجل السلام بعد أن كان رجل الحرب الباردة. وبعد أن أصبح الاتحاد السوفياتي في موقع الضعف، اضطر للتفاوض من أجل تطوير نظامه. وعقد الحوار الأميركي ـ السوفياتي في قمة جنيف (1985). وأبعدت معاهدة واشنطن (كانون الأول/ ديسمبر 1987) جميع الصواريخ النووية ذات المدى المتوسط (من 500 إلى 500 5كلم). ولم

يصل الاتحاد السوفياتي إلى التخلي عن الصواريخ الدفاعية الاستراتيجية، لكنها ظلت مشروعاً طوباوياً.

وفي حزيران/ يونيو 1987، وجَّه ريغان نداءً إلى المسؤول السوفياتي في خطاب في برلين: «أيها السيد غورباتشيف، اهدموا هذا الجدار». وهُدم جدار برلين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1989، بعد أشهر من مغادرة ريغان. ويمكن لهذا الأخير أن يقول، وليس بدون حق ولا بدون رضى: «لقد كسبت الحرب الباردة».

الفصل الرابع

عصر القوة المتفوقة
(منذ عام 1990)

بانتهاء الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة دون منافس لها، لكنها أيضاً دون توجُّه. فأي دور أنيط بها حينذاك؟ لقد حاول الجمهوري جورج بوش (1989ـ1993) ثم بيل كلينتون (1993ـ2001) تحديد استخدام معتدل للقوة الأميركية. ووجد جورج بوش الابن، بعد اعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، في «الحرب ضد الإرهاب» رسالة جديدة لإعادة التزام بلاده بالشؤون الدولية.

أولاً ـ حرب الخليج

في آب/ أغسطس 1990، اجتاح صدام حسين، الذي خرج بزيادة تسلحه من حربه مع إيران (1980ـ1988)، إمارة

الكويت الصغيرة التي له بشأنها مطالب إقليمية، ومطامع نفطية خاصة (يمثل البلدان معاً حوالى 20% من الاحتياطي النفطي العالمي). وربما يكون الرئيس العراقي السابق قد وثق بكلام السفيرة الأميركية السيدة غلاسبي التي صرحت له قبل أيام من الغزو (تقريباً مثل دين أكيسون، قبل حرب كوريا) أن الأميركيين «لا رأي لهم» بصدد النزاع الحدودي بين العراق والكويت.

ورد جورج بوش بحزم، وبدفع من رئيسة الحكومة البريطانية السيدة تاتشر. وأدى انتهاء الحرب الباردة إلى تسهيل الإجماع في مجلس الأمن الدولي، ولأول مرة منذ عام 1950، سمحت الأمم المتحدة بتدخل عسكري (القرار 678 لمجلس الأمن). وضمنت الأمم المتحدة القيادة ووفرت أكبر فرقة عسكرية (500 ألف رجل) لتنتشر في المملكة العربية السعودية، وشاركت فرنسا والمملكة المتحدة بالعملية العسكرية. وساهمت بتمويل الحرب كل من ألمانيا واليابان والعربية السعودية والكويت.

وبعد جولة طويلة من القصف الجوي، نجحت الحملة الأرضية في عدة أيام وأتاحت للقوات الحليفة احتلال إمارة الكويت. من الخلف عبر الأراضي العراقية (عملية «عاصفة الصحراء» في كانون الثاني/يناير 1991). ومراعاة لحلفائه وللشرعية الدولية، أوقف جورج بوش جيوشه عندما قبل العراق الشروط

الصادرة عن مجلس الأمن الدولي(القرار 687) وترك صدَّام يقمع انتفاضة الشيعة في الجنوب، وانتفاضة الأكراد في الشمال، رغم أن الحلفاء أطلقوا في النهاية عملية إنسانية في الأراضي الكردية. وأُرغم العراق على تقويض جميع برامجه من أسلحة الدمار الشامل (برامج نووية وكيميائية وجرثومية وصواريخ إلى مدى أبعد من 150 كلم). وكان لا بد من وضع نظام للرقابة الدائمة، ورفع الحظر التجاري، بعد انتهاء نزع السلاح.

وخلفت حرب الخليج فرصة نادرة للإجماع في العلاقات الدولية وأعلن جورج بوش قيام «نظام عالمي جديد (...)، حيث أصبحت الأمم المتحدة المتحررة من مأزق الحرب الباردة قادرة على تحقيق الرؤية التاريخية لمؤسسيها، لتُحترم فيها الحرية وحقوق الإنسان من جميع الأمم». وبالنسبة للأميركيين فقد أزال هذا النصر العسكري المتحقق بثمن قليل (أقل من 100 قتيل) وباستخدام أسلحة دقيقة، الصدمة الڤيتنامية وأعاد فتح الطريق لاستخدام الآلة العسكرية كأداة للقوة.

لكن الولايات المتحدة سرعان ما شعرت بالندم لترك صدام حسين في السلطة وخلال السنوات اللاحقة، تعاملت معه كعدو وتشددت مع البريطانيين في تفسير حازم لقرارات مجلس الأمن، بينما ظهرت فرنسا وروسيا أكثر تساهلاً. ورغم كون

البرامج السابقة لأسلحة الدمار الشامل قد توضحت وجرى تقويضها تقريباً، وتذرعت بنقص وتهافت التصريحات العراقية من أجل الإبقاء على العقوبات. فجرى تخفيف الحظر التجاري فقط في عام 1995 لأسباب إنسانية (برنامج «النفط مقابل الغذاء»). وقامت الولايات المتحدة وحلفاؤها البريطانيون بقصف للعراق عدة مرات (في عام 1993، بعد محاولة اغتيال مفترضة ضد الرئيس السابق جورج بوش، في عام 1996، بعد هجوم عراقي ضد الأكراد، وفي عام 1998، بعدما لاحظه مجلس الأمن من «الخرق الجلي» لالتزاماته). وفي عام 1998، وصل الأمر بصدام إلى قيامه بطرد مفتشي الأمم المتحدة، وغرق الملف العراقي في المأزق.

ثانياً ـ الشراكة الجديدة مع روسيا

في وجه عدم الاستقرار الذي يهدد الإمبراطورية السوفياتية السابقة، لم يتوقف المسؤولون الأميركيون عن مراعاة موسكو، مع الإشارة بوضوح إلى رفضهم لأية عودة للنظام السابق.

1 ـ نهاية الحرب الباردة في أوروبا

أدت الإصلاحات الديمقراطية التي بدأت في هنغاريا وبولونيا في خريف 1989، إلى انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، كما انهيار جدار برلين (9 تشرين الثاني/ نوفمبر).

كانت الولايات المتحدة قد دعمت، بتحفظ أقل من فرنسا والمملكة المتحدة، التحرك نحو إعادة توحيد ألمانيا (مفاوضات «4+2» التي جمعت الحلفاء السابقين والدولتين الألمانيتين). فنجح كول في إقناع غورباتشيف في انتماء ألمانيا الموحدة لمنظمة حلف الأطلسي مقابل الوعد بعدم تمركز قوات الحلف في أراضي جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة. وتم تثبيت الحدود الألمانية بشكل نهائي. وأُعيد توحيد ألمانيا في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1990 وظلت الحليف الأكبر للولايات المتحدة في القارة الأوروبية.

أدت إقامة الديمقراطية في شرق أوروبا إلى قلب صفحة الحرب الباردة في أوروبا، وخفضت معاهدة القوى المتوافقة في أوروبا (تشرين الثاني/ نوفمبر 1990) ترسانات الأسلحة التقليدية لبلدان منظمة حلف الأطلسي وحلف وارسو (الدبابات والعربات القتالية المصفحة، وقطع المدفعية، والطائرات القتالية والطائرات الحوامة الهجومية). ثم جرى حل حلف وارسو في عام 1991. وتحول المؤتمر الأوروبي لشؤون الأمن والتعاون إلى المنظمة الأوروبية للأمن والتعاون وشاركت فيه الولايات المتحدة، وأصبحت إطاراً للأمن الجماعي على صعيد القارة. وأخذت تلعب دورها في دعم التحول الديمقراطي في البلدان الشرقية، كما في تسوية مشكلات الأقليات القومية.

2ـ من الاتحاد السوفياتي إلى روسيا

لقد أتاح انتهاء المواجهة الأميركية ـ السوفياتية وضع حد للعديد من النزاعات الموروثة من الحرب الباردة (نيكاراغوا، أفريقيا الوسطى، كمبوديا). وأنهى الاتحاد السوفياتي انسحابه من أفغانستان في عام 1989. وفي الشرق الأدنى، انطلق مسار سلمي إسرائيلي ـ فلسطيني تحت رعاية مزدوجة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في نهاية عام 1991 (مؤتمر مدريد).

تابعت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي نزع السلاح النووي. وبعد عقد معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، ستارت في تموز/ يوليو 1991، تقلصت إلى حد كبير ترسانات الأسلحة النووية الاستراتيجية في البلدين (ستة آلاف رأس نووي، و600 1 ناقلة نووية لكل منهما). فضلاً عن ذلك اتخذ كل من البلدين إجراءات وحيدة الجانب، في أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر، من أجل تخفيض مخزونهما من الأسلحة النووية التعبوية (لمدى أقل من 500 كلم). ولم يحتفظا في الواقع إلا بأسلحة نووية تعبوية يمكن نقلها جواً.

في آب/ أغسطس 1991، حاول بعض المسؤولين السوفيات القيام بانقلاب حنيناً للاتحاد السوفياتي. ودعم جورج بوش

وجون ماجور رئيس الوزراء البريطاني حينذاك، مقاومة بوريس يلتسين، الرئيس الجديد المنتخب لروسيا الاتحادية. وعجَّل فشل الانقلاب في تفكك الاتحاد السوفياتي إلى خمس عشرة جمهورية مستقلة (كانون الأول/ ديسمبر).

كانت الأولوية لدى الولايات المتحدة منع تزايد الأسلحة والمواد النووية المركزة خاصة في روسيا البيضاء وأوكرانيا وقازاخستان. وقُدمت مساعدات لهذه البلدان من أجل حثهم على الانضمام إلى معاهدة عدم تزايد الأسلحة النووية ولشراء المواد الانشطارية المتضمنة في الأسلحة التي تعتبر ملكاً لهم، كما قُدمت مساعدة مالية لروسيا عوناً لها على إعادة التعامل مع المواد الانشطارية الناتجة عن مسار نزع السلاح النووي. وفي عام 1993 عقدت معاهدة جديدة لنزع السلاح النووي، معاهدة ستارت2: حددت الترسانات الاستراتيجية للبلدين عند سقف 3 000 إلى 3 500 رأس نووي. ومع ذلك، فإن مجلس الشيوخ الأميركي لم يصادق عليه.

تحت تأثير الاتجاه المحافظ أو حرصاً على الاستقرار، أبقى الأميركيون على شراكة متميزة مع روسيا. وكانت الجيوش الروسية قد أكملت انسحابها في عام 1994 من أراضي ألمانيا الشرقية، بولونيا ودول البلطيق. وفي السنة نفسها، اتفق البلدان على «قياس»

صواريخهما النووية (قياس رمزي لأنه يمكن «تغيير قياسها» بسرعة). وكانت الولايات المتحدة تحرص على حث روسيا بتوسيع مُعجَّل لمنظمة حلف الأطلسي نحو الشرق. وتركت روسيا تقمع الثورة الشيشانية (بين عامي 1994 و1996، ثم مجدداً اعتباراً من عام 1999). كما شجعت دخولها في مجموعة الدول السبع (دعوة غورباتشيف إلى اجتماعات القمة منذ عام 1991، وقبول روسيا في المدخل السياسي في عام 1994، والمدخل الاقتصادي في عام 1997). ومع ذلك فإنها طمحت أكثر فأكثر لترى روسيا شريكاً كبيراً مثل أي آخر ليس بحاجة إلى اعتبارات خاصة.

3ـ حروب البلقان

أعاد انفجار الوضع في يوغوسلافيا، في عام 1991، الحرب إلى أوروبا. فقد حاول الصرب منع استقلال كرواتيا والبوسنة، حيث تعيش جماعات صربية هامة. وانفجرت المواجهات. وبعد أن كانت الولايات المتحدة مؤيدة لاستمرار الاتحاد اليوغوسلافي، عادت فأخذت موقفاً مؤيداً لاستقلال جميع الجمهوريات، بما فيها البوسنة التي انقسمت إلى جماعات ثلاث (البوسنيون، الصرب، الكروات). وعينت موفداً لها، في محاولة لوضع حد نهائي للنزاع، بالتعاون مع الموفد الأوروبي. لكن التدخل ظل محدوداً، وظلت الجهود الدبلوماسية دون

نجاح (1991ـ1993). وأعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الأميركي حينذاك: «ليس لدينا لاعبين في هذه الحرب».

واستفاد الصرب من عدم النشاط الفاعل للقوى الدولية وانقساماتها، فحققوا التفوق على الأرض. وفي عام 1993، طلب الأميركيون رفع الحظر التجاري عن الأسلحة من أجل مساعدة المقاومة البوسنية. ولأول مرة منذ تأسيس منظمة حلف الأطلسي، لجأ الحلف إلى السلاح من أجل فرض احترام منطقة الحظر الجوي المقرر من قبل الأمم المتحدة (1993). وتسبب قصف سوق ساريبڤو، في بداية عام 1994، بإحداث صدمة في الرأي العام الغربي، وخاصة الأميركي، وشكل منعطفاً جديداً. وجرت جملة اتصالات بين القوى الأساسية (الولايات المتحدة، روسيا، فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة، وبعد ذلك إيطاليا). وقصفت قوى منظمة حلف الأطلسي المواقع الصربية، وخاصة بعد سقوط عوائق المسلمين في «زيبا وسربرنيكا (صيف 1995). وأدت مفاوضات جرت برعاية مجموعة الاتصال إلى عقد اتفاقات دايتون (اسم قاعدة جوية في أوهيو) في نهاية عام 1995. وأصبحت البوسنة دولة مؤلفة من كيانين: جمهورية الصرب في البوسنة والاتحاد الكرواتي ـ الإسلامي. وكلفت قوة من حلف الأطلسي بتحقيق احترام اتفاق السلام.

وكان لا بد أن تهتم الولايات المتحدة مجدداً بأزمة كوسوفو، الولاية الجنوبية لصربيا التي هي المهد التاريخي للأمة الصربية، لكن سكانها من الألبان المسلمين بشكل أساسي. وقد بدأ التمرد الألباني يتسع منذ عام 1998، وقُمع بقوة من قبل القوى الصربية. وأمسكت قوى الاتصال بالقضية وقررت فرض بعض العقوبات وكانت وزيرة الخارجية في إدارة بيل كلينتون، مادلين أولبرايت التي تلاحقها ذكرى ميونيخ، تدفع الأمور نحو الحزم. وتبعها الأوروبيون في ذلك. ولم يمنع اتفاق نوقش من قبل ريتشارد هولبروك وسلوبودان ميلوزيفتش، في نهاية 1998، يستهدف نشر مراقبين مدنيين من المنظمة الأوروبية للأمن والتعاون، من استمرار المواجهات. وفشل مؤتمر سلام نظم في فرنسا (في رامبويه ثم في باريس) في تثبيت نظام حكم ذاتي لكوسوڤو وفي جعل الصرب يقبلون ضماناً عسكرياً من منظمة حلف الأطلسي. واضطرت الولايات المتحدة لاستخدام القوة، رغم الكثير من مظاهر التردد.

وانطلقت العملية الجوية من الحلف الأطلسي (آذار/ مارس ـ حزيران/ يونيو 1999) دون ضمان الأمم المتحدة، من أجل تجنب نقض روسي. وقدمت الولايات المتحدة 70% من الضربات. وعادت روسيا في النهاية إلى دورها وقبل

ميلوزيفيتش الشروط التي قدمها له الموفدان الروسي والأوروبي، وأُرغمت الجيوش الصربية على الانسحاب من الولاية، وانتشرت قوة من حلف الأطلسي في كوسوڤو وأقيمت إدارة انتقالية من الأمم المتحدة، لكنها لم تستطع تجنب التطهير العرقي بشكل تام ضد الصرب.

وانفجرت أزمة بلقانية ثالثة في مقدونيا في عام 2001، نتجت عن مواجهة بين الأكثرية السلافية ـ المقدونية والأقلية الألبانية. وبفضل توسط أميركي وأوروبي مزدوج، عقدت اتفاقات لحكم ذاتي لصالح الأقلية الألبانية، مما سمح للبلد بالاستقرار وانتشرت على الأرض قوة متواضعة من الحلف الأطلسي.

بقدر ما ساهمت حالات التردد الأميركية بترك فساد الحرب اليوغوسلافية يستشري في بداية الحرب، في تسعينات القرن الماضي، كان لدورها الناشط في المساهمة بتسوية الوضع بشكل حاسم، اعتباراً من عام 1994. فأكد النزاع دورها الجديد كزعيمة للأمن الدولي. لكن القوى الأوروبية قامت بدورها كذلك. وترافقت العودة إلى السلام. بتدخل متصاعد للاتحاد الأوروبي وبتخلي الولايات المتحدة عن التزاماتها. وليس فقط أن الاتحاد الأوروبي قدم الأساسي من كلفة إعادة بناء

دول البلقان، بل أخذ الحلف على عاتقه باستمرار السلام. واستُبدلت عملية الحلف الأطلسي في مقدونيا بمهمة عسكرية (2003)، ثم بمهمة من شرطة الاتحاد الأوروبي (2004)، وكان لا بد للاتحاد الأوروبي من أن يحل محل الحلف الأطلسي في البوسنة، بل في كوسوڤو.

4ـ دور جديد لحلف الأطلسي

رغم زوال الخطر السوفياتي، فإن الولايات المتحدة ظلت تشجع استمرار حلف الأطلسي وتحوله إلى أداة عسكرية لتحالف شامل. ففي عام 1991، تبنت قمة الأطلسي في روما «مفهوماً استراتيجياً» جديداً يشدد على توافق الحلفاء في شأن الأمن الدولي (المادة 4 من معاهدة واشنطن) أكثر مما على الدفاع الجماعي (المادة 5). وقد جربت «المهمات الجديدة للحلف» في بلاد البلقان. وفي «المفهوم الاستراتيجي» المقر في قمة واشنطن، أثناء حرب كوسوڤو (1999)، كلف حلف» الأطلسي بأمن منطقة «أورو ـ أطلسي». وبناءً على إلحاح فرنسا، تذكر الوثيقة بامتيازات مجلس الأمن الدولي من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

أما التنظيم العسكري للتحالف فيبنى تدريجياً لإحلال مهمات التدخل الفعلي محل المهمات الدفاعية. وقد قررت قمة براغ

(2002) إنشاء قوة للتدخل السريع القادر على الانتشار «في كل مكان حيث يجب». فتغيرت البنية العسكرية: تحولت قيادة الحلف الأطلسي والقيادة الأوروبية إلى قيادتين للإصلاح والعمليات.

تطور التعاون العسكري مع الدول الشرقية، في إطار (مجلس تعاون شمال الأطلسي 1991)، ثم بـ «الشراكة من أجل السلام» (أنشئت في قمة الأطلسي في بروكسل في عام 1994). ومنذ عام 1994، أعلن بيل كلينتون أن المسألة ليست في معرفة ما إذا كان التحالف سيتوسع بل متى يحصل ذلك. فالتوسع إلى بولونيا، وإلى الجمهورية التشيكية وهنغاريا تقرر في عام 1997 (قمة مدريد) ودخل حيز التنفيذ في عام 1999. والتوسع إلى دول البلطيق الثلاث وسلوفاكيا وسلوڤينيا وبلغاريا ورومانيا تقرر في عام 2002 (قمة براغ) ودخل حيز التنفيذ في عام 2004، وأصبح حلف الأطلسي يشمل اليوم 26 دولة عضواً، ويضاف إليها 20 بلداً في «الشركة من أجل السلام».

كان توسيع حلف الأطلسي يواكب تعزيز الشراكة مع روسيا. وقد وضع عقد تأسيس حلف شمال الأطلسي ـ روسيا في عام 1997. وبعد الخلاف الناشئ بسبب هجوم الأطلسي ضد صربيا، استُبدل في عام 2002 بالشراكة الجديدة للأطلسي ـ

روسيا. وظل المبدأ هو ذاته: تستشار روسيا، لكنها ليست عضواً في حلف شمال الأطلسي، وليس لها بالتالي حق نقض قرارات الحلف.

ويندرج توسيع هذا الحلف في سياسة تستهدف توسيع «جماعة ديمقراطيات السوق» حسب تعبير أنطوني لاكي. وقد جرى التعبير عن هذه النظرية، التي يجب أن تخلف نظرية الاحتواء، في استراتيجية الأمن الوطني لعام 1994 («التزام وتوسيع»). وكان المنفذان الآخران لهذه الاستراتيجية في ترقية اتفاقات التبادل الحر ولتشجيع التحول الديمقراطي: فعملت مادلين أولبرايت لتشجيع عقد «مؤتمر كبير حول الديمقراطية»، في وارسو أيلول/ سبتمبر 2000.

ثالثاً ـ أشكال التوتر المتصاعد في آسيا

بينما كانت الحرب الباردة تنتهي في أوروبا، كانت الأزمات وأوجه التوتر تتزايد في آسيا، في منطقة كانت تتصاعد فيها الأهمية الاقتصادية، لكن الديمقراطية لم تترسخ فيها بعد. هذا هو التحدي الأكبر للسياسة الخارجية الأميركية.

1 ـ أزمة كوريا الشمالية

في عام 1993، اكتشف الأميركيون نشاطات نووية سرية، في

كوريا الشمالية، الدولة المشاركة في معاهدة عدم تكاثر الأشعة النووية ومراقبة من قبل الوكالة الدولية للطاقة النووية. وبعد أن رفضت كوريا الشمالية استقبال «عمليات تفتيش خاصة» من قبل الوكالة الدولية، في المواقع المعنية، صعدت الولايات المتحدة ضغوطها مع دعم من مجلس الأمن الدولي. وبعد أن دققت في استخدام القوة، قررت اللجوء إلى طريق التفاوض. ولا شك في أنها رأت أن النظام الكوري الشمالي مزروع بألغام الصعوبات الاقتصادية، وأنه سينهار قريباً. تم عقد اتفاق، في تشرين الأول/ أكتوبر 1994، بين واشنطن وبيونغ يانغ: تطلع إلى تجميد البرنامج النووي لكوريا الشمالية، مقابل بناء مفاعلين نووين مدنيين وتسهيلات نفطية. وشاركت كل من اليابان وكوريا الجنوبية والبلدان الأخرى الحليفة للولايات المتحدة في مساهمات مالية.

ترك الاتفاق النشاطات النووية السابقة لكوريا الشمالية في الظل. وكان التقدير حينها أن بإمكانها تحويل ما يكفي من المواد الانشطارية لصنع صاروخ نووي. وفضلاً عن ذلك كانت كوريا الشمالية قد طورت صواريخ ذات مدى بعيد (1500 كلم) يمكن أن تصل إلى اليابان وإلى الصين كذلك (في عام 1998، حلق صاروخ تجريبي فوق الجزر اليابانية قبل أن يغوص في البحر).

وتأخر تطبيق الاتفاق، وخاصة بناء المحطات النووية المكلفة. وفي نهاية 2002، اكتشفت المخابرات الأميركية أن كوريا الشمالية قد تابعت برنامجها النووي السري وأنها استفادت من مساعدة باكستانية. وتلا ذلك اختبار آخر. فقررت كوريا الشمالية طرد مفتشي وكالة الطاقة الدولية النووية وأن تنسحب من معاهدة عدم الانتشار النووي (2003). واضطرت الولايات المتحدة للاهتمام بالبلدان المجاورة لكوريا الشمالية (كوريا الجنوبية والصين)، وفضلت طريق التفاوض في محاولة لتسوية هذه الأزمة (شاركت ست دول في هذه المباحثات: الكوريتان والصين واليابان وروسيا). وتستطيع كوريا الشمالية اليوم إنتاج حوالى ستة أسلحة نووية.

2 ـ التجارب النووية الهندية والباكستانية

تمتلك الهند حليفة الاتحاد السوفياتي السابق منذ عام 1971، السلاح النووي الذي سمي الانفجار النووي «المسالم» لعام 1974. واتُّهمت الباكستان بأنها فجرت صاروخاً نووياً تحت الأرض في عام 1987. وبدا موقف الولايات المتحدة غامضاً حيال الباكستان: كانت تستهدف منع انتشار الطاقة النووية في هذا البلد، لكنها دعمته في وجه الهند، وكقاعدة خلفية للمقاومة الأفغانية في ثمانينات القرن الماضي.

في أيار/ مايو 1998، أجرت كل من الهند والباكستان جملة تجارب نووية وأصبحتا قوتين نوويتين معروفتين، ومع ذلك غير معترف بهما من قبل معاهدة عدم انتشار الطاقة النووية. ويعتبر هذا الانتشار قابلاً للارتداد بصعوبة، ويتوافق المجتمع الدولي بما فيه الولايات المتحدة مع هذا التطور.

3ـ المزاحمة الكامنة مع الصين

توجهت الصين منذ عام 1979 في سياسة تحديث متسارعة وكان لطاقتها الاقتصادية النامية نتائج على قوتها العسكرية وسياستها الخارجية، بقدر ما لها عدة مطالب إقليمية في المنطقة. فهي تعتبر تايوان، حيث انكفأ الوطنيون عام 1949 كـ «ولاية متمردة». وفي بحر الصين الجنوبي، هي تحتل مجموعة أرخبيل باراسل (منذ عام 1974) وجزئياً أرخبيل سبراتلي (منذ عام 1988).

قلقت الولايات المتحدة من صعود قوة الصين. وعند إقامة العلاقات الدبلوماسية معها في عام 1979، كان لا بد من شجب المعاهدة الأمنية مع تايوان، لكن الكونغرس تبنى «قانوناً حول العلاقات مع تايوان» يضمن أمن الجزيرة. وفي آذار/ مارس 1996، دفعت مناورة عسكرية إرهابية من جانب الصين، أثناء الانتخابات الرئاسية في تايوان، واشنطن لإرسال حاملتي طائرات

إلى بحر الصين. وكان برنامج الدفاع الوطني المضاد للصواريخ، الذي وضعه الكونغرس، يستهدف بشكل رسمي الدفاع ضد صواريخ «الدول المنبوذة»، لكنه صنع أيضاً من أجل ردع الصين.

رابعاً ـ الحرب ضد الإرهاب

انتخب جورج بوش الابن بفارق قليل في عام 2000، بعد إعادة إحصاء أصوات فلوريدا عدة مرات، وبقلة من الأصوات على صعيد البلد. وبتشجيع من حركة «المحافظين الجدد»، وهو مصمم على استخدام جديد للقوة العسكرية الأميركية، خدمة للقيم العليا الأميركية.

1 ـ صعود نزعة الإرهاب

لتطور الاتجاه الإسلامي في العالم العربي ـ الإسلامي عدة أسباب: فشل البلدان العربية أمام إسرائيل، والتخلف وغياب الديمقراطية. وتحرك الإسلاميون في عدة بلدان (المغرب ومصر والشرق الأدنى)، لكنهم لم يتوصلوا إلى السلطة إلا في إيران والسودان وأفغانستان.

كانت الولايات المتحدة قد دعمت حركة طالبان التي كانت تخوض الجهاد («الحرب المقدسة») المضاد للشيوعية في أفغانستان. وهناك أسَّس أسامة بن لادن، المتحدر من عائلة غنية

في العربية السعودية ومن أصل يمني، شبكة القاعدة في عام 1988. وبعد عودته إلى السعودية، انتقد بن لادن، اصطفاف هذا البلد وراء الولايات المتحدة أثناء حرب الخليج ولجأ إلى السودان في عام 1991. وأعد فيها الاعتداءات الأولى ضد المصالح الأميركية (فندق في عدن كان يتردد إليه الجنود الأميركيون في عام 1992، ثم مركز التجارة العالمي في نيويورك في عام 1993). وقدم إلى أفغانستان في عام 1996 حيث تمكنت طالبان من استلام السلطة في هذا البلد. ونظمت اعتداءات أخرى: ضد السفارات الأميركية في تانزانيا وكينيا (1998)، وضد باخرة حربية أميركية في عدن (اليمن) في عام 2000، وخاصة الاعتداءات المروعة في 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001 (انهيار برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك والتدمير الجزئي لمبنى البنتاغون/ 3 آلاف قتيل).

مع الشعور بالقابلية للإدانة التي تثيرها هذه الأعمال، فإن اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر تشكل بالنسبة للرأي العام الأميركي صدمة يمكن أن تكون مماثلة لصدمة بيرل هاربور في عام 1941. وبينما كان الجمهوريون قد ظهروا منتقدين حيال الالتزامات العسكرية لإدارة كلينتون، فإن «الحرب ضد الإرهاب» المعلنة من قبل جورج بوش الابن تقود إلى التزام جديد للقوة الأميركية. وهي

تنعش رؤية مانوية للعالم الخارجي («من ليس معنا فهو ضدنا»، أكد الرئيس الأميركي بعد عدة أيام من وقوع الاعتداءات).

2 ـ حرب أفغانستان

انطلقت العملية العسكرية الأولى ضد أفغانستان ملجأ القاعدة، على أساس الدفاع المشروع المنصوص عنه في شرعة الأمم المتحدة، وشكلت عملية «الحرية غير قابلة للتبديل» بقيادة تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة، نجاحاً عسكرياً سريعاً (تشرين الأول/ أكتوبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر 2001. وإذا كان الأميركيون قد احتلوا البلد، فإنهم لم يتوصلوا إلى إلقاء القبض على الملا عمر، رئيس الطالبان ولا بن لادن.

وشُكِّلت حكومة من الأطراف المختلفة بدعم من الجماعة الدولية (مؤتمر بون، كانون الأول/ ديسمبر 2001). وانتشرت قوة دولية للمساعدة والأمن بتكليف من الأمم المتحدة. ومع ذلك، ظلت سلطة الحكومة الجديدة محددة، واعتباراً من صيف 2002 عادت جماعات طالبان للظهور في مناطق البشتون جنوب البلاد في المكان الذي انطلقت منه حركتهم وتولى حلف الأطلسي قيادة القوة الدولية للمساعدة والأمن في صيف 2003، واحتفظت الولايات المتحدة بقوة عسكرية خاصة وكانت هذه القوات غير كافية لتأمين الرقابة في البلد.

ورداً على اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، غلّبت الولايات المتحدة المتطلبات الأمنية على وقاية الحريات العامة. وأنشئت وزارة للأمن الداخلي. وزادت صلاحيات الشرطة والقضاء. كما أقيمت محاكم استثنائية. وكان الأعضاء المفترضون في القاعدة المعتقلون في غوانتنامو محرومين من نظام «أسرى الحرب» ومن الضمانات الأساسية للعدالة الأميركية (حتى الاعتقال المضاد للمحكمة العليا في عام 2004) الأمر الذي يثير سخط الرأي العام الأميركي.

3 ـ حرب العراق

إن استراتيجية الأمن الوطني المقرة في أيلول/ سبتمبر 2002 يحدد الخطر الثلاثي الذي على الولايات المتحدة مواجهته: انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب و «الدول الزقاقية». بهذه الذهنية ندد الرئيس بوش في كانون الثاني/ يناير 2002 «محور الشر» شاملاً العراق وإيران وكوريا الشمالية. وتدل الاستراتيجية أن الولايات المتحدة لن تتردد في العمل من جانب واحد، حتى بأعمال «شفعية» ضد هذه التهديدات.

لقد شكل العراق الفرصة لإظهار الاستراتيجية الجديدة، لكن المقصود أخيراً مصارعة أعداء جماعة بوش. فخلال سنة 2002، صعدت الولايات المتحدة ضغوطها. ومن أجل مراعاة

حلفائها قبلت المرور عبر الأمم المتحدة: وتبنى مجلس الأمن الدولي في تشرين الثاني / نوفمبر قراراً يوجه إنذاراً للعراق من أجل قبول عودة المفتشين الدوليين. وقبل صدام حسين، ولاحظ المفتشون أن العراق يتعاون رغم ثغرات مستمرة في تصريحاته؛ لكن التحالف انقسم. فقامت الولايات المتحدة، رغم معارضة فرنسا وألمانيا وروسيا والصين بعمل عسكري في 20 آذار/ مارس 2003. واحتُل العراق خلال ثلاثة أسابيع، بعد أن كانت دفاعاته قد أُنهكت خلال اثني عشر عاماً من الحظر التجاري والقصف.

أصبحت الولايات المتحدة وحلفاؤها البريطانيون في وضع «القوة المحتلة» حسب معنى القانون الدولي. وعيِّن إداري أميركي على العراق. وشُكِّل مجلس حكم انتقالي منذ شهر تموز/ يوليو، يمثل الجماعات المختلفة في البلد، وضمنت الأمم المتحدة رزنامة طور سياسي انتقالي (انتهاء الاحتلال في أواسط عام 2004، إجراء الانتخابات في بداية عام 2005). لكن الأسر المتأخر لصدام حسين في كانون الأول/ ديسمبر لم يوقف عمليات حرب العصابات والإرهاب، التي تزايدت ضد المحتل. كما أن عدم إيجاد أسلحة الدمار الشامل في العراق وكشف أعمال التعذيب المرتكبة من قبل الجيش الأميركي ضد

المعتقلين العراقيين نالا من شرعية هذه الحرب، رغم تقديم جورج بوش الابن لخطة من أجل «شرق أوسط كبير» مستهدفاً تحويل المنطقة بكاملها إلى الديمقراطية.

لم يتوقف الإرهاب. وأصبح يومياً في فلسطين بعد انطلاق الانتفاضة الثانية في عام 2000، وفي العراق بعد الاحتلال. وإذا كانت شبكات بن لادن عربية بشكل أساسي (ومن متطوعيها مهاجرو العالم الغربي وأفراد أعدوا لذلك)، فالكتلة الضبابية للإرهاب الإسلامي أوسع بكثير. وتسببت اعتداءات بالي (إندونيسيا) في عام 2002 بمقتل مئتين. وجرت عمليات اعتداء أخرى في عام 2003 في الرياض والدار البيضاء وإسطنبول، وفي الحادي عشر من آذار/ مارس 2004، ضربت القاعدة مجدداً في مدريد (200 قتيل) مما أدى إلى انسحاب إسبانيا من التحالف.

إن «الحرب ضد الإرهاب» أوجدت عدواً للولايات المتحدة وبررت ارتباطاً جديداً بشؤون العالم. لكن هذه الحرب هي أقل من الحرب ضد ألمانيا النازية ويابان التسلط العسكري، والحرب الباردة ضد الاتحاد السوفياتي، فهل تحمل في ذاتها سبب استمرارها وتطرح بشكل مباشر مشكلة علاقة القوة المتفوقة الأميركية مع العالم.

القسم الثاني

وسائل وأهداف السياسة الخارجية الأميركية

الفصل الأول

العمل، الفكر والتأثير

ربط ولتر روسل ميد، بشكل مبتكر، أربعة تقاليد في السياسة الخارجية بأربع صور من التاريخ الأميركي: ألكسندر هاملتون أو الأولوية للاقتصاد والتجارة؛ توماس جيفرسون أو الدفاع عن الحرية في الولايات المتحدة نفسها؛ وأندرو جاكسون أو الولع الشعبي بالشرف والقوة؛ وودرو ويلسن أو ترقية الأخلاق في العالم. وفي الولايات المتحدة تنشأ السياسة الخارجية عن جدل دائم بين المصالح والأخلاق، وبين البراغماتية والإيديولوجية[1]، وبين العمل والفكر.

أولاً - إيديولوجية «الأمة الضرورية»

1 ـ الاستثنائية الأميركية

تعتبر الولايات المتحدة نفسها نموذجاً وبلداً استثنائياً.

(1) النفعية العملية والفكرية ـ المترجم.

ويمكن اعتبار هذا الاعتقاد ناتجاً عن فترات من الشك، كما في السنوات التي تلت صدمة ڤيتنام، أو في ثمانينات القرن الماضي أمام النجاحات الاقتصادية والتجارية لألمانيا واليابان. بَيْدَ أن التفاؤل المتأصل لدى شعب انطلق من لا شيء، وكان متأكداً من أن مصيره يندرج في دلالة العناية الإلهية، ينتهي دائماً ليأخذ المقام الأول. ففي عام 1845 استحضر جون أوسوليفان المصير الجلي للولايات المتحدة، التي لا تدرك آلام أوروبا، والمستعدة لمعاودة التاريخ، والموعودة بسعادة المستقبل. «كان ذلك كما لو أن العناية الإلهية قد وضعت في الاحتياط قارة كانت تنتظر من شعبٍ مسالمٍ تعز عليه الحرية وحقوق الإنسان أكثر من أي أمر آخر، وجاء يقيم ديمقراطية لا تعرف الأنانية» قال وودرو ويلسن في ما بعد.

يُفسَّر الاستثناء الأميركي بمثالية القيم (حرية التفكير والمبادرة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان) لكن كذلك بالتشرب الديني. ويعود ذلك إلى التشدد في الأصول والتباين مع المجتمعات الأوروبية الأكثر علمنة: 90% من الأميركيين يقولون إنهم مؤمنون بالله و40% يمارسون الطقوس الدينية. وتقوم المراجع الدينية بإضفاء الطابع السياسي على خطابهم، وخاصة لدى الجمهوريين. فكان ريغان يحب الحديث عن

الولايات المتحدة كأنها «مدينة مشعة فوق الهضبة» مشيراً إلى القديس ماثيو. كما أكد بوش الأب أن الولايات المتحدة ربحت الحرب الباردة «بفضل الله». كما يستخدم بوش الابن مراجع مسيحية لتبرير «صليبيته» ضد الإرهاب ويصوغ «وطنية ذات حق إلهي».

ويمكن لـ «الاستثنائية الأميركية» المقابلة لنسبية التقليد الأوروبي، أن تبرر الكثير من الإساءات والانحرافات. وتجر الولايات المتحدة إلى التردد باستمرار، حسب هنري كيسنجر، بين وضع «المنارة» (النموذج المشع والانعزالية) و«الصليبي» (المسيحية).

2 ـ إغراء الانعزالية

كانت إرادة وضع الولايات المتحدة في معزل عن «الشر» الخارجي، وعزلها عن العالم، باعثاً قوياً منذ بيانات السياسة الخارجية الأميركية. وقد أوصلتها إلى «عقيدة مونرو»، ثم انتصرت بعد الحرب العالمية الأولى.

ورغم الحرب بين عامي 1941 و1945، وتولي مسؤوليات عالمية، يبقى التقليد الانعزالي راسخاً دائماً. وتتجه الولايات المتحدة إلى اعتبار العالم الخارجي مناهضاً ومعقداً («صدام الحضارات» الموعود من قبل صموئيل هونتينغتون)، فعندما

تسوء الأمور، أو لا تكون المصالح الأميركية مرئية بوضوح في شأن خارجي، تتغلب محاولة الانكفاء. فقد ترددت الولايات المتحدة في التورط في نزاعات البلقان في بداية تسعينات القرن الماضي. فخفضت، وتستمر في تخفيض وجودها العسكري في أوروبا. وأطلقت أبحاثاً لبناء درع مضاد للصواريخ يمكنه حماية أراضيها ضد الصواريخ المعادية، حتى وإن كانت هذه الصواريخ تطرح على بساط البحث مسألة التوازن الاستراتيجي للردع النووي.

كما إن الانعزالية حاضرة تحت صيغة الحمائية. ولا شك في أن الولايات المتحدة بعد عام 1945 جددت الارتباط بتقليد الانفتاح والتبادل الحر للقرن التاسع عشر، وأكدت دائماً هذا الخيار. ولم يحل ذلك دون حماية بعض قطاعاتها الاقتصادية (المزارعون، ومنتجو القطن، ومنتجو الفولاذ) رغم قيود المنظمة العالمية للتجارة.

3 ـ المسيحية

مسيحية الولايات المتحدة مشتقة من الإيمان بتفوق نموذجها، ومن تدينها الذاتي، وميلها الذاتي لقسمة العالم بين «الخير والشر» في رؤية مانوية وأحياناً ذهانية.

يُعتبر وودرو ويلسن أباً للمثالية الأميركية (يحكى عن

الويلسنية). وتعتبر مثالية ويلسن، في تقاليد المثالية الكانتية، أن المجتمع الدولي، كأي مجتمع وطني، يمكن إدارته بالحق والعدالة، وأن توسيع الديمقراطية في العالم يتيح بلوغ هذا الهدف. وكان ويلسن يريد جعل العالم «مطمئناً للديمقراطية».

تستمر الويلسنية، رغم فشلها في ما بين الحربين، مصدر وحي للسياسة الخارجية الأميركية، وخاصة لسياسة الرؤساء الديمقراطيين. وقد وضع فرانكلين ديلانو روزفلت التزام الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية تحت راية الحرية والكفاح ضد «البربرية». وبدأ ترومان الحرب الباردة في التعارض بين الحرية والاضطهاد. وأدخل جون كنيدي بلاده في حرب الفيتنام باسم الكفاح ضد الشيوعية. وخاضت إدارة كلينتون حرب كوسوڤو دفاعاً عن حقوق الإنسان واتقاء لكارثة إنسانية. وصفت مادلين أولبرايت، وزيرة خارجية كلينتون، الولايات المتحدة، بأنها «الأمة الضرورية» للدفاع عن قضية الحرية في العالم (1998).

كما تذرع الجمهوريون (ومنهم المحافظون الجدد الذين ظهروا في سبعينات وثمانينات القرن الماضي) بإرث ويلسن في سياسة متعارضة بشكل تبسيطي للديمقراطية والحرية مع «الشر». وكان نيكسون يعلق صورة ويلسن في

مكتبه، وحارب ريغان «إمبراطورية الشر». ثم ظهرت في تسعينات القرن الماضي، مقولة دول «المنبوذين» أو «الأوغاد» دلالة على أعداء الولايات المتحدة والقضية التي تدافع عنها. وقد هاجم بوش الابن «محور الشر» متباهياً بسياسة «الوضوح الأخلاقي»، وأطلق حربه ضد الإرهاب من أجل الديمقراطية في العراق والشرق الأوسط.

4ـ الواقعية

كان تيودور روزفلت أول رئيس يرى في الولايات المتحدة قوة مثل الآخرين تلاحق مصالحها بشكل واقعي، ووجه نقداً للمثالية الويلسنية: الفضيلة المملة التي لا تدعمها أية قوة هي أيضاً فاسدة، بل أكثر ضرراً، من القوة المفصولة عن الفضيلة».

لكن المدرسة الواقعية، التي تميل إلى اعتبار العالم توازناً بين قوى، هي من أصل أوروبي، وفي أوروبا وُلد التوازن بين الأمم. والأميركيون الذين يتباهون بالواقعية، مثل تيودور روزفلت، وريتشارد نيكسون أو هنري كيسنجر، هم مألوفون من السياسة الأوروبية. ومع ذلك فإن هذه الصلة بالمدرسة الواقعية مع المكائد الأوروبية تساهم في التقليل من الثقة بها في الولايات المتحدة.

وتتفوق «الاستثنائية الأميركية» في خطاب المسؤولين

الأميركيين. لكن النفعية العملية حاضرة دائماً في الواقع. فقد أراد فرنكلين روزفلت تأسيس ما بعد الحرب على «قوى الشرطة الأربع» (الولايات المتحدة، بريطانيا، روسيا والصين). وأثناء الحرب الباردة قبلت الولايات المتحدة التوازن مع الاتحاد السوفياتي، وتغاضت عن أعمال القمع (برلين الشرقية في عام 1953 و1961، بودابست في عام 1956، براغ في عام 1968، وارسو في عام 1981). وقبل كما بعد الحرب العالمية الثانية، تكيفت مع ديكتاتوريات في أميركا اللاتينية، عندما تؤمن هذه الديكتاتوريات شكلاً من الاستقرار السياسي والاقتصادي. واليوم أيضاً، تتعامل السياسة الأميركية، التي بررت احتلال العراق باسم الديمقراطية في الشرق الأوسط، بالقدر القليل من القسوة مع إيران وليبيا وكوريا الشمالية، وتعتبر روسيا والصين كشريكتين.

5 ـ وحدانية الطرف

تعتبر تعددية الأطراف النتيجة الطبيعية لمثالية ويلسن وفرانكلين روزفلت. وكانت المدرسة الليبرالية في العلاقات الدولية تأمل أن تطور المؤسسات الدولية التعاون بين الأمم وتقلل حقل النزاعات السياسية (يحكى عن «أممية ليبرالية»). في هذه المرحلة أنشئت منظمة الأمم المتحدة في عام 1945.

وظهر الواقعيون أكثر إثارة للريبة حول فعالية المنظمات الدولية، لكنهم من حيث المبدأ لم يكونوا أعداء للتعددية، عندما تساهم هذه التعددية بالتوازن بين القوى وفي إدارة مصالحها من قبل الدول، فالتعددية مباركة من أجل الإحاطة بالترابط الاقتصادي والعولمة، حتى ولو أمكن وجود تناقضات فيها بين المصالح الأميركية، وفلسفتها في التبادل الحر والانفتاح.

إن الوحدانية الأميركية نتاج لاستثنائية ومثالية وقوة الولايات المتحدة، وهي متاح لها دائماً استخدام القوة من جانب واحد ووقائياً من أجل الرد على التهديدات (احتلال فلوريدا في عام 1818). ومنذ ذلك الوقت، تستخدم الولايات المتحدة بانتظام حقها في التدخل، في أميركا اللاتينية بشكل خاص. وخلافاً لشرعية الأمم المتحدة التي تؤكد صدارة مجلس الأمن من أجل السماح باستخدام القوة، فإن الولايات المتحدة تعتبر أن خطراً داهماً (وتحتفظ لنفسها بتعريفه) يمكن أن يدفعها للتصرف دائماً.

اعتباراً من اللحظة التي فقد فيها الغربيون الأكثرية في منظمات الأمم المتحدة، أصبحت الولايات المتحدة حذرة حيال هذه المنظمات، وتخضعها لسياسة التشدد في الميزانية.

فخرجت من منظمة الأونسكو، بين عامي 1984 و2003، ونددت بالبند القضائي الإلزامي لمحكمة العدل الدولية في عام 1986، لأن هذه الأخيرة اعترضت على مساعدة هيئة الكونتراس النيكاراغوائية. وتركت متأخرات الدفع تتراكم على الأمم المتحدة حتى انخفض معدل مساهمتها في تمويل «عمليات الحفاظ على السلام» (مساهمة الولايات المتحدة في ميزانية الأمم المتحدة بلغت في عام 2001 نسبة 22%، ومساهمتها في ميزانية «عمليات الحفاظ على السلام» بلغت 26,5%). وظلت حذرة حيال عمليات الحفاظ على السلام التابعة للأمم المتحدة، حتى وإن كانت هذه العمليات يمكنها أن تلعب دوراً نافعاً حيث لا تريد أن تتدخل (في أفريقيا مثلاً). وفي حين كانت معاهدة واشنطن لعام 1949 تتطلع إلى صدارة شرعة الأمم المتحدة، اعتبرت الولايات المتحدة خلال حرب كوسوڤو أن منظمة حلف شمال الأطلسي يمكنها أن تتصرف دون كفالة من مجلس الأمن.

ومع انتهاء الحرب الباردة وتزايد قوة الولايات المتحدة، أصبحت هذه الأخيرة أكثر رغبة بوجدانية الطرف. وربما يكون هذا التطور مرتبطاً بتطور المجتمع الأميركي، في انسياقه غير المتعادل (حكم الأقلية)، وإلى «التراجع الإيديولوجي العالمي» (طرح إيمانويل تود). وباسم مبدأ «الترحيب» بهيمنتها، وبأنها

تدافع عن القيم العليا، رفضت الولايات المتحدة القيود التعددية التي تحد من سيادتها. وقد برز هذا التطور منذ رئاسة كلينتون، وتحت ضغط الأكثرية الجمهورية في الكونغرس: إقرار الكونغرس في عام 1996 لعقوبات «خارج حدود الدولة» ضد المؤسسات حتى الأجنبية ذات العلاقات التجارية مع كوبا وإيران وليبيا؛ ورفض توقيع المعاهدة التي تحظر الألغام المضادة للأشخاص (1997)؛ كما رفض مجلس الشيوخ التصديق على معاهدة حظر التجارب النووية (1999)؛ والضربات ضد العراق وأفغانستان والسودان دون السماح بذلك من الأمم المتحدة.

وتمثل إدارة بوش الابن مرحلة إضافية في وحدانية الطرف الأميركي، إلى درجة أمكن اعتبارها «وطنية» حقيقية. فقد سحب توقيع بلاده عن نظام إنشاء محكمة الجزاء الدولية. وحتى في الشأن التجاري، تعزز اتجاه التفاوض في اتفاقات تفضيلية مع بعض البلدان أو المناطق في العالم؛ لكن إدارة بوش لم تذهب إلى حد الشك في النظام القضائي المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية.

في الواقع، توفق استراتيجية الأمن الوطني لعام 2002 بين التقاليد المختلفة في السياسة الخارجية الأميركية: الفعل

الشفعي والوحيد الطرف (نُفذ ضد العراق)؛ وضرورة استمرار التفوق الأميركي إلى جانب تعاون جيد مع القوى الأخرى؛ وهدف توسيع نشر مبادئ الحرية الاقتصادية والسياسية في العالم.

ثانياً ـ أصحاب القرار

من الناحية التقليدية، يعتبر الحزب الديمقراطي حزب اليسار الفكري والليبرالي، للنقابيين والأقليات (اليهود والكاثوليك والسود والإسبان). بينما الحزب الجمهوري هو حزب اليمين المسيحي والمحافظ، ويعكس صعود الاتجاه الشعبي في جنوب وغرب البلاد. والحدود بين الحزبين غير واضحة، رغم أن الرؤساء الديمقراطيين قد دافعوا عن الأممية الليبرالية، بينما دافع الرؤساء الجمهوريون عن رؤية دينية ومانوية لرسالة بلادهم. فضلاً عن ذلك، غالباً ما كان فعل الرئيس متأرجحاً تحت تأثير كونغرس يسيطر عليه المعسكر المقابل (الديمقراطي في عهد ريغان، والجمهوري في عهد كلينتون).

أما أخذ القرار الذي يستلزم وفرة من الممثلين الفاعلين في واشنطن، فغالباً ما يكون معقداً وبطيئاً بالمزاحمات البيروقراطية والنزاعات حول السلطة والمصالح.

وبصفته رأس الدولة والسلطة التنفيذية والجيش، يُنتخب رئيس الولايات المتحدة لمدة أربع سنوات كبيسة، بالاقتراع العام غير المباشر، ويلعب دوراً مركزياً في مسار السياسة الخارجية. فيثبت الاتجاهات الأساسية، ويأخذ القرارات الأكثر أهمية، ويلتقي رؤساء الدول الأخرى وحكوماتها، ويتولى سلطة التفاوض بشأن المعاهدات. وإليه تُقدم مباشرة بيانات الوزراء والقادة العسكريون ورؤساء دوائر المخابرات (المخابرات المركزية الأميركية المكلفة بالمخابرات الخارجية منذ عام 1947، ومكتب التحقيقات الفيدرالي المكلف بالمخابرات الداخلية منذ عام 1908). كما يُنتخب نائب رئيس الولايات المتحدة، في «البطاقة» ذاتها التي يُنتخب فيها الرئيس، ويقوم تقليدياً بدور هام في السياسة الخارجية: يسافر كثيراً، ويلتقي المسؤولين الأجانب ويقدم النصح للرئيس.

يشكل «المكتب التنفيذي للرئيس» الذي أنشئ في عام 1939 الإدارة الرئاسية. وهو يشمل مجلس الأمن الوطني، الذي يتألف، منذ عام 1947، من المسؤولين الرئيسيين في السياسة الخارجية الأميركية: الرئيس، ونائب الرئيس، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، ورئيس لجنة رؤساء الأركان، ومدير دوائر المخابرات، ومستشار الأمن الوطني. وقد توالت

شخصيات قوية على هذا المنصب الأخير الذي أنشئ متأخراً: هنري كيسنجر (1969ـ1975)، وبرنت سكوكروفت (في عهد فورد ثم في عهد بوش الأب)، وزبيغنيو برزنسكي (في عهد كارتر)، وكولن باول (في نهاية إدارة ريغان)، وأنطوني لاكيه (في عهد كلينتون) وكوندوليزا رايس (في عهد بوش الابن).

إذا كانت الاجتماعات الرسمية لمجلس الأمن الوطني يقل عقدها أكثر فأكثر، فإنها أصبحت في الواقع إدارة قوية موجهة من قبل مستشار الأمن الوطني. وهي مكلفة بمتابعة الملفات الدبلوماسية، وتأمين حالات الاحتكام بين الوزارات وإبداء النصح للرئيس. ويضع مجلس الأمن الوطني استراتيجيات الأمن الوطني، في وثائق أساسية تحدد اتجاه السياسة الخارجية الأميركية.

يؤدي اختيار إدارة جديدة بشكل عام إلى فترة كمون في السياسة الخارجية الأميركية. ويضفي «نظام المغانم» الذي أُنشئ في النصف الأول من القرن التاسع عشر من قبل الرئيس فان بورين، الطابع السياسي على التعيينات على حساب وظيفة عامة غير متحيزة ومؤهلة، كما هو معروف في البلدان الأوروبية. وبشكل عام، يُعتبر 70% من السفراء دبلوماسيين محترفين و30% سفراء سياسيين (يحتلون المناصب الأكثر أهمية).

وتكون فرق العمل الجديدة مضطرة للتكيف مع الملفات وتحديد الأولويات بمعزل عن الحالات الملحة. وفي الغالب لا يكون رئيس جديد للولايات المتحدة قادراً على تحديد إتجاه دقيق ومتماسك قبل سنة أو سنتين من توليه الرئاسة.

أما دائرة الدولة الموجهة من قِبَلْ أمين سر الدولة، فهي وزارة الشؤون الخارجية للولايات المتحدة. وهي الإدارة التي، في علاقتها الدائمة مع المواقع الدبلوماسية، تتابع وتحلل وتقود ملفات السياسة الخارجية. وهي تضم 15 ألف موظف بميزانية بلغت 8 مليارات دولار (2004). لكن نفوذها يتجه إلى التضاؤل بسبب الدور المتصاعد الذي تقوم به الدوائر الوزارية الأخرى في العلاقات الدولية (الخزانة والدفاع والعدالة والتجارة والطاقة ووزارة الأمن الداخلي التي أنشئت بعد اعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر، ودون احتساب المخابرات المركزية الأميركية). وغالباً ما يكون لجميع هذه الوزارات ممثلين لكل منها في السفارات في الخارج.

تنظم وزارة الخارجية على أساس الإدارة الوظيفية (إدارة، اقتصاد، شؤون عامة، نزع الأسلحة...) وتكون الإدارة السياسية موزعة إلى مكاتب جغرافية. وتقوم هيئة التخطيط السياسي بدور السهر الاستراتيجي وتحديد المفاهيم الكلية

للسياسة الخارجية. وتعمل مع مراكز التفكير والدرس كما تشارك في الاتصال الخارجي.

وقد دمجت وكالتان مع دوائر وزارة الخارجية في عام 1998 : الوكالة الإعلامية للولايات المتحدة التي أنشئت في عام 1953 وكلفت بالسياسة التربوية والثقافية كما في الإعلام (فتشرف على إذاعة صوت أميركا)؛ ووكالة مراقبة ونزع الأسلحة، التي أنشئت في عام 1963 وكلفت بقضية نزع الأسلحة، وعدم انتشارها والتحقق من تطبيق الاتفاقات. أما الوكالة المكلفة بالمساعدة على التنمية منذ عام 1961، فقد بقيت مستقلة وتدير ميزانية سنوية أعلى من سبعة مليارات دولار.

ويقوم وزير الخارجية بدور أساسي. فهو بالضرورة رجل موثوق من الرئيس، لكنه في تنافس بنيوي مع مستشار الأمن الوطني. وغالباً ما يفرض وزير الخارجية سياسة الرئيس على إدارته؛ ومن النادر جداً أن يجعل نفسه المرحل لإدارته لدى الرئيس.

أما وزارة الدفاع التي أنشئت في عام 1949، والمسماة كذلك «البنتاغون» لأن مقرها في مبنى بشكل مضلع خماسي في واشنطن، وهي نظرياً لا تقوم بنشاط دبلوماسي. لكنّ الاستخدام المتصاعد من قبل الولايات المتحدة للتهديد بالقوة واللجوء إليها

يجعل وزارة الدفاع الأميركية فاعلاً تتزايد أهميته أكثر فأكثر في السياسة الخارجية. فتراقب وزارة الدفاع الأميركية القواعد العسكرية في الخارج. وتجعل جهاز الدفاع عن البلد متكيفاً مع التهديدات. وتدير العمليات العسكرية وما يرافقها (عمليات إعادة البناء أو الأعمال الإنسانية). وهي توظف مليوني مستخدم (ثلثاهما من العسكريين) وتؤلف مع مؤسسات قطاع التسلح، «المجمع العسكري-الصناعي» (6% من الناتج الوطني الإجمالي الأميركي). ورغم وحدة الجيوش برعاية وزير الدفاع في عام 1947، فقد عاودت أشكال المزاحمة البيروقراطية بين القوات البرية والقوات الجوية والبحرية (التي يرتبط بها رماة البحرية، القوات البحرية).

يلعب الكونغرس (الذي يضم مجلس الشيوخ ومجلس النواب) دوراً مهماً في السياسة الخارجية. ويتمتع مجلس الشيوخ المؤلف من عضوين من كل ولاية بامتيازات خاصة بالمقارنة مع مجلس النواب: هي صيغة ضم الولايات الاتحادية إلى نهج السياسة الخارجية على الصعيد الاتحادي. ويكون على مجلس الشيوخ تثبيت تعيين المسؤولين الرئيسيين في الإدارة (بمن فيهم مسؤولي السياسة الخارجية والجيش والمخابرات إلخ). وعليه التصديق على المعاهدات (بأكثرية الثلثين)، الأمر

الذي يسمح بتغيير السياسة الخارجية الأميركية بصورة لها دلالتها (رفض المصادقة على معاهدة ڤرساي أو معاهدة حظر التجارب النووية). ومع ذلك، فمن أجل تفادي صلاحية مجلس الشيوخ، فقد ضاعفت السلطة التنفيذية الأميركية «الاتفاقات المبسَّطة شكلاً» والمعفاة من التصديق (10% فقط من الاتفاقات الدولية المبرمة مع الولايات المتحدة هي معاهدات جيدة وواجبة الأداء شكلاً).

كما يراقب الكونغرس السياسة الخارجية بصلاحيته في التصويت على الاعتمادات وإعلان الحرب. ولكون كل نزاع غير محدد بصفته «حرباً»، فرض الكونغرس على الرئيس أن يطلب منه الإجازة لكل تدخل عسكري يمتد لأكثر من ثلاثة أشهر تتلو التصعيد غير المنضبط للالتزام الأميركي في ڤيتنام). ومع ذلك فقد اعتاد الرؤساء (الأمر المشرع من قبل المحكمة العليا) على عدم استشارته بانتظام (حرب كوسوڤو). وفي حربي أفغانستان والعراق، طلب الرئيس بوش موافقة الكونغرس.

وفي الظروف العادية، يمارس الكونغرس رقابة دائمة على السياسة الخارجية عبر لجانه للعلاقات الخارجية، فيستمع ويسأل المسؤولين السياسيين والإداريين، ويمكنه إطلاق عمليات التحقيق. كما يمكنه التصويت على القوانين التي تُفرض

على الإدارة، وخاصة عندما تتوفر سيطرة أكثرية مناهضة للرئيس (حالة مجلس الشيوخ في عهد كلينتون اعتباراً من عام 1994). لكن الرئيس يمكنه معارضة قوانين الكونغرس بالنقض.

ثالثاً ـ ممثلو القطاع الخاص

بفعل «نظام المغانم» يقابل العديد من المسؤولين السياسيين والإداريين كل إدارة جديدة بالرقص. وفي الوقت نفسه تكون المعابر بين السياسة والإدارة والأعمال سالكة جداً. فيعطي ذلك للسياسة الأميركية طابعاً أكثر مرونة وأكثر قابلية للتأثير. لكن العائق في نقص التواصل بين المصالح والتشابك الممكن بينها دائماً.

وتلعب المؤسسات دوراً أساسياً. فمشهورة مقولة شارل ويلسن المدير العام لشركة جنرال موتورز الذي أصبح وزير الدفاع في إدارة أيزنهاور «ما هو جيد للولايات المتحدة هو أيضاً جيد لشركة جنرال موتور والعكس صحيح». وللشركات الأميركية الكبرى مصالح هامة في الخارج تؤخذ في الاعتبار من قبل الدبلوماسية الأميركية (الشركات النفطية، والقطاع الزراعي ـ الغذائي، والمركب الصناعي ـ العسكري، وشركة بوينغ للملاحة الجوية إلخ). وقد اتُهمت شركة يونايتد فروت

بأنها المحرك للانقلاب العسكري الذي أعدته الـ CIA في غواتيمالا في عام 1954 وشركة الاتحاد الدولية للهاتف والتلغراف بأنها هي التي أوحت بقلب الرئيس أليندي في تشيلي في عام 1973 (بمساعدة الـ CIA كذلك).

كما لعبت المنظمات الخاصة الأخرى دوراً هاماً. تلك هي حال المنظمات غير الحكومية مثل منظمة CARE التي تأسست في عام 1946 لمساعدة المحتاجين في أوروبا. ويلعب اقتصاد الهبات دوراً هاماً في الولايات المتحدة. فبلغت المساعدة الأميركية للتنمية 10 مليارات دولار في عام 2000 (0,1%) من إجمالي الناتج الوطني، لكن مجموع المساعدات المقدمة من القطاع الخاص (مؤسسات، مشروعات، منظمات غير حكومية والمجمعات الدينية والجامعية) بلغ 17 مليار (عام 2003). والمنظمة غير الحكومية رابطة السلام ممولة من قبل الحكومة الأميركية.

وتمارس هيئات اللوبي العرقية تأثيراً هاماً في بلد متميز بقوة بالطابع الجماعي، فيعتبر «اللوبي اليهودي» الأفضل تنظيماً منذ عام 1950، ويعبّر عن نفسه عبر (لجنة الشؤون العامة الأميركية - الإسرائيلية) التي تجمع 55 جمعية يهودية أميركية. وللجماعات العرقية الأخرى هيئاتها اللوبية الخاصة (الأرمن، والكوبيون،

والتايوانيون، والبولونيون، والأفارقة الأميركيون ممثلون بمؤتمر السود في الكونغرس).

أما مراكز التفكير والدراسة فهي ذات اتجاهات شديدة الاختلاف، ويحصى منها 1500 مركزاً وتعكس الغنى في التفكير والمناقشة حول السياسة الخارجية الأميركية والتأثير المتبادل الذي يمكن أن يوجد بين الذين يمارسون العمل والعالم الأكاديمي. وأقدمها والأكثرها حياداً هو مجلس العلاقات الخارجية الذي أنشئ في عام 1921، ويصدر مجلة الشؤون الخارجية. كما صدرت هيئة كارنيجي للسلام الدولي مجلة السياسة الخارجية في عام 1970 من أجل تكريس فتحة ليبرالية اليسار. وتوجد اليوم مؤسسة بروكينغ (تأسست في عام 1927) في موقع اليسار. على عكس ذلك، فإن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الذي يُصدر مجلة «واشنطن» الفصلية، هو في موقع اليمين. ويتمتع المحافظون والمحافظون الجدد بالعديد من مراكز البحث والتفكير (مؤسسة التراث ومؤسسة هوڤر) والمجلات (مثل المصلحة الوطنية).

في مادة الأمن والدفاع، فإن اتحاد الرند قريب من البنتاغون وهناك مراكز أخرى أكثر استقلالاً (اتحاد العلماء الأميركيين، ومركز الإعلام الدفاعي، ومركز ستيمسون).

لا يسعنا نسيان وسائل الإعلام. فالقناة الخاصة CNN، لعبت دوراً هاماً في التدخل الأميركي في الصومال في عام 1992 (ببث صور المأساة الإنسانية)، ثم في انسحاب الجيوش الأميركية بعد ذلك بعدة أشهر (بإظهار أجساد الجنود الأميركيين تُجر في شوارع مقاديشو. وبإمكان كبار كتَّاب الافتتاحيات الصحافية إسماع انتقاداتهم، أو على عكس ذلك، دعم السياسة المتبعة. وللسينما تأثير على البيئة العاملة فيها بإظهار خطر وصورة عدو حقيقي أو وهمي (شخصية «رامبو» المعبرة عن الذهنية المقابلة لسنوات ريغان).

رابعاً ـ النظريات الأميركية في السياسة الدولية

لم تكن المدارس الكبرى في السياسة الدولية أميركية دائماً، فقد تميزت الجيوسياسة بمفكرين ألمان أو إنكليز. والمدرسة الواقعية للعلاقات الدولية مدينة بالكثير للأميركي هانس مورغنتو، وكذلك للفرنسي ريمون آرون، وتكمن مصادرها الأكثر عمقاً في فلسفة هيجل كما في نظريات كلوسويتز. كذلك كيسنجر، الواقعي في ممارسته وتفكيره في آنٍ معاً بشأن العلاقات الدولية، كان يسترشد في تحليل السياسات الخارجية بريشيليو ومترنيخ وبسمارك.

إن نظرية الأمن الجماعي التي دافع عنها وودرو ويلسن، قبل وخلال الحرب العالمية الأولى، إرث لمفكرين أوروبيين حاولوا تجاوز توازن القوى بين الأمم بإدارة جماعية للأمن (سولي، ليبنز، رئيس كنيسة سانت ـ بيار وكانت). فقد كان مبتكر عصبة الأمم راديكالي فرنسي: ليون بورجوا. لكن الولايات المتحدة أضافت إلى ذلك بعداً أكثر ليبرالية واعتماداً على الاقتصاد. أما النظريات الوظيفية (التي تضع في المقدمة دور المنظمات الدولية في التعاون بين الدول)، والترابط الليبرالي (كيوهان ونايه) فهي ذات نشأة أميركية.

فمنذ نهاية الحرب الباردة، أصبحت سيطرة الولايات المتحدة عبر الجدل الفكري على العلاقات الدولية عبئاً ثقيلاً. وليس من الصدفة أن تكون أشكال تجديد الفكر تصدر عن بلد في قلب النظام العالمي. وتوضح ذلك عدة أمثلة:

في عام 1988، طور المؤرخ بول كنيدي نظرية انحراف الولايات المتحدة و«توسعها الإمبريالي المفرط». ورغم انتصارها في الحرب الباردة، فإن النتائج الاقتصادية السيئة وحرب ڤيتنام لا تزال تغذي بعض التشاؤم. كما كانت عودة الاتجاه الانعزالي تمتدح التخلي عن الالتزام الأميركي.

وفي عام 1989، نشر فرنسيس فوكوياما أطروحته الباهرة

والمبسطة عن «نهاية التاريخ». وشكلت النجاح المباشر لنظرية تزعم عرض تحليل لنهاية الشيوعية وظهور «نظام عالمي جديد».

في عام 1990، ابتكر جوزف نايه التمييز بين برامج الحاسوب. وأتاح ابتكاره بيان القوة الأميركية الجديدة: فلم تعد قوة سياسية وعسكرية فقط، بل هي شهادة نفوذ مقبول من قبل بقية العالم. ويعني أحد البرامج «Soft Power» «القدرة على الإغراء والجذب (. . .)»، ويصدر قدراً كبيراً من القيم التي يعبر عنها بالثقافة والسياسة اللتين نتبعهما في الداخل، كما بالنهج الذي نسلكه على الصعيد الدولي. ويعني ذلك «جلب الآخر لإرادة ما تريده أنت».

في عام 1993، نشر بول هنتنغتون في أطروحته عن «صدام الحضارات» رؤية لا معادل لها في تشاؤمها إلا تفاؤل فوكوياما. إنها زوال للوهم بعد آمال «النظام العالمي الجديد»: حروب البلقان، وأشكال القلق حول انتشار الأسلحة النووية وصعود الصين، وأشكال الغموض في الشرق الأوسط، كلها تلقى هنا تفسيراً حتمياً.

وفي عام 1997، وصف زبيغنيو برزنسكي القوة الأميركية ومطامحها الجيوسياسية. فشكل ذلك برنامجاً متوافقاً مع «القوة

المتفوقة الأخيرة في التاريخ» التي عليها في الوقت ذاته الدفاع عن تفوقها المرحب به وتأكيد الانتقال نحو إدارة متعددة الطرف في العالم.

في عام 2002، أشاع المحافظ الجديد روبير كانمان، في مقارناته حول «القوة والضعف»، رؤية تبرر سياسة القوة الأميركية وتفسر عجز الأوروبيين.

في كل مرة، كان يطلق هؤلاء المؤلفون مناقشاتهم ويثيرون ردوداً في العالم بأسره. وأصبحت الولايات المتحدة الرئة الفكرية للعالم. وذلك هو الانعكاس لهيمنتها.

الفصل الثاني

أشكال القوة والضعف في القوة الأميركية

عندما يوصف العالم بـ «الأحادية القطبية» أو «التعددية القطبية»، تبعاً للمناظرة التي جرت في عام 2003، التي وضعت طوني بلير في مواجهة مع جاك شيراك، اعتُبرت القوة الأميركية ساحقة، لكن عليها أن تنتظم مع قوى أخرى. وليس لدى الولايات المتحدة الوسائل التي تجعلها «إمبراطورية» شاملة.

أولاً ـ القوة العسكرية

القوة العسكرية هي العامل الأول للهيمنة الأميركية. فالميزانية العسكرية للولايات المتحدة التي كانت قد بلغت 6% من إجمالي ناتجها الوطني في أواسط ثمانينات القرن الماضي، تراجعت إلى نسبة 3٪ أثناء القفزات الفجائية للحرب الباردة، في نهاية

تسعينات القرن الماضي، وبسبب الفوائض في الميزانية في سنوات رئاسة كلينتون، والسياسة المقررة من قبل الرئيس بوش الابن رداً على اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، ارتفعت الميزانية العسكرية الأميركية من 300 مليار (في عام 2000) إلى 400 مليار دولار (في عام 2004). فالولايات المتحدة تمثل وحدها نصف النفقات العسكرية العالمية وأكثر من الثلثين من النفقات العسكرية لحلف الأطلسي. وبينما كان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، في ثمانينات القرن الماضي يقومان بدور متعادل تقريباً في مجال النفقات العسكرية، أصبحت الميزانية العسكرية الأميركية، بعد انتهاء الحرب الباردة، أعلى من مجموع ميزانيات القوى العسكرية العشرة التي تليها. وبالتالي فإن الولايات المتحدة تمثل كذلك أكثر من نصف الصادرات العالمية من الأسلحة وتحتل صناعاتها العسكرية موقع الهيمنة في العالم.

1 ـ التوزان النووي

لدى الولايات المتحدة ترسانات نووية ضخمة، وقد أقامت مع روسيا شكلاً من الاستقرار الاستراتيجي. فبعد اتفاقات ستارت 1 (1991) وستارت 2 (1993)، وُقِّع في عام 2002 اتفاق استراتيجي أميركي ـ روسي جديد حدد سقفاً من 1700

إلى 2200 رأس نووي تنشر حتى عام 2012. وعلى عكس الاتفاقات السابقة، لم يتطلع الاتفاق الأخير إلى التحقق من تدمير الرؤوس النووية. وتتجه الولايات المتحدة إلى التخلص من قيد التكافؤ مع روسيا، بينما لا تملك هذه الأخيرة الوسائل للحفاظ على ترسانة قوية جداً.

لقد حددت واشنطن أنها ستحتفظ بما مجموعه 600 4 رأس نووي استراتيجي مخزونة ومعدة حتى عام 2012. وتتيح لها هذه الترسانة الاحتفاظ بتفوق واضح على روسيا والقوى النووية الأخرى المتوسطة (فرنسا، المملكة المتحدة، الصين، ودون الكلام عن الهند والباكستان). وحسب التوقعات، ستمتلك الولايات المتحدة في عام 2015 قوة نار نووية تعادل خمس مرات ما هو متوفر لدى القوى النووية الأخرى مجتمعة.

أما «الطاقة المعادلة للذرة» فإنها تؤدي إلى تخفيض الأفضلية النسبية للترسانة النووية الأميركية في التوازن بين القوى المختلفة. وإن حرباً نووية تضع الولايات المتحدة في مواجهة قوة نووية أخرى مثل روسيا أو الصين لن يكون لها أي معنى، إلا إذا توصلت لبناء درع مضاد للصواريخ يحمي أراضيها، وعندما تصبح غير قابلة للنيل منها، يمكن أن تهدد عدواً لها دون التعرض للرد. ويمكن لمشروع الدرع المضاد للصواريخ أن

يعبئ وسائل ضخمة. فبعد أن أُطلق من قبل ريغان في عام 1983 باسم «حرب النجوم»، واستمر هذا المشروع في صيغة محدودة حتى تسعينات القرن الماضي، ثم أعيد العمل به من قبل جورج بوش الابن. ومع ذلك ظلت القابلية التقنية لصنعه موضوعاً للشك. فإن درعاً لا يكون كامل الإحكام، يبقى بالنسبة للولايات المتحدة مغامرة حاملة للمخاطر في حال نشوب حرب نووية. ويكون السباق بين الوسائل الدفاعية للولايات المتحدة والوسائل الهجومية لروسيا، وخاصة للصين مقياساً أساسياً للعلاقة الاستراتيجية بين هذه القوى المختلفة.

فضلاً عن ذلك، تُطرح قضية استخدام أسلحة نووية تكتيكية على ساحة الصراع. وقد تخلت الولايات المتحدة رسمياً عن مثل هذا الاحتمال، وأكدت دائماً هذا التخلي في الميادين الدولية. ومع ذلك فقد تركت غموضاً يحلق في الأحاديث الرسمية في حال تعرض جيوشها لهجمات بواسطة «أسلحة دمار شامل». (بما فيها الكيميائية والبيولوجية). إضافة إلى ذلك، فقد أطلقت محاولات استكمال تركيز أسلحة نووية صغيرة وقادرة على تدمير أبنية تحت الأرض.

إذا كان على الولايات المتحدة التطور نحو نظرة لاستخدام الأسلحة النووية التكتيكية، رغم التزاماتها الدولية، فإنها بذلك

توفر تشجيعاً قوياً لتكاثر هذه الأسلحة في العالم بأسره. وتجد نفسها في هذا الشأن، في تناقض مع سياستها التي تستهدف، منذ الحرب العالمية الثانية منع البلدان الأخرى من الوصول إلى السلاح النووي. وخلال تسعينات القرن الماضي، نشرت الولايات المتحدة مواد انشطارية ناتجة عن تفكيك الرؤوس النووية السوفياتية (قانون عضوي مجلس الشيوخ نون ولوغار 1991). ويُعتبر هذا البرنامج الذي ثبته جورج بوش الابن أحد العناصر الرئيسية في «الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية ضد الانتشار» الذي أطلق في عام 2002.

2 ـ الولايات المتحدة والحرب

تعتبر القوة التوافقية للولايات المتحدة لا مثيل لها. فهي وحدها المتمتعة بشبكة من القواعد العسكرية ومن قدرة رمي يسمح لها بأن تخوض في وقت واحد حرباً أو أكثر في أي مكان من الكرة الأرضية، حيث تكون مصالحها الاستراتيجية مهددة.

بعد انتهاء الحرب الباردة، تسارع تكيف الجهاز العسكري الأميركي. وصار بإمكان الولايات المتحدة أن تدفع حتى مليوني رجل، في حين لا يستطيع حلفاؤها في حلف الأطلسي تقديم أكثر من 150 ألفاً. وتوجد خمس قيادات جغرافية كبيرة: أوروبا، المحيط الهادئ، القيادة المركزية (الخليج العربي)،

القيادة الجنوبية (أميركا اللاتينية)، وقيادة كوريا الشمالية في عام 2002 (من أجل حماية أراضي أميركا الشمالية ضد الإرهاب). ولا زال الأميركيون محتفظين بـ 120 ألف رجل في أوروبا (ثلثاهما في ألمانيا) لكنهم سيخفضون هذا العدد. بمقدار الثلث ويعيدون نشر الباقي نحو الدول الجديدة في أوروبا من الجنوب ـ الشرقي (بلغاريا، ورومانيا) الأقرب من مناطق التوتر. وفي آسيا يتمركز لهم 100 ألف رجل (حوالى 40 ألف في كوريا الجنوبية كما في اليابان). كما لهم كذلك قواعد عسكرية عديدة في أميركا اللاتينية، والشرق الأوسط، وفي آسيا الوسطى، وحتى في أفريقيا (جيبوتي).

تمتلك الولايات المتحدة 12 حاملة طائرات (منها تسع حاملات ذات تسيير نووي) و55 غواصة نووية هجومية، وقاذفات ذات مدى عمل طويل، وطائرات «خفية» تفلت من كشف العدو، وطائرات بدون طيارين، وأسلحة دقيقة تصبح أكثر فعالية (صواريخ بحرية، توما هوك وقنابل موجهة، إلخ). وقد استخدموا 9% من الأسلحة العالية الدقة في الحرب الأولى ضد العراق و70% في الحرب الثانية. وكانت النتيجة أن حروب الولايات المتحدة تصبح أكثر فأكثر تركيزاً وشدة بعتادها وتستلزم أقل فأقل من الجنود (ما يقرب من 700 ألف رجل ضد

العراق في عام 1991، و250 ألف رجل في عام 2003، مع الأخذ في الاعتبار للوحدات الحليفة). وأخذ التحول من حقل معركة في حرب تقليدية إلى حرب «ذكية» (باللجوء إلى الوسائل الأحدث في الاتصال والكشف)، في اللهجة الشعبية الأميركية اسم: «الثورة في الشؤون العسكرية» أو التغيير الانقلابي.

في بادئ الأمر، تلجأ الحرب الأميركية إلى السلاح الجوي. فقد استُخدم القصف الاستراتيجي ضد ألمانيا واليابان، ثم ضد ڤيتنام. وغالباً وما اقتضى أن تكون العملية العسكرية مسبوقة بحملة جوية مخصصة لشل الدفاعات الجوية المضادة للعدو والحد من القدرات الدفاعية على الأرض، وحين يلجأ الأميركيون للقصف، لا يرتبكون أبداً بأية محاذير، حتى ولو كانت الأسلحة الدقيقة اليوم تتيح خوض حروب «أنظف» من الماضي (ولو أنها لا تكون دائماً دون شوائب). فخلال الحملة الجوية على كوسوڤو، كان الجنرال كلارك قائد الأركان في حلف الأطلسي وقائد الجيوش الأميركية في أوروبا في آن معاً، يتحدث عن أربع نتائج عملية: «التمزيق والتجريد والتخريب والتدمير».

يكون الأميركيون متحفظين في المخاطرة بحياة جنودهم على الأرض عندما لا تكون مصالحهم معنية بشكل مباشر. فبعد فشل

تدخلهم في لبنان مع فرنسا (1983 ـ 1984) وضعت «نظرية واينبرغر (وزير الدفاع حينذاك) شروطاً محددة لإرسال الجيوش إلى الخارج (توريط مصالح أميركية، وضرورة التدخل من أجل أهداف واضحة ومحددة، واستخدام القوة آخر وسيلة وبقدر كافٍ من دعم الرأي العام والكونغرس). وتأكدت هذه الرؤية بعد نهاية الحرب الباردة («رؤية باول»)، كان باول حينذاك رئيس لجنة رؤساء الأركان) ثم في عام 1994، بعد الهزيمة الصومالية (توجيه رئاسي رقم 25)، وبشكل عام، لم يكن الأميركيون الذين وضعوا في بؤرة الحرب، معدين بالقدر الكافي من أجل صيانة السلام. وفي البلقان، تمكنوا من الاعتماد على الوسائل العسكرية والمدنية للأوروبيين. وفي أفغانستان كذلك، ولكن بقدر أقل، ودون القدرة على استعادة الأمن والاستقرار في كل البلاد، وفي العراق، اتضح أن مرحلة الاحتلال صعبة جداً.

أما في ميدان المخابرات، فيبدو التفوق الأميركي ساحقاً. وتتمتع الولايات المتحدة باحتكار قدرات الاطلاع بالأقمار الفضائية (شبكة GPS[1]، التي أصبحت تتعرض لمنافسة مشروع

(1) تحوّل معدل القنابل الموجّهة عبر نظام GPS، خلال حرب الخليج الأولى، من 0% إلى 3% أثناء حرب كوسوفو، وإلى 28% أثناء حرب أفغانستان، وإلى 60% خلال العمليات في العراق.

غاليلو الذي أطلقه الأوروبيون)، وقدرتها على التنصت على الاتصالات المعادية (شبكة إيشيلون) لا تعادلها أية قدرة أخرى، وتتيح لها كذلك جمع الأخبار الاقتصادية. ومع ذلك، فإن التكنولوجيا لا تستطيع أن تحل بشكل كامل محل الاستخبار البشري، وقد وقعت الدوائر الأميركية بعدة أخطاء بسبب عيب في الكفاءة أو المعرفة، كما أظهرت مفاجأة 11 أيلول/ سبتمبر 2001 والتطويق الشاق لصدام حسين وبن لادن.

لقد خاضت الولايات المتحدة جميع الحروب الهامة منذ نهاية الحرب الباردة بنجاح. وجرى تحرير الكويت بتحالف عسكري قادته الولايات المتحدة بانتداب من الأمم المتحدة، وفي بلاد البلقان تحرك الأميركيون داخل حلف الأطلسي، لكنهم احتفظوا بحركة ذاتية كبيرة في العمل (خلال حرب كوسوڤو، وكان نصف الضربات من خطط القناة الوحيدة للقيادة الأميركية). وكانت الحرب في أفغانستان وفي العراق حرباً أميركية صرفة. حيث لم يكن دور البلدان الحليفة إلا دوراً مكملاً.

وأصبحت الولايات المتحدة راغبة أكثر فأكثر بتعددية الأطراف في استخدام القوة العسكرية، ونادراً ما تركت نفسها ترتبك في اعتبارات قانونية من أجل قلب أنظمة معادية لها خلال

الحرب الباردة. ويمكن لسلطة مجلس الأمن الدولي أن تكون مفيدة في تشريع بعض العمليات العسكرية (حرب الخليج في 1990ـ1991، التدخل في الصومال في عام 1992، وفي هاييتي في عام 1994)، لكن الاستشارة لم تكن دائماً سابقة (الضربات ضد السودان، وأفغانستان رداً على العمليات الإرهابية في عام 1998، وحرب كوسوڤو في عام 1999، واجتياح العراق في عام 2003).

تؤكد استراتيجية الأمن الوطني لعام 2002 بوضوح أن الجيش الأميركي يجب أن يبقى قوياً بالقدر الكافي لردع «الخصوم المحتملين» عن محاولة معادلتها أو تجاوزها. والخطورة، كما يبينها المؤرخ الإغريقي توسيديد، أن إرادة الدفاع عن الذات تتحول تدريجياً إلى سياسة توسعية. ويهزأ إيمانويل تود بـ«العسكرية المسرحية الصغيرة» للولايات المتحدة التي لا تهاجم إلا الأعداء الأضعف منها. صحيح أن الولايات المتحدة لا تمتلك اليوم وسائل إنشاء إمبراطورية بالقوة، وإنه لذو معنى أنها لم تختر الوسائل ذاتها لتسوية أزمة كوريا الشمالية (التي تشرك قوى مجاورة مثل الصين واليابان) إلا من أجل القيام بالحرب على العراق. ويمكن لمنطق القوة والوطنية وتعددية الطرف أن تخلق دينامية خاصة للقوة، في التقليد «الجاكسوني» للسياسة الخارجية

الأميركية. ونجد هنا آليات لعلاقات دولية تعيدنا إلى عصر سابق جداً لعصر الديمقراطية والأمن الجماعي.

ثانياً ـ القوة الاقتصادية

إن القوة العسكرية ترتكز على القوة الاقتصادية. فإذا كانت الولايات المتحدة تستطيع أن تأمل استمرار أو زيادة قوتها الاقتصادية في وجه أوروبا، فإن للتأرجح الكبير للنشاط والثروة العالميين نحو آسيا نتائج أكثر إقلاقاً لها.

1 ـ مركز الرأسمالية العالمية

أصبحت الولايات المتحدة منذ عام 1896 القوة الاقتصادية الأولى على الكرة الأرضية. إنها تمثل تقريباً 25% من إجمالي الناتج العالمي في قيمتها الاسمية، و20% في معادل قدرتها الشرائية. ومع ذلك، فإن هذه النسبة في اتجاه انخفاضي بسبب صعود قوى اقتصادية جديدة. ففي عام 1945، إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة في أوج قوتها مع نسبة 50% من إجمالي الناتج العالمي، وتدريجياً لحقت بها كل من أوروبا واليابان. وتسجل الآن كل من الهند والصين تطوراً أسرع، وتدل النتائج أن إجمالي الناتج الوطني للصين سيتجاوز الناتج الوطني الإجمالي للولايات المتحدة بمعادل القدرة الشرائية في عام

2020 وفي عام 2040 بالقيمة الاسمية، لكنه لا بد من وقت أطول لكي تصل الصين إلى المستوى التكنولوجي للولايات المتحدة.

ورغم خطر «عدم التصنيع» الذي طرح في تسعينات القرن الماضي، فإن الولايات المتحدة تسيطر على النشاطات العالمية الأساسية، وخاصة في الخدمات. فتوجد 35 مؤسسة أميركية في عداد 100 مؤسسة عالمية. وفي النتيجة، يتأثر قانون الأعمال بشكل واسع بالولايات المتحدة، وأساليب الإدارة الحديثة كلها آتية من وراء الأطلسي (التايلورية، الفوردية، ودور شركات الإرشاد والإصغاء). ويتجه تطور الرأسمالية في آسيا نحو رفاهية تفوق النمط الرأسمالي الأميركي على حساب خصوصيات أوروبا القارية (نموذج دولة العناية الإلهية، وحماية الخدمات العامة، والدور الرئيسي للقوة العامة).

يبقى أن الولايات المتحدة لا تسيطر على الإطار النظامي العالمي، ففي مجال المنافسة مثلاً، هي مرغمة على احترام قواعد شركائها (الإجراء المتخذ في عام 2000 من قبل اللجنة الأوروبية ضد احتكار مايكروسوفت والحظر في عام 2001 لاندماج جنرال إلكتريك ـ هونويل).

2ـ التجارة

تعتبر الولايات المتحدة، وبشكل متعادل مع الاتحاد

الأوروبي، القوة التجارية الأولى بنسبة تقارب 18% من التجارة الدولية (إذا لم نأخذ في الاعتبار المبادلات بين الأوروبيين).

إن القوة التجارية للولايات المتحدة محددة بعاملين: فمن جهة، يتمتع الاتحاد الأوروبي بـ«سياسة تجارية مشتركة» متميزة بتعرفة خارجية مشتركة ومواقف مشتركة في المفاوضات المقررة من قبل الدول على أساس الأكثرية المؤهلة والمحمية من قبل اللجنة. فعندما اختارت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قرارها حيال مصالحها المختلفة، أصبح الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للأميركيين أن يلعبوا على انقسامات هذه الدول. ومن جهة أخرى، تأكد احترام اتفاقات التجارة الدولية بنظام قانوني ملزم، منذ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في عام 1995. وقد أدينت الولايات المتحدة، أكثر من مرة، لعدم احترامها للاتفاقات، واضطرت، تحت خطر الإجراءات المقابلة لشركائها، تعديل تشريعاتها غير المتوافقة مع القانون.

يمثل العجز التجاري للولايات المتحدة هماً حقيقياً. فبعد أن كان الميزان التجاري الأميركي فائضاً بين عامي 1896 و1971، أصبح في حالة عجز بشكل دائم. وبلغ هذا العجز 5% من إجمالي الناتج الوطني في عام 2004، وتُرجم بعجز معادل له

في ميزان المدفوعات. فدفع ذلك الولايات المتحدة إلى التصرف على صعيد نقدها وتبني سياسة تجارية أكثر هجوماً.

3ـ المال

تتابع الولايات المتحدة سيطرتها على المؤسسات المالية الدولية، (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي) التي كانت هي في أصل إنشائها. وتجعلها حصتها في موارد صندوق النقد الدولي أقلية حصرية. ونيويورك هي العاصمة للمالية الدولية.

يبقى أن موقع الولايات المتحدة، لجهة تدفق الرساميل قد تدهور كثيراً بسبب العجز المالي الأميركي. فمع الحرب العالمية الأولى، كانت دائنة بوضوح لبقية العالم. وفي عام 1984 أصبحت مدينة وبلغ دينها الخارجي ما يقرب من 20% من إجمالي ناتجها الوطني. وترتبط الولايات المتحدة بمشتريات سندات من قبل اليابان والصين. ويرى إيمانويل تود في هذا الوضع طابع «النهب» لكن السريع العطب للاقتصاد الأميركي: كل شيء يمر كما لو أن الولايات المتحدة تستخدم مضخة ماصة كينيزية لجعل الاقتصاد العالمي يقوم بوظيفته.

لقد تجنبت الولايات المتحدة حتى الآن كل أزمة مالية. فكان وضع ماليتها العامة قد تحسن في نهاية إدارة كلينتون (مع فائض في الميزانية بين عامي 1997 و2000)، لكنها تدهورت من جديد بعد

ذلك (مع عجز في الميزانية يعادل 5% من إجمالي الناتج الوطني في عام 2004). وكان ذلك نتيجة تزايد النفقات العسكرية.

4 ـ الدولار

تتمتع الولايات المتحدة بـ«امتياز الدولار» كنقد مرجع للاقتصاد العالمي. وقد سبق الاقتصادي الفرنسي، جاك روف، في ستينات القرن الماضي، أن راجع «العجز دون دموع»: كانت الولايات المتحدة تمول عجز ميزان مدفوعاتها بإصدار الدولارات. وجرى تخفيض قيمة الدولار بعد ذلك (1971ـ 1973) كما جرى تعويمه بعد التخلي النهائي عن النظام الثابت في المبادلات (اتفاقات جمايكا، 1976). حينذاك تركت السلطات الأميركية الدولار ينطلق: كان يحكى عن «لا مبالاة خفيفة» من أجل وصف هذه السياسة.

للسلطات السياسية الأميركية تأثير على النقد أكثر من السلطات السياسية الأوروبية. فيدار نقد اثنتي عشرة دولة أوروبية، اليورو، حسب المعيار الأساسي للاستقرار: المصرف المركز الأوروبي هو الذي يدير السياسة النقدية من أجل هدف وحيد هو «استقرار الأسعار»، ولا يستطيع المجلس عملياً التأثير على معدل الصرف، لأنه لا يستطيع تغيير معدلات الفائدة؛ ويجب على الدول الأعضاء أن تحترم نظام ميزانية دقيق في إدارة

مالياتها العامة («ميثاق الاستقرار»). أما في الولايات المتحدة فالبنك الاحتياطي الفدرالي هو الذي يوجه السياسة النقدية، لكنه يستهدف الاستخدام الكامل وليس الكفاح ضد التضخم فقط. ومن الطبيعي أن تتعاون السلطات النقدية، رغم أنها مستقلة هي أيضاً، مع السلطات السياسية التي ليست هي مرغمة في سياساتها المتعلقة بالميزانية.

نتيجة لذلك، يمكن للسلطات الأميركية استخدام النقد كسلاح اقتصادي، حتى وإن كان لهذا السلاح حدوده. فالدولار المنخفض السعر، والمترافق بمعدلات فوائد متدنية، يشجع الصادرات ولا يرفع أسعار المستوردات من موارد الطاقة والمواد الأولية المحررة بالدولار بشكل واسع. والدولار القوي، والمترافق بمعدلات فائدة عالية، يمكن أن يكون مفيداً في حالة سخونة تضخمية ويتيح جذب الرساميل الضرورية لتمويل حالات العجز. وقد انتصرت سياسة الدولار القوي، بين عامي 1979 و1985، في تشجيع الكفاح ضد التضخم، ثم سادت سياسة الدولار المتدني بين عامي 1985 و1993، قبل أن يستعيد النقد قيمته حتى عام 2001، ثم يستأنف الانخفاض اعتباراً من هذا التاريخ. ولا يتمتع الأوروبيون بحرية السلطات الأميركية، ويستطيعون تصدير نمطهم في الاستقرار النقدي

والمالي إلى بقية العالم، لكن هذا يفترض أن تفرض عملتهم نفسها أكثر فأكثر في الاقتصاد الدولي.

بَيْدَ أنه رغم تطور اليورو، يبقى الدولار اليوم النقد العالمي الأول، فيستعمل اليورو في 10 إلى 15% من التدفق التجاري العالمي، والدولار في 40%. ويمثل الدولار ما يقرب من ثلثي احتياط العملات الصعبة في البنوك المركزية، مقابل أقل من 20% لليورو. ويجري تداول ثلثي الدولارات خارج الولايات المتحدة، مقابل 8% من اليورو. «فقوة الورقة الخضراء، هي كذلك الوزن السياسي والحيوية الاقتصادية للولايات المتحدة» (جيرار مواتي، لوموند 9 كانون الأول/ ديسمبر 2003).

ثالثاً ـ علم إحصاءات السكان

تُعتبر الولايات المتحدة قوة سكانية نسبية: 280 مليون نسمة في آخر إحصاء (2000)، إنها تمثل 5% تقريباً من سكان العالم. ومع ذلك، فهي الآهلة الأكثر بالسكان بين الدول المتطورة. وبفضل الهجرة، كما بفضل إنجابٍ أفضل (معدله 2,1 في الولايات المتحدة، و1,5 في الاتحاد الأوروبي) يتحرك السكان الأميركيون في اتجاه ملائم: فلا بد أن يصل عددهم، حسب التوقعات إلى 340 مليون نسمة في عام 2025، ويمثل

الاتحاد الأوروبي 450 مليون نسمة، لكنه منقسم إلى 25 دولة أعضاء، والسكان أقل ثروة وأقل فتوة في آن معاً من سكان الولايات المتحدة، وسيمر هذا العدد بحالة من الركود حتى عام 2025، دون احتساب التوسعات الجديدة. ويبلغ عدد سكان اليابان 125 مليوناً، كذلك هو في حالة من الركود. أما روسيا اليوم فهي أقل أهولة بالسكان بمرتين من الولايات المتحدة (بينما كان الاتحاد السوفياتي أكثر أهولة منها في زمن الحرب الباردة).

بين القوى السكانية التي يمكن أن تهدد تفوق الولايات المتحدة، تأتي الصين (1,3 مليار من السكان اليوم، ويقدر أن يصل هذا العدد إلى 1,5 مليار في عام 2025)، ثم الهند (1 مليار اليوم، ويقدر أن يصل إلى 1,3 مليار في عام 2025). فإذا توجهت هاتان القوتان إلى أقصى تطورهما الاقتصادي، يمكن أن تجعلا الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة، لكن هذا يفترض أن تتجاوزا بعض الصعوبات الداخلية (حالات التفاوت الاجتماعي، المستوى التعليمي، الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي، الشيخوخة السكانية في الصين، بسبب سياسة إنجاب الطفل الوحيد). كما تطرح مسألة مستقبل قوى سكانية أخرى في العالم الثالث (إندونيسيا والبرازيل ونيجيريا...).

أما التطور السكاني الأميركي، فإنه سيترجم بتغيير توازنات داخلية. فنسبة البيض (الذين يطلقون على أنفسهم هذا اللقب خلال عمليات الإحصاء) لا تتوقف عن الانخفاض بسبب ضعف الإنجاب والهجرة، وهم يمثلون أقل من 70% من السكان الأميركيين حسب إحصاء عام 2000. وقد أصبحوا أقلية في كاليفورنيا ويمكن أن يصبحوا كذلك في مجمل البلاد من الآن حتى منتصف القرن الواحد والعشرين. ويشهد «الإسبانيون» تفجراً سكانياً حقيقياً: يزيد عددهم بنسبة 50% كل عشر سنوات منذ عام 1950 بسبب هجرة عالية جداً، مصدرها المكسيك بشكل أساسي. وهم يشكلون منذ عام 2000 «الأقلية الأولى» في الولايات المتحدة أمام السود، ويمثل هؤلاء المتحدرون من العبيد السابقين 12% من السكان الأميركين . ويصل عدد الآسيويين إلى 4% تقريباً من سكان أميركا، لكن عددهم يتزايد تقريباً بشكل أسرع من السكان الإسبانيين الأميركيين. وتمثل الفئات الأخرى (بمن فيهم الهنود الأصليون) أقل من 2% من السكان.

ولا يحصل تغير في التوازنات السكانية دون نتائج على تطور السياسة الخارجية الأميركية. ويمكن لانتقال منطقة التمركز السكاني الأميركي نحو الجنوب والغرب على حساب الشواطئ (خاصة الشاطئ الشرقي المتجه نحو أوروبا تقليدياً)، أن يسهل

صعود الشعبية الأميركية وهيمنة الحزب الجمهوري. ويعتقد البعض أن التنوع العرقي والثقافي سيكون ورقة رابحة للولايات المتحدة، لتعزز وضعها في موقع المركز من «العولمة». ويعتبر هذا البعض أن بوتقة الانصهار (تعبير ابتكره زانغويل في بداية القرن العشرين) سيستمر فعلها، وأن السكان المتنوعين في أصل المنشأ يستمرون في الاندماج في هذه البوتقة. كما يظن آخرون (مثل هنتينغتون) عكس ذلك بأن الولايات المتحدة ستصبح أكثر فأكثر مخترقة بتباينات عرقية تنخر ازدهارها وتلاحمها السياسي إلى وقت معين (فتن لوس أنجلوس في عام 1992)، ويميل جاك أندرياني، سفير فرنسا السابق في واشنطن، للأطروحة الأولى، حتى وإن كان يشك في اندماج السود. فهؤلاء يوجدون في الواقع بشكل واسع تحت متوسط الفقر في البلاد، وفوق متوسط ارتكاب الجرائم بكثير.

إلى جانب مسألة السود، يمكن للهوية الأميركية أن تشكل نقطة التقاء بين العالم الأوروبي والعالم اللاتيني ـ الأميركي (المرتبط بالدين الكاثوليكي) والعالم الآسيوي (المتأمرك جزئياً). وإن حب العلم الأميركي، وعمق الشعور الوطني الذي كشفته اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر التي أصابت ضحايا من جميع الأصول، كلها تظهر النجاح لسياسة الاندماج.

وهي حتى الآن ورقة رابحة إضافية في تأكيد قوة الولايات المتحدة.

رابعاً ـ الثقافة

الثقافة جزء من قوة التأثير: إنها قدرة بلد على الاستمالة والإنارة بنموذجه وقيمه ونمط حياته. فالثقافة الأميركية تحث على الانضمام أكثر مما على التباعد.

هذه الثقافة هي في أول الأمر النموذج الليبرالي، الذي كان يغري توكفيل في القرن التاسع عشر. فالولايات المتحدة بالنسبة للكثيرين بلد الديمقراطية والحرية، ويعتبر كل شيء فيها ممكناً، ويمكن لكل فرد فيها القيام بتجربته والنجاح انطلاقاً من الصفر («الحلم الأميركي»). وتبقى أرضاً للهجرة، للأوروبيين أقل فأقل، وللإسبانيين والآسيويين أكثر فأكثر. وبسبب هذه الجاذبية، يمكن للولايات المتحدة أن تختار مهاجريها: فلا تستقبل إلا «الأدمغة»، والشباب المميزين بقوة طاقتهم. فيتجاوز عدد الدارسين والباحثين الأجانب في الولايات المتحدة المليون، ومنهم عدد كبير من الآسيويين.

كما تتألق الولايات المتحدة بنمط الحياة فيها. فأنماط الثياب والذوق والموسيقى تأتي من الولايات المتحدة بشكل واسع، وتؤلف جنين «ثقافة عالمية»، منها الجينز والهامبرغر

والماكدونالد والديزني لاند، وليست هي إلا الأسماء الذائعة الصيت.

السينما، إحدى محطات الإبدال الأكثر فعالية للنموذج الأميركي. ففي عام 1946، فرضت الولايات المتحدة فتح السوق الفرنسية للفيلم مقابل مساعدة اقتصادية (اتفاقات بلوم ـ بيرن). وسيطرت الولايات المتحدة على 85% من السوق العالمية للأفلام (75% في أوروبا). ويتيح الفيلم لأميركا بث قيمها ونمط حياتها: في ثقافة لا تزال «غربية» بشكل واسع، لكنها لم تعد أوروبية بشكل تام، فإن فيلم «بعيداً في الغرب Far West» الفيلم الحربي، والكوميديا النيويوركية، هما ابتكاران أميركيان، حتى وإن استطاعا المنافسة في مكان آخر. ويرتبط فيلم «ميل جيبسون 2004»، آلام السيد المسيح، الذي يخرج مشاهد مدماة من جلجلة المسيح، بالتقاليد المؤلمة للعصر الأوروبي الوسيط، لكنه يمثل مجتمعاً يترك مجالاً واسعاً للدين والعنف. وفي ما هو أبعد من الفيلم، تعتبر المسلسلات المتلفزة مواقع للنفوذ الثقافي الأميركي.

كما تسيطر الولايات المتحدة بقدر أقل على سوق الموسيقى (50% في أوروبا)، وأقل أيضاً على سوق الكتاب الذي يفلت اكثر من «العولمة» والتوحيد الثقافي. وبينما كان المثقفون

الفرنسيون يقومون بالإشعاع على العالم في عقود ما بعد الحرب (الوجوديون مثل سارتر وسيمون دوبوفوار، وكذلك فوكو، ودلوز، ودريدا، وبورديو)، يتجه المثقفون الأميركيون اليوم للسيطرة على المناقشات العالمية (فوكوياما، وهنتنغتون، وشومسكي، وستيغليتز إلخ). ففي الإدارة والتعليم العالي، وفي القانون، تفرض نفسها المناهج وأشكال التجديد الأميركية.

اللغة الإنكليزية في النهاية ناقلة للثقافة الأميركية. فتتكلم الولايات المتحدة لغة خارجية، وكان الوضع قد استوجب القليل لكي لا تكون هذه اللغة الفرنسية أو الألمانية. ويمكن للغة الأميركية أن تظهر أقل نعومة على سمعنا من الإنكليزية التي تتميز تقريباً في الإملاء والمفردات، ولم يمنع ذلك أن تكون محكية في كل مكان من الكرة الأرضية. وإذا استثنيت اللغة الصينية البعيدة جداً عن كونها لغة عالمية، وحدهما الفرنسية (مع 56 بلداً أعضاء في المنظمة الدولية الفرنكوفونية) والإسبانية يمكنهما المنافسة في التفوق كلغة عالمية. ولم يكن ممكناً للإنكليزية أن تفرض نفسها، في المؤسسات الأوروبية ، كما تفعله اليوم، لو لم تكن لغة القوة الأميركية المتفوقة.

خامساً - التكنولوجيا

تعمل التكنولوجيا في توسيع القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية والسكانية للولايات المتحدة التي تتميز بالمستوى التعليمي العالي (الذي كان ميزة لسكانها البروتستانتيين في أصولهم) وبمستوى هام من الموارد المخصصة للبحث الإنمائي (3% من إجمالي ناتجها الوطني، كما اليابان، بينما لا يزيد ذلك عن 2%). هكذا فهي تمثل 40% من النفقات العالمية للبحث الإنمائي، و50% من البراءات المودعة في العالم، و30% من المنشورات العلمية في العالم. وفي عام 2003، اشترك في الإنترنت أكثر من 50% من الأميركيين (الثلث في أوروبا) وأكثر من نصف الأقمار الفضائية هي أميركية.

إن واقع الاستناد إلى القوة العسكرية المسيطرة أفضلية مهمة للبحث الأميركي. فميزانية البحث العسكري للولايات المتحدة أعلى بخمس مرات من ميزانية الاتحاد الأوروبي، ولا يُحسب عدد التقنيين ذوي الأصل العسكري والذين استطاعوا كسب القطاع المدني: النووي والصواريخ والطائرة النفاثة (من الأصل الألماني)، والإنترنت (المستخدم في بادئ الأمر من قبل البنتاغون) ونظام الملاحة الفضائية.

فالولايات المتحدة تسيطر على العوامل المختلفة للقوة

العالمية في نسبة تتأرجح بين 25 و50% وأحياناً أكثر من ذلك، ولا شك في أن هذه القوة الأميركية ليست لديها وسائل الهيمنة المطلقة. فتكون مضطرة أن تأخذ في الاعتبار لقوى ومقاومات إقليمية. وفيها نقاط ضعف داخلية، وهي مهددة بتطورات ليست كلها ملائمة لها. لكنها موجودة في صلب المسار العالمي، وهي تسيطر على رقعة الشطرنج الاستراتيجية العالمية.

الفصل الثالث

مصالح وأهداف القوة

بصفتها فاعلاً جيو ـ استراتيجياً مركزياً في النظام العالمي، تعتبر الولايات المتحدة مدعوة لتحديد استراتيجية حقيقية «شاملة». وحيث تطرأ التغيرات الخارجية، سواء كانت اقتصادية أو سياسية، فإنها تُفسَّر نسبة للمصالح الاستراتيجية للقوة الأميركية.

أولاً ـ أية رؤية جيو ـ سياسية؟

«الجيو ـ سياسي» تعبير أوروبي يعود إلى بداية القرن العشرين، يستهدف تحليل العلاقات بين السياسة والموقع الجغرافي، وكان السويدي رودوف كجيلين قد ابتكر هذه الكلمة، كما كان الألمانيان فريدريك راتزل وكارل هاوشوفر قد شددا على أهمية الجغرافيا بالنسبة لقوة أية دولة. اما الجغرافي

البريطاني هالفورد ماكيندر، فقد وضع نظرية التعارض بين القوى الأرضية والبحرية: فالذي يسيطر على «المحور الجغرافي للتاريخ» يعني الأرض المركزية، يستطيع الاستفادة من هذا الوضع المركزي للسيطرة على «أكبر جزيرة في العالم» (يعني كتلة القارات الثلاث الأوروبية والآسيوية والأفريقية)، وإفشال القوى البحرية الخارجية التي هي بريطانيا والولايات المتحدة، وفي رأي ماكيندر أن روسيا هي التي تحتل الأرض المركزية وتهدد بتوحيد «أوراسيا» وحدها أو بالتحالف مع ألمانيا، لكن ماكيندر نظر إلى كون الصين تستطيع قلب الإمبراطورية الروسية وتوحيد أوراسيا لصالحها.

وقد تحسست الولايات المتحدة في وقت مبكر من هذه التحليلات الجيو ـ سياسية، بصفتها قوة بحرية مفصولة بمحيطين عن «أكبر جزيرة في العالم»، ودرس الأميرال ألفرد ماهان أهمية القوة البحرية في التاريخ (1890) وأوحى بمشاركة مع القوة البحرية البريطانية، من أجل إفشال البحرية الألمانية والبحرية اليابانية وشعوب آسيا الأخرى. ولم تكن طروحات ماهان حاسمة في استراتيجية أول نزاع عالمي، كان بشكل أساسي حرباً قارية بين قوى أوراسية، لكنها ظهرت أكثر توافقاً في مناسبة الحرب العالمية الثانية، حيث كانت السيطرة على

المناطق البحرية من قبل الولايات المتحدة عاملاً حاسماً في نصرها النهائي.

واعتباراً من الحرب الباردة، وجد التعارض بين الأرض المركزية والقوى البحرية توافقاً جديداً مع المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وتكيف الجيو - سياسي الأميركي ذو الأصل الهولندي نيقولا سبيكمان مع طروحات ماكيندر بالتشديد على أهمية الحلقة الأرضية التي تحيط بالأرض المركزية: هي في رأيه القوة المسيطرة على الحلقة الأرضية التي تمسك بيدها مصائر العالم. فأوحت هذه الرؤية الجيو - سياسية بسياسة الاحتواء التي ترتكز على حضور أميركي قوي في أوروبا الغربية، وتركيا والشرق الأوسط وفي شرق آسيا (بالاستناد خاصة إلى اليابان، والمدعوة في بعض الأحيان «حاملة طائرات غير قابلة لإغراق الولايات المتحدة»).

لم يؤد انتهاء الحرب الباردة وانهيار القوة السوفياتية إلى التخفيف من اهتمام الولايات المتحدة بما هو جيو - سياسي. فقد أوضح هنري كيسنجر الخيار الصعب الذي كانت فيه الولايات المتحدة بموقعها الجغرافي: فإما تتجه في سياسة «انعزال متألقة» على الطريقة البريطانية (بالمرستون ودزرائيلي)، وإما اتخاذ سياسة تحالف مع بسمارك من أجل الحفاظ على التوازن

العالمي. فنادى كيسنجر بالخيار الثاني، متوافقاً مع المثالية التقليدية لأميركا مع تقييم واقعي لنسبة قوى ومصالح البلد. فكان ذلك هو المبدأ الذي وجه التقارب مع الصين أثناء رئاسة نيكسون، وكان لا بد أن يلعب حلف الأطلسي «المؤسسة التي وفقت بشكل أفضل بين الأهداف الأخلاقية والجيو ـ سياسية لأميركا» دوراً أساسياً في هذه الاستراتيجية.

ولم يحدد أحد دون شك بهذا القدر من الموهبة ودقة الرؤية الجيو ـ سياسية للولايات المتحدة كما فعل زبيغنيو برزنسكي المستشار السابق للرئيس جيمي كارتر. فقام بتحليل وضع الولايات المتحدة كأول قوة متفوقة في التاريخ و«الاحتمال الكبير أن تكون الأخيرة»، مشدداً على أهمية التوازنات داخل أوراسيا، التي تضم 75% من السكان وموارد الطاقة و60% من ثروة العالم. وفي صيغة يعزو إليها القسوة عمداً، لخص البرنامج الجيو-استراتيجي للولايات المتحدة: «تجنب أشكال التواطؤ مع التابعين وإبقاؤهم في حالة تبعية تبرر سلامتهم؛ وتنمية طواعية الرعايا التابعين، ومنع البرابرة من تشكيل تحالفات هجومية».

واستناداً إلى حد معين من نظرية الأرض المركزية، أراد برزنسكي تجنب عودة روسيا («الخرق الأسود الأوراسي») إلى استراتيجية إمبريالية. ودعا لتوحيد أوروبا («رأس الجسد إلى

الديمقراطية») حول «العمود الفقري الجيو- استراتيجي» المؤلف من فرنسا وألمانيا وبولنيا وأوكرانيا. ومثل كينسجر، تطلع برزنسكي إلى توسيع حلف الأطلسي نحو الشرق وإقامة علاقات أمنية بناءة مع روسيا. وامتدح كذلك استمرار تحالف الولايات المتحدة مع اليابان (كشريك عالمي) وإقامة شراكة متوازنة مع الصين، تدع لهذه الأخيرة ممارسة تفوق إقليمي. وفي الشرق الأوسط («بلاد بلقان أوراسيا»)، كان يقترح الاعتماد على أذربيجان وأوزبكستان وأوكرانيا («كأقطاب جيوسياسيين»)، والاستمرار في «تعددية جيوسياسية» تمنع أية قوة من السيطرة على المنطقة.

هذه التحليلات الجيوسياسية تبين تماسك رؤية تفضل بثبات أهداف قوة شاملة لمواجهة قيود الساحة العالمية. وكانت تترافق مع حاجة الولايات المتحدة للسيطرة على الساحات بمساعدة أداتها العسكرية وشبكة تحالفاتها وقواعدها.

ثانياً - الاستراتيجية الاقتصادية

من المبالغ فيه أن تُرى في الاستراتيجية الاقتصادية للولايات المتحدة، التي تشمل وفرة من العوامل الخاصة، خطة متفق عليها ومبنية كما في السياسة الخارجية. فالسياسة الاقتصادية

أكثر تعرضاً للتقلبات، تبعاً للتناوبات السياسية الداخلية، من الدبلوماسية التي تتحرك في أطر أكثر ثباتاً وتحديداً بتطور علاقات القوى الدولية، وفضلاً عن ذلك، فإن العلاقات الاقتصادية تتطور أكثر فأكثر في عالم متحرر وفي منجاة من نفوذ السياسيين.

بيد أن هذه الملاحظات يجب أن تكون مضاعفة التنوع. ففي المقام الأول، يُحدَّد أفق المسؤولين السياسيين الأميركيين بشكل واسع باعتبارات اقتصادية داخلية، الأمر الذي يمكن أن تكون له نتائج هامة على سياستهم الخارجية. فجورج بوش الأب، رغم انتصاره العسكري على العراق في عام 1991، لم ينتخب ثانية بنسبة كبيرة بسبب النتائج السيئة للاقتصاد الأميركي. وعمل خلفه بيل كلينتون في أول الأمر للتصحيح الاقتصادي، وخاصة بوضع «استراتيجية وطنية تصديرية» مخصصة لكسب أسواق جديدة، وبإعادة توجيه دوائر الاستخبارات نحو «العقل الاقتصادي». فصرح في عام 1994 أمام الكونغرس: «لقد وضعنا التنافس الاقتصادي في صلب سياستنا الخارجية». بعد ذلك قام بتحديد (في الاتجاه العملي) سياسة خارجية أكثر طموحاً.

وفي المقام الثاني، تتمتع الولايات المتحدة، بصفتها قوة شاملة، بهوامش مناورة غير متوفرة لدى شركائها، فأدوات

السياسة الاقتصادية (مستوى الدولار، وسياسة صندوق النقد الدولي، والسياسة التجارية) هي في الأيدي نفسها الممسكة بأدوات السياسة التجارية. على عكس ذلك، لا يستطيع الاتحاد الأوروبي استخدام يده في معالجة مستوى نقده، والمصالح المتباعدة بين دوله الأعضاء تمنعه من تحديد سياسة تجارية هجومية حقاً. واليابان نظرياً أكثر استقلالاً ذاتياً، لكن حجمه الاقتصادي أصغر وتبعيته السياسية حيال الولايات المتحدة تقيد حريته في الواقع.

في الميدان التجاري، كانت الولايات المتحدة منذ النشأة حاملة راية التبادل الحر، وممسكة بمحطة المملكة المتحدة. لكنها استخدمت كذلك سياسة الحمائية، قبل وبعد الحرب العالمية الأولى. وبعد عام 1945، كان موقفها ملتبساً: كانت تشجع التبادل الحر (توقيع الغات في عام 1947)؛ لكنها رفضت تصديق شرعة هافانا التي نصت على وجوب إنشاء منظمة دولية للتجارة (1948)، وبعد عقد عدة اتفاقات لتحرير التجارة العالمية، حيث عرفت كيف تحمي مصالحها التجارية، وفي النهاية انضمت إلى جهود إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (اتفاقات مراكش 1994).

كانت الولايات المتحدة مقيدة بالاتفاقات الموقَّعة وبالنظام

القانوني للمنظمة العالمية للتجارة، وكانت الاختلالات المتصاعدة للميزان التجاري الأميركي تدفعها لاتباع سياسة تجارية هجومية، وبدلاً من اتباع تحرير المبادلات المتعددة الأطراف، طمحت إلى القيام بتبادل حر بناءً على الطلب الذي يأخذ في الاعتبار بشكل أفضل لمصالح اقتصادها (فتح انتقائي تبعاً للقطاعات والبلدان). فيمكن للتبادل الحر أن يقترن بمشروع سياسي: تلك هي حال إقامة منطقة من التبادل الحر في القارة الأميركية، ويمكن تخفيفه بالحرص على الحماية الفضلى للمنتجين الأميركيين، كما هي الحال في المفاوضات حول المساعدات الزراعية (خاصة للقطن) أو مع الصين.

في الميدان النقدي والمالي، تتمتع الولايات المتحدة بحرية أكبر لأنه لا وجود لإطار متعدد الطرف ملزم كما في قطاع المبادلات التجارية (التداول بالدولار).

في قطاع الموارد الطبيعية وخاصة موارد الطاقة، تُلحق المصالح الاقتصادية بالمصالح السياسية. وتمثل الطاقات الحفرية 80% من الاستهلاك العالمي للطاقة، منها 40% للنفط. وأصبحت الولايات المتحدة مستوردة واضحة للنفط منذ عام 1948. وهي اليوم تحتل المرتبة الثانية في الإنتاج العالمي (بعد المملكة العربية السعودية)، لكنها هي كذلك المستهلك

الأول (25% من الاستهلاك العالمي) إضافة إلى كونها المستورد الأول، فتغطي المستوردات النفطية نصف حاجتها. وتؤمن القارة الأميركية نصف هذه المستوردات (كندا، المكسيك، ڤنزويلا). وفي حرص على التنويع، لا بد أن تتحول حصة أفريقيا من 15 إلى 25% من الآن حتى سنوات 2015-2020 ولم تزد حصة المملكة العربية السعودية أبداً عن 25% من المستوردات الأميركية، وتنخفض اليوم هذه الحصة. لكن الولايات المتحدة لا تستطيع تجنب الارتباط المتصاعد حيال الشرق الأوسط، الذي يتركز فيه ثلثا الاحتياط العالمي من النفط.

ويمكن لحاجات الطاقة أن تحرك المنافسة مع الصين، التي تصبح كذلك أكثر فأكثر ارتباطاً بالمستوردات النفطية. ولا بد لهذه الحاجات من أن تدفع الولايات المتحدة لتخفيض شدة حاجاتها للطاقة النفطية[1] (التي هي أعلى مرتين مما في أوروبا واليابان)، لكن هذا جهد لم يصبح الأميركيون مستعدين له حتى الآن، وهذا هو السبب الذي يرفضون من أجله التصديق على بروتوكول كيوتو حول تأثير الدفيئة (1997) الذي يرغمها على تخفيض ما تبثه من غاز الكربون في الجو.

---

(1) نسبة استهلاك الطاقة إلى إجمالي الناتج الوطني.

تكرس الولايات المتحدة أخيراً جزءاً من مواردها للمساعدة الخارجية. فمن أجل المساعدة العامة في التنمية، تقل هذه المساهمة (0,1% من إجمالي الناتج الوطني) على متوسط مساهمة بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوروبية (0,22%). وتجاوباً مع «الإعلان الألفي» الصادر عن الأمم المتحدة في عام 2000، ومن أجل إظهار أن استراتيجيتها ليست عسكرية فقط، أعلن جورج بوش الابن عن إجراءات مختلفة (خاصة خطة ضد مرض السيدا) لا بد أن ترفع المساعدة العامة الأميركية للتنمية إلى 18 مليار دولار في عام 2006 (50% أكثر مما في عام 2001). ويضاف إلى ذلك دفق هام من المساعدة الخاصة، إلى جانب نفقات حكومية مختلفة للمساعدة الخارجية للبلدان الحليفة للولايات المتحدة (إسرائيل، مصر، روسيا إلخ... حوالى 13 مليار من الدولارات سنوياً).

ثالثاً ـ الاستراتيجيات الإقليمية

1 ـ أميركا اللاتينية، الباحة الخلفية للولايات المتحدة

تشكل أميركا اللاتينية، منذ مذهب مونرو (1823)، دائرة النفوذ الطبيعية للولايات المتحدة، وليس من الصدفة أن تكون الولايات المتحدة قد انتحلت اسم القارة لتطلقه على نفسها «أميركا»

و«الأميركيين». ويعتبر البحر الكاريبي منذ ماكينلي وتيودور روزڤلت «بحراً أميركياً» كان لا بد من السيطرة عليه. أما كندا، المستعمرة البريطانية السابقة التي تأوي أقلية فرنكوفونية هامة (في كيبيك)، فهي إحدى أقرب حلفاء الولايات المتحدة (وهي عضو في حلف الأطلسي)، لكنها ليست مرتاحة دائماً أمام جارتها القوية.

منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، كانت القوة الأميركية قد ارتبطت باستراتيجية إمبريالية في أميركا الوسطى. فكان الرئيس المكسيكي السابق بورفيريوودياز يشتكي قائلاً: «بعيد جداً عن الله، قريب جداً من الولايات المتحدة». وكانت «إمبريالية اليانكي» قد شُجبت في قمة الرابطة الأميركية، وكانت هذه الانتقادات سائدة لدى الرأي العام وبين مثقفي أميركا اللاتينية وأوروبا.

كانت الولايات المتحدة قد أدخلت القارة الأميركية اللاتينية في كفاحها ضد ألمانيا واليابان (ما عدا الأرجنتين في عهد بيرون الذي كانت ميوله تتجه إلى المعسكر الفاشي) ثم ضد الشيوعية. وأصبحت معاهدة المساعدة المتبادلة المعقودة في مدينة ريو (1947) ونظام الأمن الجماعي لمنظمة الدول الأميركية التي تلت اتحاد الرابطة الأميركية في عام 1948 (شرعة بوغوتا) الرحم السياسي لتنظيم القارة. وفي عام 1962، عملت

الولايات المتحدة لإبعاد كوبا عن منظمة الدول الأميركية.

كانت الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق هدفين في أميركا اللاتينية: منع أية قوة خارجية، في إطار مذهب مونرو، من وضع قدمها في القارة، والاحتفاظ بالوصول إلى الموارد الطبيعية (نفط ڤنزويلا والمكسيك خاصة). ولأجل ذلك، كانت على استعداد لاستخدام، كما قبل عام 1914، الأداة الاقتصادية («دبلوماسية الدولار» السابقة) كما الضغط العسكري («العصا الغليظة»).

على الصعيد الاقتصادي، كانت الولايات المتحدة في موقع الهيمنة (إجمالي ناتجها الوطني أكبر مرتين من إجمالي الناتج الوطني لجميع دول القارة مجتمعة). وكانت مصالحها متنوعة: تقوية الروابط التجارية والمالية؛ وتشجيع التنمية من أجل إبطاء الهجرة (هذه مشكلة مركزية في العلاقة مع المكسيك، بسبب الحدود الطويلة بين البلدين)؛ ومقاومة تجارة المخدرات، واتقاء أشكال التجارة غير الشرعية في «المناطق الرمادية» (ضد التهريب من كل نوع، وتبييض الأموال، والاتجاه الإسلامي إلخ). وأطلقت الولايات المتحدة منذ عام 1961 («التحالف من أجل التقدم»، جون ف. كنيدي) برنامج مساعدة من أجل إخراج القارة من التخلف. وفي عام 1990، عرض جورج

بوش «مبادرة للأميركيين» تستهدف إنشاء منطقة واسعة للتبادل الحر، وكانت منظمة التبادل الحر لشمال أميركا قد أنشئت في عام 1992 مع كندا والمكسيك، فتضاعفت ثلاث مرات المبادلات التجارية مع هذين البلدين خلال تسعينات القرن الماضي، أما مشروع المنطقة الواسعة للتبادل الحر من ألاسكا حتى أرض النار، فقد أُطلق في قمة ميامي للأميركيين (1994) مع غاية حددت في عام 2005، لكن المشروع النهائي لم يكن ملزماً.

على الصعيد السياسي والعسكري، وبعد أن دعمت الولايات المتحدة طويلاً الديكتاتوريات الأميركية اللاتينية باسم الكفاح ضد الشيوعية، قامت بتشجيع التحول إلى الديمقراطية (بالقوة عند الحاجة) للقارة بعد انتهاء الحرب الباردة، وقامت بقلب الرجل القوي في بنما، الجنرال نورييغا، في عام 1989، باسم الديمقراطية، بل باسم الكفاح ضد المخدرات. وفي عام 1994، تدخلت في هاييتي من أجل إقامة الديمقراطية فيها، بتكليف من الأمم المتحدة، كما تدخلت مجدداً في عام 2004 بعد سقوط الرئيس أريستيد، بالتعاون مع فرنسا، (وهذا استثناء لمذهب مونرو الذي يترجم بالعلاقات السابقة بين هاييتي وفرنسا).

بالمقابل، في مواجهة كوبا، حيث يحكم فيديل كاسترو منذ

عام 1959، لم تلجأ الولايات المتحدة لإعادة نشر الحملة الفاشلة في خليج الخنازير (1961). واكتفت بعزل نظام كاسترو، وتشجيع المعارضة، وتعزيز العقوبات ضد الجزيرة (قانون هلمز ـ بورتون لعام 1996). ونحو كوبا كانت تتوجه الاستراتيجية الإمبريالية الأميركية في أميركا اللاتينية (مع جوزيه مارتي الذي يعطي اليوم اسمه إلى إذاعة وتلفزيون المعارضين الكوبيين المقيمين في فلوريدا)؛ وفي كوبا النظام الأخير الذي يتحدى اليوم النظام الأميركي في المنطقة.

أما مشكلة المخدرات فهي أساسية، وتستخدم سوق أميركا الشمالية مدخلاً لمنتجي الجنوب. ولا تكتفي واشنطن بتقديم مساعدة اقتصادية إلى البلدان المعنية بآفة المخدرات (البيرو، بوليڤيا، كولومبيا وكذلك المكسيك)، ويمكن لإدارة مقاومة المخدرات والجيش الأميركي والجمعيات الأمنية التي تتلقى الدعم من الحكومة الأميركية أن تشارك بشكل مباشر في عمليات القمع، مثلاً في عمليات إتلاف حقول نبات أوراق الكوكا. وقد ادت «الحرب ضد الإرهاب» (وكذلك ضد «رهاب المخدرات») إلى دفع واشنطن للتشديد على المشكلات الأمنية وتعزيز دور الجيش في وجه السلطة المدنية، ودعم أنظمة قوية (مثلاً، نظام الرئيس يوريب في كولومبيا).

ورغم انسحاب الولايات المتحدة من بنما في عام 1999، كانت حاضرة عسكرياً في عدد كبير من القواعد في القارة (غوانتانامو، بورتوريكو، هاندوراس، كولومبيا، الإكوادور، البيرو، الجزر الهولندية في أوروبا وكوراساو). وهي تفكر في إقامة منظمة أمنية لأميركا اللاتينية لتكلف بإقامة احترام استمرار السلام في المنطقة.

رغم التأثير المتصاعد للأقلية الإسبانية في الولايات المتحدة (أميركا «الأنكلو-لاتينية» حسب تعبير ميشال فوشيه) تتابع أميركا الأنكلو - ساكسونية الانتماء إلى حضارة مختلفة عن الحضارة الأميركية-اللاتينية (حسب معنى هنتنغتون). وفي ذلك عقبة أمام توحيد القارة. ويمكن أن يؤدي الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى دفع بعض البلدان الأميركية - اللاتينية الأكثر استقلالاً وقوة، البرازيل والأرجنتين مثلاً، إلى الاحتجاج على الليبرالية، واتجاهات الهيمنة التي تحملها الولايات المتحدة. وربما يكون هذا هو بالضبط ما يجب أن تتجه إليه السياسة الأميركية لتحديد مستقبل مشترك يتجاوز الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة وحدها.

2- أوروبا والعلاقة المتجاوزة للأطلسي

للولايات المتحدة علاقة ملتبسة مع أوروبا. فأوروبا أرض

المنشأ والجذور. لكن الولايات المتحدة بنيت دون الالتفات إلى أوروبا وأشكال التزاحم فيها، حول القوة والميكافيلية والإمبريالية والاستعمار. وبعد الحربين العالميتين، أصبحت العلاقة عكسية. فنصرت الولايات المتحدة على أرض القارة القديمة القيم الديمقراطية والليبرالية ضد الفاشية والنازية، ثم ضد الشيوعية وأخيراً ضد القومية العرقية في بلاد البلقان خلال تسعينات القرن الماضي.

أدى انتهاء الحرب الباردة وزوال التهديد المباشر لأوروبا إلى ارتخاء الرابط المتجاوز للأطلسي، وتحولت أوروبا المتقدمة في السن، إلى طريق التوحيد عن القوة التي عجلت في دفعها إلى الحروب المأساوية للقرن العشرين. وعلى العكس، أصبحت الولايات المتحدة أكثر من أي وقت مضى، الفاعل المركزي في التاريخ. هكذا قابل المحافظ الجديد روبير كاغان في عام 2002 بين أوروبا الآتية من كوكب الزهرة التي تدافع عن القانون كاستراتيجية للضعيف، والولايات المتحدة الآتية من المريخ وحاملة استراتيجية القوة لأنها قوية.

وتؤكد دلالات كثيرة هذا التباعد الأورو-أطلسي: دور العنف في المجتمع الأميركي (حرية حمل الأسحلة النارية، وعقوبة الإعدام، والمعدل المرتفع لعمليات القتل إلخ)؛ وموقع

الدين؛ والميل لتغليب الفعل الوحيد الطرف (بما فيه استخدام القوة) ضد قيود القانون الدولي وتعددية الأطراف، وعلى العكس، إذا كان الأوروبيون قد وجدوا انفسهم على أرضية مشتركة، فهذا هو بالطبع ميدان القانون وتعددية الطرف (كما أظهرته «الاستراتيجية الأوروبية الأمنية» المقرة في عام 2003).

في مواجهة مسار التوحيد الأوروبي، تكون الاستراتيجية الأميركية، مستوحاة من هدفين أساسيين: تغليب النظام الديمقراطي الليبرالي (في رؤية ويلسنية)؛ وخدمة مصالح القوة الأميركية.

بعد الحرب العالمية الثانية، شجعت الولايات المتحدة التوحيد الأوروبي الاقتصادي والعسكري في آن معاً، لأن ذلك كان عنصراً أساسياً في استراتيجيتها الاحتوائية. وكان كنيدي قد عرض في عام 1962 «تصميماً كبيراً» يستهدف شراكة متجاوزة للأطلسي على دعامتين. لكن الطموح الأميركي إلى الزعامة جر إلى خلافات مع فرنسا الديغولية (رفض «الإدارة الثلاثية» المقترحة من ديغول في لندن وواشنطن في عام 1958؛ وكانت محاولة جديدة لتعددية الطرف في القوة النووية الفرنسية الجديدة؛ وانسحاب فرنسا من البنية العسكرية المتكاملة مع حلف الأطلسي في عام 1966. وظل الحلف في الواقع ركيزة الدفاع عن أوروبا حتى سقوط جدار برلين.

بعد انتهاء الحرب الباردة، نجحت الولايات المتحدة في الإبقاء على تفوق الحلف الأطلسي رغم زوال الخطر السوفياتي، وتكيف حلف الأطلسي مع كونه أداة لإدارة الأزمات (البلقان)، وتوسع إلى الشرق فعقد شراكة مع روسيا. هكذا فرض نفسه كإطار استراتيجي للقارة الموحدة، على حساب منظمة الأمن والتعاون الأوروبية). كما سمحت بالتكامل بين عمليات الجيوش الأوروبية والجيش الأميركي، وتشجيع مشتريات المعدات العسكرية الأميركية في السوق الأوروبية، وتقاسم الحلفاء الأوروبيون لنفقات الدفاعات المضادة للصواريخ والعمليات الخارجية (انتشارها في أفغانستان في عام 2003).

مع ذلك، كانت أهمية حلف الأطلسي في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة تنخفض بقدر ما تتزايد القوة العملية لوحدانية الطرف للولايات المتحدة. ورغم دخول فعل بند الدفاع الجماعي لمعاهدة واشنطن غداة الاعتداءات ضد مركز التجارة العالمي، ظلت الولايات المتحدة تتجاهل الحلف في اجتياح أفغانستان، كما في اجتياح العراق. وكانت هذه الاستراتيجية تتلخص بصيغة بول وُلفويتز الأمين العام المساعد للدفاع: « ليس هو التحالف الذي يؤدي المهمة، بل المهمة هي

التي تقيم التحالف». ويكون الأطلسي مفيداً في مراقبة حلفاء أميركا، بل ليس عليه تقييد القوة الأميركية، فالعسكريون الأميركيون أساؤوا معايشة المراقبة السياسية التي زعم حلفاؤهم الأوروبيون القيام بها بشأن العمليات العسكرية خلال الحرب في كوسوڤو (1999).

في هذا السياق، لم يكن صعود قوة السياسة الأوروبية الأمنية والدفاعية، منذ القمة الفرنسية البريطانية في سانت ـ مالو (1998) دون التسبب بالقلق للولايات المتحدة. فقد أطلق الاتحاد الأوروبي في عام 2003 عملياته العسكرية الأولى (مقدونيا، وجمهورية الكونغو)، ويتوافق هذا التطور مع اتجاه المصالح الأميركية إذ أتاح «تقاسم العبء»، حسب مبدأ كاغان: «الأميركيون يطبخون (يناقشون التسويات الدبلوماسية ويقودون العمليات العسكرية) والأوروبيون ينظفون الأواني (يمولون إعادة البناء وينشرون الجيوش للحفاظ على السلام)». لكن تحريراً قوياً للاتحاد الأوروبي يتسبب بتحفظات في واشنطن. وكانت مادلين أولبرايت قد أظهرت الحدود لعدم تجاوزها من أجل الدفاع الأوروبي عبر استخدام حرف لا ثلاث مرات: لا مضاعفة (للبنية العسكرية لحلف الأطلسي)؛ ولا فك للترابط (بين أوروبا والولايات المتحدة)؛ ولا تمييز (بين الحلفاء

الأوروبيين المنتمين للاتحاد الأوروبي أو غير المنتمين، مما يطرح مشكلة النرويج وخاصة تركيا). وحتى الآن، تبقى السياسة الأوروبية للأمن والدفاع متوقفة بشكل واسع على قدرات حلف الأطلسي.

الولايات المتحدة في مواجهة مأزق: إما أنها تجهل أوروبا وتشجع بالتالي على تحررها، وإما أنها تعامل أوروبا كشريك وعليها بالتالي إشراكها باتخاذ القرار. فالاتحاد الأوروبي شريك متعدد الطرف: منذ الإعلان المتجاوز للأطلسي لعام 1990، يجري تنظيم قمتين أورو-أميركيتين كل سنة (بين رئيس الولايات المتحدة ورئيس اللجنة الأوروبية والرئيس العامل للمجلس الأوروبي)؛ ففي شأن التجارة والمنافسة أو النقد، أمام الولايات المتحدة أن تبحث في ذلك مع أوروبا الموحدة. بالمقابل، في مسائل السياسة الخارجية والأمنية، التي يستمر القرار بشأنها في كونه إجماعياً من الدول الأعضاء، بينما تسود العلاقات الثنائية (دعابة كيسنجر في سبعينات القرن الماضي: «أوروبا، أي رقم للهاتف»).

وتبقى المملكة المتحدة حليفاً وفياً لواشنطن («لا مع ثاني»، كما كان يقال عن النمسا ـ هنغاريا نسبة إلى ألمانيا بسمارك)، ومدافعاً عن العلاقة المتجاوزة للأطلسي. لكن لندن تستخدم

رافعة الدفاع الأوروبي لكي لا تكون مهمشة في أوروبا بالثنائي الفرنسي ـ الألماني، ولتعزيز تأثيرها في الشراكة مع واشنطن.

أما فرنسا فتمثل الموقع المقابل والنقدي للهيمنة الأميركية والمحرك لـ«أوروبا القوة» المستقلة. وغالباً ما كانت تغيظ الولايات المتحدة التي اعتبرتها كـ«عدو» في الأزمة العراقية.

أما ألمانيا فهي في وضع أكثر التباساً: مترددة تقليدياً في الاختيار بين باريس وواشنطن، وأخذت مع المستشار شرويدر (منذ عام 1998) اتجاهاً أكثر وطنية لا يستبعد إرادة كونها حليفاً بدور كامل (المشاركة في إدارة أزمات البلقان والعمليات في أفغانستان)، ولا القدرة على توجيه النقد الصريح للسياسة الأميركية (كما في الأزمة العراقية). ومع ذلك فإن ألمانيا تمنح الامتياز لتعددية الطرف الأوروبية والأطلسية التي تطمئن شركاءها وذاتها منذ البداية.

أما البلدان الأوروبية الأخرى فهي بالأحرى قريبة من واشنطن، خاصة لأنها تخشى سيطرة إدارة باريس ـ برلين (لندن). تلك هي القوى «الوسطية» (إيطاليا، إسبانيا، بولونيا). وتُعتبر الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية، والقلقة لأسباب تاريخية واستراتيجية (القرب من روسيا) بشأن أمنها، في عداد الأكثر وفاءً لدعم الولايات المتحدة، فدعمت الحرب في العراق.

أخيراً، فإن روسيا حريصة على إبقاء حصرية علاقتها مع واشنطن، وحرصاً عليها، لا تشجع الولايات المتحدة أي توسيع جديد لحلف الأطلسي إلى أوكرانيا مثلاً، لكنها تعترض على عودة إمبريالية روسية حيال جيرانها.

3ـ الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

بدأت الولايات المتحدة تهتم بالشرق الأوسط في فترة ما بين الحربين بسبب الأهمية المتصاعدة للنفط في المنطقة. وأخذت الشركات الأميركية حصصاً في اتحادات الاستثمار النفطية في العراق وإيران والكويت والبحرين. وحصلت على امتيازات حصرية في المملكة العربية السعودية في عام 1938.

أ) الولايات المتحدة مضطرة للتوفيق بين تحالفها مع إسرائيل واستمرار علاقات جيدة مع العالم العربي. بعد عمليات الإبادة النازية لليهود شجعت الولايات المتحدة (كما الاتحاد السوفياتي السابق) ولادة دولة إسرائيل (1948). وتعزز عوامل أخرى التحالف بين البلدين: الدور الإيجابي لليهود في الدفاع عن الديمقراطية (إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط إضافة إلى تركيا)؛ والشبه بين مصير الشعب اليهودي والشعب الأميركي (فقد كسب الاثنان «الأرض الموعودة»).

يبلغ عدد الأميركيين اليهود (6 ملايين) مرتين أكبر من عدد الأميركيين من أصل عربي، واللوبي اليهودي أقوى بكثير في واشنطن. فهم يمثلون حوالى 15% من الهيئة الناخبة الديمقراطية، وربما 30% من الناخبين في الانتخابات الديمقراطية الأولية (طوني سميث/ 2000). ويُفسَّر التحالف الجديد لليمين المسيحي مع الهيئة الناخبة اليهودية بعوامل دينية (الوعد الإلهي الموجه إلى أبراهام، في التوراة، أن شعبه يتمتع بالأرض بين النيل والفرات).

كانت الولايات المتحدة قد دعمت وردعت في الآن معاً إسرائيل في الحروب الإسرائيلية العربية (حرب 1948ـ1949؛ حرب أزمة السويس في عام 1956؛ حرب الأيام الستة في عام 1967؛ حرب الغفران في عام 1973). وقد تعرض كيسنجر للملامة من اللوبي اليهودي في واشنطن لسياسته التي كانت قليلة الاهتمام بالمصالح الإسرائيلية (الرسالة الجماعية من 76 عضواً في مجلس الشيوخ إلى الرئيس فورد في عام 1975). لكن إسرائيل استطاعت أن تعتمد في أمنها، اعتباراً من عام 1970 على حيازتها لترسانة نووية طورتها بالتعاون مع فرنسا في البداية، ثم مع جنوب أفريقيا.

في موازاة ذلك، أقامت الولايات المتحدة علاقات صداقة

مع عدة بلدان عربية. فيعود التحالف مع المملكة العربية السعودية إلى اللقاء بين روزفلت وملك العربية السعودية ابن سعود في عام 1945، واستمر هذا التحالف رغم دعم الولايات المتحدة لإقامة إسرائيل. لقد دعمت واشنطن الأنظمة الملكية المعتدلة في المغرب والأردن. وأصبحت مصر حليفاً لها بعد تحقيق السلام الإسرائيلي ـ المصري (اتفاقات كمب ديڤيد 1978).

مقابل ذلك، فشلت الولايات المتحدة في تسوية النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، الذي اشتد اعتباراً من التمرد في الأراضي المحتلة (الانتفاضة الأولى، 1987). ورغم الدعم الأميركي والأوروبي، تعقد مسار أوسلو الذي انطلق في عام 1993، استناداً إلى مبدأ «الأرض مقابل السلام» (العودة إلى السلام مقابل إخلاء إسرائيل للأراضي المحتلة). وفي عام 2000، أدى تحد من قبل آريل شارون (الذي تنزه في باحة مساجد في القدس) إلى إطلاق الانتفاضة الثانية.

ولم تؤد الحرب ضد الإرهاب (التي شرعت السياسة الأمنية لإسرائيل حيال الفلسطينيين)، ولا اجتياح العراق إلى تسوية علاقات الولايات المتحدة مع العالم العربي رغم تطبيع العلاقات مع ليبيا (2003). وفي عام 2003، غادرت القوات الأميركية المملكة العربية السعودية حيث كانت للأميركيين

مواقع فيها منذ عام 1990، وأعادت انتشارها في إمارات الخليج الصغيرة (قطر وعُمان والكويت والبحرين). وللولايات المتحدة حضور هام جوي وبحري في الخليج (الأسطول الخامس) وفي البحر المتوسط (الأسطول السادس).

ب) إن الولايات المتحدة توجه انتباهاً متصاعداً إلى بقية الشرق الأوسط - فتركيا حليف أساسي منذ مذهب ترومان وانضمام هذا البلد إلى حلف الأطلسي (رغم أنها رفضت استخدامها قاعدة خلفية لاجتياح العراق في عام 2003)، وتركيا دولة مسلمة لكنها علمانية وديمقراطية، وكانت موقعاً أساسياً في استراتيجية الاحتواء، وهي اليوم مفتاح للوصول إلى مركَّبات الهيدروكاربور في آسيا الوسطى (أذربيجان وقازاخستان وتركمانستان) مع مشروع خطي أنابيب الزيت والغاز في باكو - سيهان. ولأجل الحفاظ على الاستقرار والحداثة في هذا البلد، شجعت الولايات المتحدة انضمامه إلى الاتحاد الأوروبي (الذي يكبح أكثر تحول الاتحاد الأوروبي إلى «أوروبا القوة» المنافسة للولايات المتحدة)، بالمقابل لم يشجع الأميركيون أبداً استقلال الأمة الكردية المقسمة بين تركيا والعراق وسوريا.

أما إيران الغنية بمواردها النفطية، فقط كانت حليفاً للولايات

المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت الولايات المتحدة قد تدخلت لوضع حد للتجربة القومية للدكتور مصدق (1951 ـ 1953) وإعادة نظام الشاه، وبعد الثورة الإسلامية في عام 1979، أصبحت إيران عدواً للولايات المتحدة، وأدخلها جورج بوش الابن في «محور الشر» (2002). وتجد سياسة العزل والتطوير مبرراتها في دعم الاتجاه الإسلامي والإرهاب وانتشار الملف النووي والبالستي.

في القوقاز تدعم الولايات المتحدة أذربيحان (حليفة تركيا)، بينما تتحالف روسيا مع أرمينيا. وهذان البلدان في صراع دائم. فتتمتع أذربيجان بموارد من الهيدروكاربور، التي تتمنى الولايات المتحدة أن تتمكن من إخراجها عبر جورجيا وتركيا. وفي إطار «الحرب ضد الإرهاب»، أقام الأميركيون حضوراً عسكرياً في جورجيا.

كذلك استفادت الولايات المتحدة من الحرب ضد الإرهاب لتعزيز حضورها في آسيا الوسطى. فهي في أفغانستان وبحاجة للتحالف مع الباكستان رغم العلاقات المضطربة لهذا البلد مع الدول «المخالفة» مثل ليبيا وكوريا الشمالية، كما مع الحركات الإسلامية، وأقامت قواعد عسكرية في أوزبكستان وفي قرغيزستان.

أما أهمية الشرق الوسط فقد أرغمت الولايات المتحدة على إدراك أكثر فأكثر للمنطقة في مجملها، كما كانت تفعل في زمن الاحتواء. وفي هذا الإطار سجلت مبادرة جورج بوش الابن من أجل «الشرق الأوسط الكبير»، بدءاً من المغرب إلى الباكستان (2004)، ولكن نجاح الاستراتيجية الأميركية يفترض تجاوز «صدام الحضارات»، وتوافق الإسلام والديمقراطية وحل النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني وتشجيع التحول الديمقراطي للمنطقة بوسائل أخرى غير الاحتلال العسكري.

4 ـ أفريقيا السوداء ونفطها

لقد أطالت الولايات المتحدة لامبالاتها كثيراً بأفريقيا، وتركتها للقوى الأوروبية، وساهمت في إقامة ليبيريا في عام 1847، من أجل تشجيع عودة العبيد السود إلى أفريقيا.

وكانت الولايات المتحدة قد تورطت في القارة الأفريقية في إطار نزاع الشرق والغرب، فتدخلت في الكونغو في عام 1960 ودعمت فيه الجنرال موبوتو. ثم ساندت القوى المؤيدة للغرب في أنغولا والموزمبيق، عبر حليفها في جنوب أفريقيا، وبعد إزالة الاستعمار في هذين البلدين اللذين كانا من الأملاك البرتغالية (1975).

بعد انتهاء الحرب الباردة، ظهرت الولايات المتحدة أكثر تشدداً حيال النظام العنصري في جنوب أفريقيا وفرضت عليه

حظراً تجارياً (1986)، عجل في سقوط التمييز العنصري في عام 1991.

وأعادت الولايات المتحدة ارتباطها بأفريقيا اعتباراً من النصف الثاني لتسعينات القرن الماضي، وفي ظل إدارة جورج بوش الابن مع الكثير من الاهتمامات: المعركة ضد الاتجاه الإسلامي وعدم الاستقرار والسيدا. وكانت الأولوية لثلاث مناطق: أفريقيا الجنوبية، في محيط جمهورية جنوب أفريقيا؛ والقرن الأفريقي وأوغندا (من أجل احتواء السودان)؛ والدول النفطية في خليج غينيا (أنغولا والغابون ونيجيريا..). وأقيمت قاعدة عسكرية في الخليج الاستراتيجي في جيبوتي، بالتنافس مع فرنسا في عام 2002.

5ـ توازن القوى في آسيا

تمثل آسيا 60% من سكان الكرة الأرضية وأكثر من ثلث إجمالي الناتج الوطني في العالم. وبدأت الولايات المتحدة تهتم بها منذ القرن التاسع عشر، وتعتبر التنمية الاقتصادية السريعة لآسيا بالنسبة للولايات المتحدة فرصة ملائمة (فتح أسواق جديدة) وخطرة في الوقت نفسه (صعود قوى منافسة).

ومنذ عام 1985، أصبحت التجارة المتجاوزة للمحيط الهادئ أعلى من التجارة المتجاوزة للمحيط الأطلسي،

فشجعت الولايات المتحدة «هيئة التعاون الاقتصادي لآسيا في المحيط الهادئ 1989»، في مشروع التحرير الاقتصادي لساحة آسيا ـ المحيط الهادئ، الذي لم يكن بعد قد تحقق بشكل فعلي، وتسعى واشنطن اليوم نحو التعددية التجارية بناءً على الطلب.

إنَّ الولايات المتحدة حاضرة عسكرياً في المحيط الهادئ بأسطولها السابع الذي أُنشئ في عام 1943، ويتخذ قاعدته في هاواي. وهي تعتمد على عدة حلفاء في المنطقة: اليابان التي تحولت إلى الديمقراطية والباقية تحت حمايتها؛ وكوريا الجنوبية، حيث تقيم القوات الأميركية فيها منذ عام 1953: وبلدان رابطة أمم جنوب ـ شرق آسيا، وعددها اليوم عشرة بلدان ـ تايلاند، إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، الفيليبين، بروناي، ڤيتنام، بورما، لاوس، وكمبوديا؛ وأستراليا وزيلنده الجديدة في المحيط الهادئ الجنوبي، فضلاً عن ذلك، فالولايات المتحدة تقيم علاقات جيدة مع الهند وتهتم بالباكستان.

أما القلق الأكبر للولايات المتحدة هو في صعود الصين المعتبرة قوة توسعية وكمونية عدائية. وتتجه واشنطن في استراتيجية احتوائية لكنها في الوقت نفسه تشجع اندماج الصين

في الاقتصاد العالمي، أملاً أن يؤدي ذلك إلى تحولها الديمقراطي. ويمر خط الدفاع الأميركي عبر الحدود الحساسة بين الصين وتايوان: فقد أظهرت واشنطن بوضوح عزمها على حماية الجزيرة (المعتبرة من جانب بكين ولاية متمردة، وغير معترف بها دولياً) ونتيجة لذلك لم تستثر تايوان جارتها بكين، عندما أعلنت استقلا لها مثلاً.

وتسعى السياسة الأميركية إلى منع تحول الصين الشعبية إلى منافس استراتيجي. ويندرج تطوير الصواريخ الدفاعية المضادة في إطار هذا السعي، وكانت الصين شريكاً لواشنطن خلال الحرب ضد الإرهاب، حتى ولو قلقت من انتشار القوات العسكرية الأميركية في آسيا الوسطى (خشية استراتيجية «التطويق»).

كما تندرج أزمة كوريا الشمالية في التوازن الحساس في المنطقة. ورغم إيراد هذا البلد في لائحة «محور الشر» فإن واشنطن مشدودة إلى الاعتدال بين كوريا الجنوبية والصين.

هكذا ينتظم العالم لا محالة حول القوة الأميركية التي تقترن بتنوع الكرة الأرضية: بدور متعدد القطبية في آسيا، ومنطقة ذات مصالح وغير آمنة في آن معاً في الشرق الأوسط وأفريقيا، وساحة تأثير متميز في أميركا اللاتينية، وأوروبا شريكة يتناقص وزنها في التوازنات العالمية.

الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية الأميركية

في صلب كل تحليل للسياسة الخارجية الأميركية، توجد القوة والحرية في آن معاً: فالولايات المتحدة، التي أصبحت «قوة متفوقة» لا تدع أي وجه من الأوجه المعتبرة استراتيجية من أجل أمنها واستقرار العالم: النووي والنفط والقوة العسكرية والتوازنات الجغرافية.

مع ذلك فهي تتابع حمل رؤية وكونها مخولة برسالة: ترقية الديمقراطية والحرية الاقتصادية كأفضل نظام ممكن من أجل الحفاظ على السلام وتوسيع مداه.

ويمكن أن تؤدي الاستثنائية الأميركية إلى إساءة استخدام السلطة لكنها تستطيع أن تعمل لجعل العالم «مطمئناً من أجل الديمقراطية»، حسب كلمات ويلسن. وقد جرت إعادة التزام أميركا بالعالم، بعد اعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، تحت الدلالة المزدوجة للقوة والمثالية. فقبل هذه الاعتداءات كان منزلق القوة قد دفع الولايات المتحدة أكثر نحو

وحدانية الطرف ودون أن تتوقف عن الدفاع عن قضية الديمقراطية.

ولا تستطيع الولايات المتحدة أن تصبح إمبراطورية ولا أن تنسحب من العالم مجدداً. وللجدل بين القوة والمثالية، وبين التهديدات والالتزام، وبين الجرأة والنقد الذاتي، وبين الاستراتيجية الجيو- سياسية والمصالح الاقتصادية، كل الفرص للاستمرار في المستقبل. ويعود كذلك لحلفاء الولايات المتحدة، الأقل قوة منها، لكن الأكثر عقلانية في بعض الأحيان، أن يبذلوا الجهود لتصحيح أشكال الإفراط في قوتها والتمسك بها على أرضية شرعية لا يمكن إلا أن تكون متعددة الطرف.

وزارء الخارجية الأميركية

منذ عام 1921

شارل إيفانس هوجس (1921_1925)

فرانك كيلوغ (1925_1929)

هنري ستيمسون (1929_1933)

كوردل هول (1933_1944)

إدوارد ستيتينيوس (1944_1945)

جيمس بيرنس (1945_1947)

جورج مارشال (1947_1949)

دين أكيسون (1949_1953)

جون فوستر دالس (1953_1959)

كريستيان هيرتز (1959_1961)

دين راسك (1961_1969)

وليم روجرز (1969_1973)

هنري كيسنجر (1973_1977)

سايروس فانس (1977_1980)

إدمون موسكي (1980ـ1981)

ألكسندر هيغ (1981ـ1982)

جورج شولتز (1982ـ1989)

جيمس بيكر (1989ـ1992)

لورانس إيغلبيرغر (1992ـ1993)

وارن كريستوفر (1993ـ1997)

مادلين أولبرايت (1997ـ2001)

كولن باول (2001ـ2004)

كونداليزا رايس (2004ـ)

بيبليوغرافيا

S. E. Ambrose et D. G. Brinkley, *Rise to Globalism. American Foreign Policy since 1938*, Penguin Books, 8e éd., 1997.
J. Andréani, *L'Amérique et nous*, Odile Jacob, 2000.
Z. Brzezinski, *le grand échiquier. L'Amérique et le reste du monde*, Bayard, 1997.
C. P. David, L. Balthazar, J. Vaïsse, *La politique étrangère des états-Unis. Fondements, acteurs, formulation*, Presses de Sciences Po, 2003.
P. Hassner et J. Vaïsse, *Washington et le monde. Dilemmes d'une superpuissance*, CERI-Autrement, 2003.
S. P. Huntington, *Le choc des civilisations*, Odile Jacob, 1997 (éd. américaine, 1996).
R. Kagan, *La Puissance et la faiblesse*, Plon, 2003.
A. Kaspi, *Les Américains*, 2 vol., Seuil, »Points«, 1986.
H. Kissinger, *Diplomatie*, Fayard, 1996 (éd. américaine, 1994).
P. Lorot, *Histoire de la géopolitique*, Economica, 1995.
W. R. Mead, *Sous le signe de la Providence. Comment la diplomatie américaine a changé le monde*, Odile Jacob, 2003.
P. Melandri et J. Vaïsse, *L'Empire du milieu. Les états-Unis et le monde depuis la fin de la guerre froide*, Odile Jacob, 2001.
G. Parmentier (s.d.), Les *états-Unis aujourd'hui. Choc et changement*, Odile Jacob, 2004.
E. Todd, *Après l'Empire. Essai sur la décomposition du système américain*, Gallimard, 2002.

فهرس الكتاب

القسم الثاني
وسائل وأهداف السياسة الخارجية الأميركية

عويدات للنشر والطباعة 1084/ 2006

Maxime LEFEBVRE

LA POLITIQUE ÉTRANGÈRE AMÉRICAINE

Traduction Arabe
Hussein HAIDAR



EDITIONS OUEIDAT
BEYROUTH - LIBAN

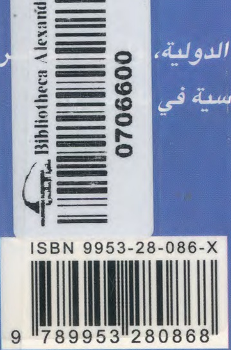
السياسة الخارجية الأميركية

الولايات المتحدة استثنائية في تاريخها القصير قياساً على الأمم الأخرى الكبيرة في العالم، بوضعها الجغرافي البعيد عن القوى الأوراسية، وبقيم الديمقراطية الليبرالية التي ليست هي المبتكرة لتلك القيم، لكنها تشعر بأنها المدافع الأول عنها، وأخيراً بقوتها الاقتصادية كما العسكرية.

ولا يمكن بالتالي لسياستها الخارجية إلا أن تكون فريدة، فهي ناتجة عن جدل دائم بين المصالح والأخلاق، بين النفعية العملية والإيديولوجيا، بين الفعل والفكر. فبعد أن يرسم المراحل الأساسية من تاريخ السياسة الخارجية الأميركية، يحلِّل هذا الكتاب وسائل وأهداف الذين «يصنعون التاريخ» في أيامنا.

مكسيم لوفابفر

هو باحث في *المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية*،
في *المسائل الدولية* في *معهد العلوم السياسية* في



ISBN 9953-28-086-X
9 789953 280868